

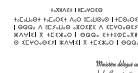


تقاطع التمييز القائم على العرق والأصل الإثني والجنس تقرير

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي



الشركاء:



نشر من طرف مشروع "العيش معا دون تمييز: نهج قائم على حقوق الإنسان وبعد النوع الاجتماعي"
<https://vivre-ensemble.ma/>

تابعونا على الشبكات الاجتماعية :



المؤلفات والمؤلفون:

ماريا فرياس
خبيرة في مقارنة النوع الاجتماعي

خدمات النشر:

Cyan, Proyectos Editoriales, S.A.

مدريد، مايو 2022

ISBN: 978-84-09-41123-8

يُسمح باستنساخ هذا النص كلياً أو بعض مقتطفاته بشرط عدم تحريف معناه والإشارة إلى لمصدر.

تم إنتاج هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. محتوياته هي من المسؤولية الحصرية للمؤلفات والمؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

هذه النسخة المكتوبة باللغة الإسبانية هي ترجمة للنسخة الأصلية المكتوبة باللغة الفرنسية. لقد سعينا لتوفير ترجمة دقيقة، غير أنه قد توجد اختلافات طفيفة بسبب الفروق الدقيقة في الترجمة إلى لغة أجنبية. في حالة وجود تناقض، تعتمد النسخة الأصلية المكتوبة باللغة الفرنسية.

يتم توفير المعلومات حول عناوين وروابط المواقع الإلكترونية الواردة في هذا المنشور لتعميم الفائدة للقراء وقد تم التحقق من صحتها أثناء النشر. لا نتحمل أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات أو محتوى المواقع الخارجية.

الفهرس

- 7 الاختصارات
- 9 1. عرض تقديمي
- 11 2. مقدمة
- 13 3. تقاطع التمييز على أساس العرق والاصل الإثني والجنس: الأصل والتعريف
- 13 1.3 أصل مفهوم «التقاطعية»
- 13 2.3 التقاطعية والأشكال المختلفة للتمييز المرتبط بها
- 14 3.3 التقاطعية في التمييز المباشر وغير المباشر
- 16 4. معالجة تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس من خلال الأطر المعيارية والمؤسسات على المستوى الدولي
- 16 1.4 تقاطع التمييز داخل منظومة الأمم المتحدة
- 16 1.1.4 معالجة التمييز المتعدد الجوانب في مؤتمرات وبيانات وقرارات الأمم المتحدة
- 17 2.1.4 التعامل مع تقاطع التمييز داخل لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و لجنة القضاء على التمييز العنصري
- 19 2.4 التعامل مع تقاطع التمييز في الإطار الإقليمي للاتحاد الأوروبي
- 19 1.2.4 تقاطع التمييز في توجيهات مجلس أوروبا وقرارات البرلمان الأوروبي
- 21 2.2.4 الاعتراف بتقاطع التمييز من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
- 22 3.2.4 تقاطع التمييز في المؤسسات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتكافح التمييز العنصري
- 24 3.4 تقاطع التمييز في الإطار الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- 24 1.3.4 تقاطع التمييز في الاتفاقيات والمؤتمرات حول المساواة بين الجنسين ومكافحة العنصرية
- 24 2.3.4 معالجة تقاطع التمييز من قبل محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (HDIoC)
- 25 3.3.4 تقاطع التمييز في مؤسسات مكافحة التمييز
- 26 4.4 تقاطع التمييز في الأطارات الإقليمية الأخرى
- 26 1.4.4 التعامل مع تقاطع التمييز في الإطار الإقليمي للاتحاد الأفريقي
- 27 2.4.4 التعامل مع تقاطع التمييز في أمريكا الشمالية
- 27 3.4.4 التعامل مع تقاطع التمييز في الإطار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

5. فرص وتحديات الإطار المعياري المغربي والمؤسسات الوطنية لإدماج تقاطع التمييز على أساس العرق و الأصل الإثني والجنس..... 28
- 1.5. معالجة التمييز في الإطار المعياري المغربي..... 28
- 1.1.5. توصيات تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري و كره الأجنيبات والأجانب وما يتصل بذلك من تعصب..... 28
- 2.1.5. مداخل الإطار المعياري المغربي للتعامل مع تقاطع التمييز على أساس العرق و الأصل الإثني والجنس..... 29
- 3.1.5. أحكام قوانين عدم التمييز..... 30
- 2.5. فرص الاستراتيجيات والسياسات لتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنصرية..... 33
- 3.5. فرص المؤسسات والهيئات الوطنية في التعامل مع تقاطع التمييز..... 34
6. دور منظمات المجتمع المدني وشبكات منظمات المجتمع المدني في الاعتراف والدعوة إلى منظور تقاطع التمييز على أساس العرق والعرق والجنس..... 35
- 1.6. الممارسات الجيدة لدى منظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع التمييز المتعدد الجوانب..... 35
- 2.6. منتديات واتصالات منظمات المجتمع المدني التي تتناول تقاطع التمييز..... 37
7. الاعتراف والتعامل مع التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس في المغرب. كيف ذلك؟..... 40
- 1.7. تحديد التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس..... 40
- 2.7. أهمية جمع البيانات وتحليلها بأسلوب تقاطعي..... 41
8. مساهمة مشروع «العيش معا دون تمييز» في مكافحة تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني و الجنس وتعزيز المساواة بين الجنسين..... 44
- 1.8. تقاطع التمييز كمبدأ أساسي لتعزيز مقاربة النوع للمشروع..... 44
- 2.8. خطة عمل النوع الاجتماعي وتقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس..... 44
- 3.8. تقاطع التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين حسب خطة عمل النوع الاجتماعي..... 46
- 1.3.8. تعزيز تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في هيئات إدارة المشروع..... 46
- 2.3.8. الأدوات والممارسات الجيدة من حيث تقاطع التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين في نشر أنشطة المشروع..... 46
- 3.3.8. تعزيز المهارات والكفاءات في تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين..... 50
- 4.3.8. تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في التنظيم الإداري والموارد البشرية..... 52
- 5.3.8. دمج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في نظام المواكبة والتقييم..... 52
- 6.3.8. دمج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في عنصر الاتصال..... 53
- 7.3.8. إقامة شراكات لتعزيز المساواة بين الجنسين..... 55



9. استنتاجات وتوصيات لتعزيز العمل على تقاطع التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال الهجرة 56

10. الملحقات 58

ملحق 1. قوائم مراجعة دمج نهج النوع الاجتماعي 58

ملحق 2. تعزيز لغة شاملة تراعي الفوارق بين الجنسين 68

ملحق 3. نظام مراقبة الجودة لجمع البيانات المصنفة حسب الجنس والمراعية للنوع 69

ملحق 4. نهج مشاركة المرأة 74

11. قائمة المراجع 78

الجدول

- الجدول 1: المصطلحات والمفاهيم الأساسية في تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس..... 12
- الجدول 2: الاختلافات بين التمييز المتعدد والمتقاطع والمركب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس..... 14
- الجدول 3: التمييز المقاطع والتمييز المباشر وغير المباشر..... 15
- الجدول 4: تقاطع التمييز في الأمم المتحدة..... 16
- الجدول 5: توصيات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بشأن تقاطع التمييز..... 18
- الجدول 6: قرارات البرلمان الأوروبي التي تتناول التمييز المتعدد (والمقاطع)..... 21
- الجدول 7: قضايا الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتمييز المتعدد والمتقاطع..... 22
- الجدول 8: الاتفاقيات والمؤتمرات التي تتناول تقاطع التمييز في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي..... 24
- الجدول 9: حالة التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق / الأصل الإثني والجنس تعاملت معه محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان..... 25
- الجدول 10: دراسات وتوصيات لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تسلط الضوء على التمييز المتعدد و المتقاطع الذي تتعرض له نساء الشعوب الأصلية..... 26
- الجدول 11: مراجع من التقرير المتعلق بالمغرب للمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية و التمييز العنصري وكره الأجانب والأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بشأن تقاطع التمييز..... 29
- الجدول 12: المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز العنصري وكرهية الأجانب والأجانب في الدستور المغربي (المواد الأكثر تمثيلاً)..... 30
- الجدول 13: أحكام عدم التمييز في المغرب..... 31
- الجدول 14: القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المغرب..... 32
- الجدول 15: فرص لعبور الإجراءات بين الخطط والاستراتيجيات في المغرب لتعزيز المساواة بين الجنسين و حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين والمهاجرين والمهاجرين..... 33
- الجدول 16: قضية التمييز المتعدد الجوانب الذي تعاني منه النساء الغجريات في محلات السوبر ماركت في إسبانيا..... 36
- الجدول 17: التفرقة بين النساء والرجال المهاجرات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ..... 38
- الجدول 18: التمييز المقاطع الذي تعاني منه النساء غير المغريبات ذوات البشرة السوداء..... 38
- الجدول 19: أسئلة ينبغي طرحها لتحديد التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني و الجنس في منطقة معينة..... 40
- الجدول 20: مراحل جمع البيانات المتقاطعة في إجراء المسح..... 42
- الجدول 21: النساء غير المغريبات من دول غرب إفريقيا هن الأكثر تعرضاً للعنصرية والتمييز الجنسي و الطبقية في قطاع الأسرة المنزلية في المغرب..... 43
- الجدول 22: تقاطع التمييز كمبدأ جنساني شامل في خطة عمل النوع الاجتماعي..... 45
- الجدول 23: تكامل تقاطع التمييز ومبادئ دمج النوع الاجتماعي في مكونات المشروع..... 45
- الجدول 24: قوائم المراجعة التسعة، تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين..... 47
- الجدول 25: أوراق حسب هدف مشروع تعزيز مشاركة المرأة..... 48
- الجدول 26: الإطار الزمني وموضوعات جلسات التدريب على تعزيز المساواة بين الجنسين..... 50
- الجدول 27: توصيات تقييم منتصف المدة للمشروع من حيث تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين..... 35
- الجدول 28: مبادئ دمج النوع الاجتماعي في عنصر الاتصال بالمشروع..... 35
- الجدول 29: تقاطع التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين في القصة وفيديو الصور المتحركة اللتين/الذين تم تطويرهما بمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة 2022..... 54
- الجدول 30: لقاءات ومبادلات المجموعة الإعلامية التي عززت مشاركة النساء (كمتحدثات) ودمجت تجارب النساء..... 54

الاختصارات

الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي	AECID
هيئة الإنصاف ومكافحة جميع أشكال التمييز	APALD
منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية	APWLD
مادة	Art
المساعدة التقنية	AT
جمعية تضامن المرأة العربية في بلجيكا	AWSA
مجلس أوروبا	CEO
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	CEDEF
المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	CEDH
لجنة القضاء على التمييز العنصري	CERD
لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان	CCPR
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	CNDH
محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان	CoIDH
المنذوبية الوزارية لحقوق الإنسان	DIDH
المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب	ECRI
شبكة عموم أوروبا لمكافحة العنصرية	ENAR
الشبكة الأوروبية لهيئات المساواة	Equinet
الوكالة الفيدرالية الألمانية لمكافحة التمييز	FADA
المؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسة العامة	FIIAPP
مجموعة مناهضة العنصرية للدفاع عن الأجانب والمهاجرين ودعمهم	GADEM
المنذوبية السامية للتخطيط	HCP
مؤشر مكون	IC
خطة الحكومة للمساواة	ICRAM



هيئة الإنصاف وتكافؤ الفرص ونهج النوع الاجتماعي	IEECAG
الوزارة المنتدبة لدى وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	MDCMRE
المرصد الأسباني للعنصرية وكرهية الأجانب	OBERAXE
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OCDE
منظمة الدول الأمريكية	OEA
منظمة الأمم المتحدة	ONU
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	ONU Femmes
منظمات المجتمع المدني	OSC
خطة عمل البلدية	PAC
خطة عمل النوع الاجتماعي	PAG
خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان	PANDDH
برنامج تنمية الأقاليم والعمالات	PDP
برنامج التنمية الإقليمية	PDR
توصية السياسة العامة	RPG
رصد وتقييم	S&E
الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء	SNIA
شروط مرجعية	TDR
الاتحاد الأوروبي	UE
وحدة إدارة المشروع	UGP
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	UNHCR
المركز الفيدرالي لتكافؤ الفرص (بلجيكا)	Unia

1. عرض تقديمي

يُنفذ مشروع «العيش معا دون تمييز: نهج قائم على حقوق الإنسان والبيد الجنساني» بتعاون مفوض من الاتحاد الأوروبي (UE) إلى الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID) - الشريك الرئيسي - والمؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسات العامة (FIIAPP) - المندوب المشارك - بدعم تقني من المرصد الإسباني للعنصرية وكراهية الأجانب والأجانب (OBERAXE) التابع لكتابة الدولة للهجرة في وزارة الإدماج والضمان الاجتماعي والهجرة الإسبانية. يشارك المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان (CNDH) والوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المسؤول عن المغاربة المقيمين بالخارج (MDCMRE) في المشروع كشريكين رئيسيين².

الهدف العام لهذه المبادرة هو تعزيز الآليات والسياسات العامة الرامية إلى منع العنصرية وكره الأجانب والأجانب تجاه الساكنات والسكان المهاجرين في المغرب على أساس حماية الحقوق الأساسية للنساء والرجال المهاجرين، من أجل تعزيز «العيش معا»، مع إيلاء اعتبار خاص لمنظور النوع الاجتماعي.

وبالتالي، فإن المشروع، الذي تم إطلاقه في عام 2017 ويتم الانتهاء منه في أغسطس 2022، قد أعطى الأولوية للمساواة بين الجنسين، وهي قضية تشكل هدف مهم ومتداول بشأنه، حتى لو لم يكن الدافع الرئيسي³. لقد تطورت الطريقة التي تم بها تعزيز هذا النهج في تنفيذ الأنشطة إلى حد كبير، لأنه في مرحلة تصميم وإطلاق المشروع، تم النظر في مشاركة المرأة في الأنشطة بشكل حصري. انتهى التفكير المطول والطموح، الذي تمت مباشرته بطريقة تشاركية بين الفرق التقنية والشركاء، بدعم من مختلف المساعدات والمساعدين التقنيين، (في عام 2020) بتحديد دمج نهج النوع الاجتماعي حول المبادئ الخمسة التالية:

- تكامل التقاطع (المفرق) بين التمييز العرقي / الإثني والتمييز القائم على نوع الجنس كمحور عرضاني لأعمال مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز العنصري (وهو الموضوع الرئيسي لعمل المشروع)؛
- جمع وتحليل البيانات الكمية المصنفة حسب نوع الجنس والبيانات النوعية المراعية للاعتبارات الجنسانية بصورة منهجية؛
- تعزيز مشاركة المرأة (50 في المائة) في جميع الأنشطة؛
- التعزيز المستمر لمهارات الفرق التقنية والشركاء فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين؛
- استخدام لغة شاملة ومحايدة من حيث الجنس.

تم تجسيد هذه المبادئ في خطة عمل جنسانية تنمائية تماما مع نظام تخطيط المشاريع وتتبعها.

وبالتالي، فإن هذه الوثيقة هي جزء من المعيار الجنساني الأول للمشروع، أي «تكامل التقاطع (المفرق) بين التمييز العنصري / الإثني والتمييز على أساس الجنس» وكذلك في النشاط الأول لخطة عمل النوع الاجتماعي «تطوير حجة حول التقاطع بين التمييز العنصري / الإثني وعدم المساواة بين الجنسين لتعزيز ومواكبة الخطاب السياسي والمؤسسي والتقني للمشروع».

تم تنفيذه باتتبع نهج منهجي يعتمد بشكل أساسي على البحث الوثائقي. ويهدف إلى تقديم بعض عناصر التفكير حول كيفية التعامل مع دمج المقاربة الجنسانية في إجراءات مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز العنصري في المغرب على أساس التجارب الدولية. كما يهدف إلى الاستفادة من تجربة المشروع في إبراز ومعالجة التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس.

في هذا السياق، تقدم هذه الوثيقة، أولا وقبل كل شيء، تعريفا مفاهيميا ونظريا للمفاهيم الأساسية المتعلقة بتقاطع التمييز. وتواصل الوثيقة عرض المعالجة المؤسسية لهذا النوع من التمييز داخل الأمم المتحدة والأطر الإقليمية والمؤسسية على الصعيد الدولي، ولا

2 الإطلاع على المزيد من التفاصيل على الموقع الإلكتروني لمشروع «العيش معا دون تمييز». <https://vivre-ensemble.ma/projet/>

3 وهكذا يصنف المشروع تحت القيمة 1 لمؤشر لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توفر العلامة ثلاث قيم، وهي: القيمة 0: تم فحص المشروع / البرنامج وفق المؤشر ولكن لم تتم ملاحظة أنه يسعى لمعالجة هدف المساواة بين الجنسين. القيمة 1: المساواة بين الجنسين هدف هام ومتداول للمشروع / البرنامج، ولكنها ليست السبب الرئيسي لتحقيقه. القيمة 2: المساواة بين الجنسين هي الهدف الرئيسي للمشروع / البرنامج، وتحدد أبحاثه بشكل أساسي تصميم هذا الأخير والنتائج المتوقعة منه. لم يكن من الممكن تنفيذ هذا المشروع / البرنامج في غياب هدف المساواة بين المرأة والرجل. مزيد من المعلومات متاحة على: دليل مؤشرات سياسات المعونة لدعم المساواة بين الجنسين من إعداد لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2016 CAD-OCDE.

<https://www.oecd.org/fr/cad/femmes-developpement/Manuel-Marqueur-CAD-Aide-Egalite-HF.pdf>



سيما في أوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ثم تسبر فرص الإطار المعياري والمؤسسي في المغرب. وتتسائل عن دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة هذا النوع من التمييز بإعطاء بعض الأمثلة على المستوى الدولي. وهي تكمل المعلومات من خلال التأكيد على أهمية جمع البيانات من منظور تقاطعي. وأخيرا، نقدر جهود المشروع وإنجازاته في مراعاة النهج الجنساني عند معالجة مسألة التمييز العنصري.

2. مقدمة

تتعرض النساء المهاجرات للتمييز العنصري والجنسي، فضلاً عن مزيج من هذين الشكلين من التمييز، طوال حياتهن. يُطلق على التمييز الذي يحدث بسبب مزيج من العنصرية والتمييز على أساس الجنس «تمييز متعدد الجوانب» أو «تقاطع أشكال التمييز». ويؤثر هذا التمييز تحديداً على المهاجرات من أصول إثنية معينة، ولا سيما النساء ذوات البشرة السوداء. أسباب أخرى مثل الطبقة، والإعاقة، والتوجه الجنسي، والدين و / أو العمر يمكن أن تتفاعل أيضاً ويمكن أن يكون لها آثار كبيرة على النساء والفتيات المهاجرات من خلفيات عرقية وإثنية معينة⁴. تُترجم هذه الآثار إلى فقر واستبعاد اجتماعي واقتصادي في مجالات التعليم والصحة والعنف والاستقلالية والمشاركة والتمثيل في الحياة العامة والوصول إلى العدالة. إن اعتبار مكافحة هذا النوع من التمييز أمر حاسم للمساهمة في الحد من عدم المساواة بين الجنسين في سياق الهجرة ومكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والأجانب⁵.

ومن ثم فإن معالجة «تقاطع أشكال التمييز» أو «التمييزات المتداخلة» القائمة على العرق والأصل الإثني والجنس، ترجع إلى أسباب ونتائج التقاطع بين العنصرية والتمييز على أساس الجنس، وهما مفهومان مبنيان اجتماعياً، يشتملان على بعض أوجه التوازي، لأنهما يستجيبان لعلاقات القوة⁶. في الواقع، يبرر الأشخاص العنصريين والعنصريون تفوق عرق على آخر، ويبرر الأشخاص المتحيزين والمتحيزون جنسياً تفوق جنس على الآخر⁷.

يتمثل الجمع بين التحيز الجنسي والعنصرية في التساؤل وتحديد كيف تؤدي الامتيازات الاجتماعية الممنوحة للمجموعات وفقاً للأصل العرقي والإثني إلى استبعاد وتبعية وتمييز مجموعات اجتماعية أخرى تنتمي إلى أصل عرقي وإثني آخر. كما أنه يثير تساؤلات حول كيفية تأثير ذلك على النساء بطريقة محددة للغاية، خاصة أولئك ذوات البشرة السمراء وأولئك اللواتي ينتمين إلى أقليات عرقية⁸. هذا التمييز ليس متماثلاً ويستند إلى دافع واحد (العرق أو الجنس)، ولكنه معقد ومتجذر في علاقات القوة «عمودياً وقطرياً»، وهي حقيقة تسبب تمييزاً محدداً ضد النساء من أصل عرقي وإثني معين، والذي لا يواجهه الرجال من نفس الأصل العرقي / الإثني أو النساء البيضاوات أو أي أصل عرقي / إثني آخر⁹.

ومن ثم فإن التقاطع بين التحيز الجنسي والعنصرية يتسبب في التمييز على أساس «الاختلافات التي تحدث فرقا» والتي تعرض النساء وفقاً لأصلهن العرقي والإثني، بما في ذلك في المغرب، لمواجهة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والأجانب بطريقة محددة وما يتصل بذلك من تعصب¹⁰.

تلعب القوالب النمطية دوراً مهماً للغاية في البناء الاجتماعي للتمييز الذي ينشأ من التقاطع بين العنصرية والتمييز على أساس الجنس لأنها تركز على المجموعات، التي تصنف النساء المنتمات إلى أقلية عرقية / إثنية على أنها ذات هوية ثابتة (النساء في وضعية هشّة، في المواقف المحفوفة بالمخاطر، اللواتي يمكن استغلالها بسهولة، وما إلى ذلك)، والتي يمكن أن تسبب التمييز وتديم عدم المساواة¹¹.

- 4 بشكل عام، يمكن أيضاً أن تستند أسباب التمييز والتقاطع بينها إلى عدة عوامل مثل الأصل العرقي والإثني، والجنس، والطبقة، والإعاقة، والتوجه الجنسي، والدين و / أو العمر. ومع ذلك، تركز هذه الوثيقة حججها على العرق والأصل الإثني والجنس، وهي الأسس الرئيسية للتمييز التي يعمل عليها مشروع «العيش معاً».
- 5 آثار الأشكال المتعددة والمتقاطعة للتمييز والعنف في سياق العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على تمتع النساء والفتيات تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان الخاصة بهن. تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 2017. https://ap.ohchr.org/documents/dpage_f.aspx?si=A/HRC/35/10
- 6 التحيز الجنسي العدائي والخير: العلاقات مع مفهوم الذات والعنصرية والحساسية بين الثقافات، جامعة إقليم الباسك، 2011. <https://www.redalyc.org/pdf/175/17518828008.pdf>
- 7 ما وراء البعد الواحد: تصور العلاقة بين العنصرية والتمييز على أساس الجنس، جامعة برلين التقنية، 2009. http://www.scielo.org.mx/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S1665-13242009000100007
- 8 هل الجنس بالنسبة للنوع الاجتماعي هو العرق بالنسبة للأصل الإثني... والطبيعية بالنسبة للمجتمع؟ <https://www.redalyc.org/pdf/267/26701403.pdf>
- 9 التمييز المتعدد الجوانب في قانون الاتحاد الأوروبي للمساواة بين الجنسين وعدم التمييز، المفوضية الأوروبية، 2016. <https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/d73a9221-b7c3-40f6-8414-8a48a2157a2f>
- 10 آثار الأشكال المتعددة والمتقاطعة للتمييز والعنف في سياق العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على تمتع النساء والفتيات تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان الخاصة بهن. تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 2017. https://ap.ohchr.org/documents/dpage_f.aspx?si=A/HRC/35/10
- 11 نفس المرجع

في الوقت الحاضر، تستهدف الأطر التشريعية للدول فقط التمييز العنصري أو الجنسي (بشكل منفصل) وليس تقاطعهما. ومع ذلك، فقد بدأت الهيئات الدولية والإقليمية في الاعتراف ووضع التوصيات التي تشجع البلدان على اعتماد تدابير ضد التمييز ووضع آليات للمواكبة، والتي ينبغي أن تولي اهتماما خاصا لتقاطع التمييز. وبالتالي، تم التعامل مع قضايا التمييز المتعدد الجوانب وحلها بشكل إيجابي من خلال قرارات التحكيم الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. كما بدأت المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة في مكافحة العنصرية والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الموجهة نحو تعزيز المساواة بين الجنسين في العمل في هذا المجال.

لا يزال جمع البيانات ومعالجتها لتحديد هذا النوع من التمييز والتصدي له بشكل أفضل يمثل تحديًا لأنه على الرغم من وجود أدلة نوعية، فإن الافتقار إلى البيانات الكمية والموارد البشرية القادرة على تفسيرها، يعيق تحديد هذا النوع من التمييز والتعرف عليه¹².

مفهوم	تعريف
مقاربة النوع الاجتماعي أو البعد الجنساني ¹³	مقاربة النوع الاجتماعي أو البعد الجنساني هو « نهج للإنصاف بين الجنسين، وهو تقييم الأثر على النساء والرجال لأي إجراء متوخي، ولا سيما في التشريعات أو السياسات أو البرامج، في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات. إنها استراتيجية لإدماج اهتمامات وخبرات النساء وكذلك الرجال في وضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات - السياسية والاقتصادية والاجتماعية - بحيث تتمتع النساء والرجال بالمزايا المتساوية التي تحد من استمرار عدم المساواة. الهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين ».
التمييز ¹⁴	التمييز هو أي اختلاف في المعاملة على أساس مثل «العرق» أو اللون أو اللغة أو الدين أو الجنسية أو الأصل القومي أو العرقي بالإضافة إلى النسب أو المعتقدات أو الجنس أو النوع الاجتماعي أو الهوية الجنسية أو الميول الجنسي أو الخصائص أو الظروف الشخصية الأخرى الذي يفقر إلى التبرير الموضوعي والمعقول.
المساواة بين الجنسين ¹⁵	المساواة بين الجنسين هي مفهوم يشير إلى المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص بين النساء والرجال وبين الفتيات والفتيان. لا تعني المساواة أن النساء والرجال متساوون، باستثناء أن الحقوق والمسؤوليات والفرص للنساء والرجال لا تعتمد على ولادتهن/هم من جنس معين. تعني المساواة بين الجنسين أن مصالح واحتياجات وأولويات النساء والرجال تؤخذ في الاعتبار، مع الاعتراف بتنوع المجموعات المختلفة من النساء والرجال. المساواة بين الجنسين ليست قضية تتعلق بالمرأة، فهي تهم النساء والرجال على حد سواء. يُنظر إلى المساواة بين المرأة والرجل على أنها قضية من قضايا حقوق الإنسان ومطلب ومؤشر على حد سواء لتنمية محورها الإنسان.
النوع ¹⁶	الأدوار والسلوكيات والأنشطة والصفات التي يتم تكوينها اجتماعياً والتي يعتبرها مجتمع معين مناسبة للنساء والرجال.
الجنس (أو الجنس البيولوجي) ¹⁷	الحالة البيولوجية للشخص
التحيز الجنسي ¹⁸	يتعلق التحيز الجنسي بأي تعبير (فعل، كلمة، صورة، إيحاء) بناءً على فكرة أن بعض الأشخاص، في أغلب الأحيان من النساء، يكن / يكونون أقل شأنًا بسبب جنسهم/هم.
العنصرية ¹⁹	العنصرية هي الاعتقاد بأن أساسًا مثل «العرق» ²⁰ أو لون الجلد أو اللغة أو الدين أو الجنسية أو الأصل القومي أو الإثني يبرر الأذى تجاه شخص أو مجموعة من الأشخاص أو فكرة تفوق شخص أو مجموعة من الناس.
كره الأجانب والأجانب ²¹	أي تحيز أو كراهية أو خوف تجاه أشخاص من دول أو ثقافات أخرى

الجدول 1: المصطلحات والمفاهيم الأساسية في تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس

- 12 نفس المرجع
- 13 تعميم مراعاة المنظور الاجتماعي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة. <https://www.unwomen.org/fr/how-we-work/un-system-coordination/gender-mainstreaming>
- 14 معجم مشروع «العيش معا دون تمييز». <https://vivre-ensemble.ma/concepts> / لتعريف مفهوم التمييز، يأخذ المشروع كمرجع التضمين في التوجيه الأوروبي EC / 2000/43، بتاريخ 29 يونيو 2000، المتعلق بتطبيق مبدأ المساواة في المعاملة للأشخاص بغض النظر عن أصلهم العرقي أو الإثني وفي التوجيه EC / 2000/78 المؤرخ 27 تشرين الثاني / نوفمبر 2000 بشأن إنشاء إطار عام للمساواة في المعاملة في التوظيف والمهنة. تعريف المساواة في المعاملة في التوجيهين على النحو التالي: "يفهم عدم وجود أي تمييز مباشر أو غير مباشر من خلال مبدأ المساواة في المعاملة".
- 15 مسرد مركز تدريب المرأة التابع لهيئة الأمم المتحدة. <https://trainingcentre.unwomen.org/mod/glossary/view.php?id=150&mode=letter&hook=&sortkey=&sortorder=asc>
- 16 مسرد المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب <https://www.coe.int/fr/web/european-commission-against-racism-and-intolerance/ecri-glossary>
- 17 نفس المرجع
- 18 مجلس أوروبا. <https://www.coe.int/fr/web/human-rights-channel/stop-sexism>
- 19 مسرد المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب <https://www.coe.int/fr/web/european-commission-against-racism-and-intolerance/ecri-glossary>
- 20 على الرغم من عدم وجود أعراق داخل الجنس البشري، إلا أن هذا المصطلح يستخدم لأن الإيمان بوجود أعراق متنوعة هو أساس التمييز الذي تعاني منه مجموعات معينة.
- 21 مسرد المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب <https://www.coe.int/fr/web/european-commission-against-racism-and-intolerance/ecri-glossary>

3. تقاطع التمييز على أساس العرق والاصل الإثني والجنس: الأصل والتعريف

1.3. أصل مفهوم «التقاطعية»

ظهر مفهوم «التقاطعية» بشكل صريح في عام 1989 في مقال رجل القانون كيمبرلي كريشو في الولايات المتحدة بعنوان «عدم تهميش التقاطع بين العرق والجنس: نقد نسوي أسود لعقيدة مناهضة التمييز والسياسات النسوية والمناهضة للعنصرية»²².

ومع ذلك، تحدثت في السابق «النساء الأمريكيات من أصل أفريقي» و «النساء من خلفيات عرقية وإثنية أخرى» ضد «الاضطهاد المتعدد والمتزامن» لمواجهة العنصرية في حركات حقوق المرأة، والذكورية في حركات حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، طُلب منهن عدم المطالبة بحقوقهن، كنساء، من أجل «النساء الأخريات» وكذلك عدم تعزيز الصور النمطية السلبية عن الرجال في مجتمعاتهن. في هذا السياق، لم يتم أخذ صوت هؤلاء النساء في الاعتبار سواء من قبل حركات الدفاع عن حقوق المرأة (بقيادة النساء البيضاوات) أو من قبل الحركات من أجل تعزيز حقوق الإنسان (بقيادة الرجال)²³.

أظهرت كريشو في مقالتها أن الإطار القانوني والمعياري فيما يتعلق بالتمييز لا يأخذ في الاعتبار التقاطع بين الجنس والتمييز العنصري، مما يترك فراغاً للتمييز المحدد الذي تعاني منه النساء الأمريكيات من أصل أفريقي. قامت بتحليل حالات التمييز التي تعرضت لها هؤلاء النساء اللاتي تم الحكم عليهن من خلال قضية جنسانية أو قضية عرقية وإثنية، ولكن لم يتم الجمع بينهما أبداً وأظهرت أن الإطار القانوني للإشارة إلى النساء قد تم على أساس تجربة النساء البيضاوات، وأن تلك التي تخص الأمريكيين من أصل أفريقي كانت مبنية على تجربة الرجال. ونددت بأن التمييز على أساس الجنس أو التمييز العرقي والإثني يُنظر إليه على أنه الخيار الوحيد الممكن للمرأة الأمريكية من أصل أفريقي، وليس المزيج بين العنصرية والتمييز على أساس الجنس. وهكذا أوضحت أن تجربة التقاطعية كانت أكثر من مجرد مجموع العنصرية والتمييز على أساس الجنس وأن إدراج النساء الأمريكيات من أصل أفريقي في هيكل قائم أو إطار تحليلي لم يكن هو الحل، من خلال الإصرار على حقيقة أن أي إطار قانوني يجب إعادة التفكير فيه والتركيز على تقاطع أشكال التمييز.

2.3. التقاطعية والأشكال المختلفة للتمييز المرتبط بها

يمكن تلخيص المصطلحات الثلاثة الأكثر استخداماً في الدراسات والبحوث والتقارير المتعلقة بتقاطع التمييز على أساس العرق والاصل الإثني والجنس على النحو التالي:

- «التمييز المتعدد» يعني التمييز الذي تعمل فيه عدة أسباب بشكل منفصل²⁴. يحدث التمييز المتعدد على أساس العرق والاصل الإثني والجنس عندما تُعامل امرأة من أصل عرقي و / أو إثني معين بشكل مختلف عن شخص آخر (ذكر أو أنثى من نفس المجموعة العرقية و / أو الإثنية أو لا) بسبب العوامل التي تعمل بشكل منفصل ويمكن معاملتها على أنها أسباب «مستقلة» للتمييز. مفهوم التمييز المتعدد له أصل أنجلو سكسوني، لأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا هي البلدان التي نشرت الأعمال الأولى مع الأخذ في الاعتبار أن الشخص الذي ينتمي في نفس الوقت إلى عدة مجموعات هشة يمكن أن يتعرض بالتالي لأشكال مختلفة ومحددة من التمييز²⁵.

22 تفكيك تقاطع العرق والجنس: نقد نسوي أسود لعقيدة مناهضة التمييز والنظرية النسوية والسياسة المناهضة للعنصرية.

23 مقتطف من الوثيقة: دليل للتمييز بين القطاعات. حالة المرأة الغجرية. مؤسسة أمانة العجز، 2017
https://www.gitanos.org/upload/18/56/GUIA_DISCRIMINACION_INTERSECCIONAL_FSG.pdf

24 دليل التشريعات الأوروبية ضد التمييز، وكالة الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، 2018
https://www.echr.coe.int/Documents/Handbook_non_discr_law_SPA.pdf

25 الاعتراف بالتمييز المتعدد من قبل المحاكم، جامعة بلنسية، 2020. <https://teoriayderecho.tirant.com/index.php/teoria-y-derecho/article/view/524>

- **«التمييز المتعدد الجوانب أو المتقاطع»** يشير هذ المصطلح إلى الحالة التي تعمل فيها عدة أسباب وتتفاعل مع بعضها البعض في نفس الوقت، بحيث لا تنفصل وتؤدي إلى أنواع معينة من التمييز²⁶. يحدث التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس عندما تواجه النساء من أصل عرقي و / أو إثني معين عوامل تمييز في نفس الوقت على أساس العنصرية والتمييز على أساس الجنس. يصعب تحديد هذا التقاطع وهو يؤدي إلى ظهور أساس جديد أو أساس غير معترف به حتى الآن للتمييز (وبالتالي تصعب إدانته والحكم عليه).
- **«التمييز المركب»** يصف الموقف الذي يعاني فيه الشخص من التمييز على أساس سببين أو أكثر في نفس الوقت وحيث يتحد أحد الأسباب مع التمييز على أساس آخر. وبعبارة أخرى، فإن سبب التمييز يتفاقم بسبب واحد أو أكثر من أسباب التمييز الأخرى²⁷. تحدث هذه الحالات للتمييز عندما تواجه امرأة من أصل عرقي و / أو إثني معين عاملاً رئيسياً من عوامل التمييز تضاف إليه عوامل أخرى ولكنها لا تتفاعل معاً. يسهل التعرف على هذا التمييز وشجبه ويمكن التعامل معه من خلال أطر قانونية مستقلة. يتم التعامل معها أحياناً على أنها تمييز متعدد.

لفهم الفرق بين هذه الأشكال الثلاثة للتمييز بشكل أفضل، يتم عرض الأمثلة في الجدول 2:

مثال على التمييز المركب	مثال على التمييز المتقاطع	مثال على التمييز المتعدد
تواجه المرأة المهاجرة في المغرب من أصل عرقي / إثني معين (في وضع نظامي أو غير نظامي) تمييزاً بين الجنسين في الحصول على الخدمات الأساسية، فضلاً عن العنف المتكرر والتحرش لأنها امرأة في حالات أخرى، تواجه التمييز بسبب أصلها العرقي والإثني (في نفس الحالات التي يتعرض لها الرجال من مجموعتها العرقية و / أو الإثنية). يمكن أن يحدث هذان الشكلان من التمييز (الجنسي والعنصري) في أوقات مختلفة طوال فترة إقامتهن في المغرب.	قد تواجه المهاجرة في المغرب من أصل عرقي / إثني معين (نظامي أو غير نظامي) تمييزاً من حيث الأجور الخاصة بها بسبب أصلها العرقي و جنسها. ولذلك ستحصل على أجر أقل من النساء من أصل عرقي / إثني آخر وكذلك الرجال من نفس مجموعتها.	تواجه المرأة المهاجرة في المغرب من أصل عرقي / إثني معين (نظامي أو غير نظامي) تمييزاً بين الجنسين في الحصول على الخدمات الأساسية، فضلاً عن العنف المتكرر والتحرش لأنها امرأة في حالات أخرى، تواجه التمييز بسبب أصلها العرقي والإثني (في نفس الحالات التي يتعرض لها الرجال من مجموعتها العرقية و / أو الإثنية). يمكن أن يحدث هذان الشكلان من التمييز (الجنسي والعنصري) في أوقات مختلفة طوال فترة إقامتهن في المغرب.

الجدول 2: الاختلافات بين التمييز المتعدد والمتقاطع والمركب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس

في حين أن هناك العديد من الاختلافات التعريفية بين هذه المفاهيم الثلاثة، فإنها غالباً ما ترتبط أو تستخدم للإشارة إلى نفس المشكلة. وبالتالي، فإن هذه الوثيقة، التي تركز حجتها على «التمييز المتعدد الجوانب»، أي في تقاطع عدة عوامل للتمييز (العرق والأصل الإثني والجنس)، غالباً ما تكون مكتملة لهذا «التمييز المتعدد»، وهو علاوة على ذلك تستخدم بشكل متكرر من قبل المنظمات والمؤسسات على المستوى الدولي. وبالتالي، من الشائع العثور على المفهوم المشترك «التمييز المتعدد والمتقاطع (أو المتعدد الجوانب)»، كما سيقدم لاحقاً في القسم 4، لأنه في الواقع، تتقاطع عوامل التمييز المختلفة التي يثيرها مفهوم «التمييز المتعدد في كثير من الأحيان».

3.3. التقاطعية في التمييز المباشر وغير المباشر

يمكن أن يكون التمييز العنصري مباشراً وغير مباشر، كما يلي:

- **التمييز العنصري المباشر**، أي اختلاف في المعاملة على أساس العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الجنسية أو الأصل القومي أو الإثني، والتي تقتصر إلى مبرر موضوعي ومعقول. يفتقر الاختلاف في المعاملة إلى تبرير موضوعي ومعقول إذا لم يسع إلى تحقيق هدف مشروع أو إذا لم تكن هناك علاقة تناسب معقولة بين الوسائل المستخدمة والهدف المنشود²⁸.
- **التمييز العنصري غير المباشر**، الحالة التي يكون فيها عامل محايد ظاهرياً مثل حكم أو معيار أو ممارسة لا يمكن الامتنال له بسهولة من قبل الأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعة مميزة كأساس مثل العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الجنسية أو الأصل

26 دليل التشريعات الأوروبية ضد التمييز، وكالة الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، 2018
https://www.echr.coe.int/Documents/Handbook_non_discrim_law_SPA.pdf

27 مكافحة التمييز المتعدد: الممارسات والسياسات والقوانين، المفوضية الأوروبية، 2007.
<https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/f1f6da3a-2c36-4ef7-a7c2-b906349220b4>

28 مسرد المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب
<https://www.coe.int/fr/web/european-commission-against-racism-and-intolerance/ecri-glossary>

القومي أو الإثني أو تضرر بهؤلاء الأشخاص، ما لم يكن لهذا العامل مبرر موضوعي ومعقول. هذا هو الحال إذا كان يسعى إلى هدف مشروع وإذا كانت هناك علاقة تناسب معقولة بين الوسائل المستخدمة والهدف المنشود²⁹.

عادة ما يرتبط التمييز المباشر وغير المباشر بأساس واحد للتمييز (العرق أو الأصل الإثني، ولكن أيضاً الجنس). ومع ذلك، من الممكن الاعتقاد بأن التمييز المتقاطع مباشر أو غير مباشر.

أمثلة	كيف يمكن أن يكون التمييز المتقاطع مباشراً أو غير مباشر؟ ³⁰	
المرأة المهاجرة من أصل عرقي / إثني معين تحصل على أجر أقل من النساء المنتميات إلى مجموعة عرقية / إثنية أخرى تؤدي نفس الوظيفة (كخادمة منزلية، على سبيل المثال)، بسبب أصلها.	يحدث ذلك عندما تُعامل امرأة من خلفية عرقية / إثنية معينة معاملة أقل تفضيلاً من امرأة من مجموعة عرقية / إثنية أخرى ورجل من مجموعتها العرقية / الإثنية.	التمييز المباشر
تأتي طالبة ذات بشرة سوداء (في وضع إداري عادي) إلى مقابلة مفتوحة للعمل في مركز اتصال يقع في حي به تواجد قوي لسكانات وسكان جنوب الصحراء. يتم رفضها لأنها لا تملك شهادة تدريب جامعية (شيء ليس ضرورياً لإنجاز العمل ولكن يُستخدم كذريعة لعدم قبولها بسبب أصلها العرقي)	يحدث ذلك عندما يضع حكم أو معيار أو ممارسة محايدة على ما يبدو للنساء من أصل عرقي / إثني معين في وضع غير مؤات بحكم الواقع مقارنة بالنساء من مجموعة عرقية / إثنية أخرى ورجل من مجموعتها العرقية / الإثنية.	التمييز غير المباشر

الجدول 3: التمييز المقاطع والتمييز المباشر وغير المباشر

29 نفس المرجع

30 تكييف التعريف المستخدم في مسرد مشروع "العيش معا دون تمييز"

4. معالجة تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس من خلال الأطر المعيارية والمؤسسات على المستوى الدولي

1.4. تقاطع التمييز داخل منظومة الأمم المتحدة

1.1.4. معالجة التمييز المتعدد الجوانب في مؤتمرات وبيانات وقرارات الأمم المتحدة

لقد تم تناول تقاطع التمييز في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة وبياناتها وقراراتها بشأن مسألة المساواة بين الجنسين، ومكافحة العنصرية أو وضعية المهاجرين. يتم عرض أهمها في الجدول 4.

اعتبارات وتوصيات بشأن تقاطع التمييز	مؤتمرات وبيانات وقرارات الأمم المتحدة
	المؤتمر الرابع للمرأة الذي عقد في بكين 1995 ³¹
	إعلان ديربان 2001 ³³
وأقرت بأن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يمكن أن تكون من بين العوامل التي تؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية للمهاجرين / أو النساء والفتيات المنتميات إلى أقليات عرقية، مما يؤدي إلى الفقر والعنف والأشكال المتعددة للتمييز والتي تحد أو تحرم من حقوق النساء والفتيات. غالبًا ما تفتقر النساء والفتيات اللواتي يواجهن تمييزًا متعدد الجوانب على أساس الجنس والعرق والأصل الإثني والعمل والنسب أو الدين إلى الوصول إلى الفرص الاقتصادية والعمل اللائق ويتم تمثيلهن بشكل مفرط في الوظائف ذات الأجر المنخفض حيث يكون الاستغلال شائعًا، مثل العمل المنزلي	
وباستحضار قراره بإعلان الفترة من 2015 إلى 2025 عقدا دوليا للمنحدرات والمنحدرين من أصل أفريقي، دعا القرار الدول إلى اعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج توفر حماية فعالة للمنحدرات والمنحدرين من أصل أفريقي، اللواتي والذين واجهنا / واجهوا أشكالًا متعددة ومتداخلة من التمييز على أساس أخرى ذات صلة، مثل الجنس، واللغة، والدين، والآراء السياسية أو غيرها من الآراء، والأصل الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو الإعاقة أو أي حالة أخرى، ومراجعة وإلغاء جميع القوانين والسياسات التي قد تميز ضد هـم	قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 16/69، 2016 ³⁴
دعا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معالجة الأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز ضد النساء والفتيات اللاجئات والمهاجرات	إعلان نيويورك بشأن النساء والرجال اللاجئيين والمهاجرين، 2016 ³⁵

الجدول 4: تقاطع التمييز في الأمم المتحدة

31 المؤتمرات العالمية للمرأة، الأمم المتحدة. <https://www.un.org/french/womenwatch/followup/beijing5/session/fond.html>

32 سيرما بيلج، "تبييض التقاطعات"، البحوث النسوية، 2015،

33 آثار الأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز والعنف في سياق العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على تمتع النساء والفتيات تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان الخاصة بهن. تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 2017.

https://ap.ohchr.org/documents/dpage_f.aspx?si=A/HRC/35/10

34 نفس المرجع.

35 نفس المرجع.

2.1.4. التعامل مع تقاطع التمييز داخل لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري

لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، المؤلفة من خبيرات وخبراء مستقلين، هي هيئة الأمم المتحدة التي ترصد تنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة³⁶.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي اعتمدها الأمم المتحدة عام 1979 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1981، تحدد الحقوق الرئيسية للمرأة وتعترف بالتمييز على أنه «أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد على أساس الجنس يكون له تأثير أو غرض يعيق أو يدمر الاعتراف أو التمتع أو ممارسة المرأة، بغض النظر عن حالتها الزوجية، على أساس المساواة بين المرأة والرجل، لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي مجال آخر» (المادة 1)³⁷.

على الرغم من أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الأصل تعاملت فقط مع أساس واحد من أسباب التمييز (الجنس)، فقد أتاحت اللجنة (بمرور الوقت) إصدار توصيات بشأن مواد مختلفة من الاتفاقية تسمح بدمج تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس، كما هو معروض في الجدول 5.

	التوصيات ³⁸
لاحظت اللجنة أن العوامل الاجتماعية تؤثر على صحة المرأة ودعت إلى إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الصحية وحقوق النساء المنتميات إلى الفئات المحرومة، مثل المهاجرات واللاجئات والمشرذات داخلياً والفتيات والسكان الأصليين (المادة 6).	التوصية العامة رقم ٢٤ بشأن تعديل المادة 12 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المرأة والصحة)، ³⁹ 1999
ولاحظت اللجنة أن العاملات المهاجرات كثيراً ما يقعن ضحايا لأشكال متداخلة من التمييز ولا يعانين من التمييز على أساس الجنس والنوع فحسب، بل يعانين أيضاً من كره الأجانب والأجانب والعنصرية. يمكن التعبير عن التمييز على أساس العرق أو الأصل الإثني أو الخصائص الثقافية أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو أي سبب آخر بطريقة محددة وفقاً لجنس ونوع الأشخاص المعنيات والمعنيين	التوصية العامة رقم (26) بشأن العاملات المهاجرات ⁴⁰ 2008

<<

36 لجنة التمييز ضد المرأة، الأمم المتحدة. <https://www.ohchr.org/fr/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

37 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: <https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/fconvention.htm>

38 آثار الأشكال المتعددة والمتقاطعة للتمييز والعنف في سياق العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على تمتع النساء والفتيات تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان الخاصة بهن. تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 2017.

https://ap.ohchr.org/documents/dpage_f.aspx?si=A/HRC/35/10

39 التوصية العامة رقم 24 بشأن تعديل المادة 12 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1999.

https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/1_Global/INT_CEDAW_GEC_4738_F.pdf

40 التوصية العامة رقم (26) بشأن العاملات المهاجرات 2008.

https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/1_Global/CEDAW_C_2009_WP-1_R_7138_F.pdf

التوصيات	
التوصية رقم 28 بشأن الالتزامات الأساسية للدول الأطراف الناشئة عن المادة ٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (التعليم)، 2010 ⁴¹	وهو يقود الدول إلى تصنيف التمييز الذي يؤثر على المرأة كموضوع متعدد الجوانب، انظر المادة 18 «إن تقاطع ظاهرة التمييز أمر أساسي لتحليل نطاق الالتزامات العامة المنصوص عليها في المادة 2». يرتبط التمييز على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي ارتباطًا وثيقًا بعوامل أخرى مثل العرق والأصل الإثني والدين أو المعتقد والصحة والحالة الاجتماعية والعمر والطبقة الاجتماعية والتوجه الجنسي والهوية الجنسية. قد يهيم النساء المنتميات إلى هذه الجماعات بدرجات مختلفة أو بخلاف الرجال. يجب على الدول الأطراف أن تنص بشكل قانوني على هذه الأشكال المتداخلة من التمييز والأثر التراكمي لعواقبها السلبية على الأفراد، ويجب أن تحظرها. وينبغي لها أيضًا أن تعتمد وتنفذ سياسات وبرامج تهدف إلى القضاء على هذه الأشكال من التمييز، وأن تتخذ تدابير خاصة مؤقتة عند الضرورة وفقًا للفقرة 1 من المادة 4 من الاتفاقية والتوصية العامة رقم 2 ⁴² .
التوصية العامة رقم ٣٢ بشأن النساء والفتيات اللاجئات وطالبات اللجوء، 2014 ⁴³	ووجدت أن طلبات اللجوء القائمة على الاعتبارات الجنسانية يمكن أن تقاطع مع أسس التمييز المحظورة الأخرى مثل العرق أو الإثنية أو الجنسية أو الدين أو الطبقة أو الطائفة الاجتماعية أو أن تكون المرأة مثلية أو ثنائية الجنس أو متحولة جنسيًا أو غير ذلك، ودعت الدول الأطراف إلى اتخاذ تدابير صارمة، وفقًا للاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئات واللاجئين، لضمان تفسير أسباب الاضطهاد المحددة قانونًا، بما فيها تلك المشمولة في الاتفاقية مع مراعاة الظروف الخاصة للمرأة (المادة 16).
التوصية العامة رقم 33 بشأن وصول المرأة إلى العدالة، 2015 ⁴⁴	يتم تناول التمييز المتعدد الجوانب في المادة ٨ من خلال ربط الاعتبار بالحواز التي تحول دون وصول المرأة إلى العدالة في السياقات الهيكلية للتمييز وعدم المساواة، بسبب عوامل مثل التمييز بين القطاعات. بعض أسباب التمييز المتعدد الجوانب ضد المرأة التي حددتها اللجنة هي العرق، أو وضع الأقليات، أو اللون، أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، أو الدين أو المعتقد، أو الرأي العام، أو الأصل القومي، أو العمر، أو الصحة، أو التنوع الوظيفي، أو أن تكون المرأة مثلية أو ثنائية الجنس أو متحولة جنسيًا أو مزدوجة الجنس.
التوصية العامة رقم 34 بشأن حقوق المرأة الريفية، 2016 ⁴⁵	لاحظت اللجنة أن النساء في المناطق الريفية، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية والمنحدرات من أصل أفريقي، كثيرًا ما يواجهن تمييزًا متعدد الجوانب بسبب عرقهن ولغتهن وطريقة عيشهن التقليدية، وأن النساء المنتميات إلى أقليات عرقية أو دينية أكثر تعرضًا أيضًا لخطر الفقر وأشكال الاستبعاد الاجتماعي الأخرى (المادة 14).
التوصية العامة رقم ٣٥ بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة (تحديث للتوصية العامة رقم 19)، 2017 ⁴⁶	تقر بأن العنف ضد النساء والفتيات يتجلى في أشكال متعددة ومتراصة ومتكررة، في سياقات متنوعة، عامة وخاصة، وحتى في الفضاءات التي أنشأتها التكنولوجيا، وفي عصر العولمة، التي تتجاهل الحدود. توصي اللجنة بأن تتخذ الدول الأطراف تدابير في مجالات المنع، والحماية، والمقاضاة، والعقوبات، والتعويضات، وجمع البيانات والمواكبة، فضلًا عن التعاون الدولي، وأن هذه التدابير ينبغي صياغتها وتنفيذها بالتعاون مع النساء، مع إيلاء اعتبار خاص للأسباب التالية: وضع النساء ضحايا الأشكال المتداخلة للتمييز.

الجدول 5: توصيات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بشأن تقاطع التمييز

أصبحت التوصيات المتعلقة بإدماج تقاطع أشكال التمييز التي قدمتها لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة أداة لمحاولة جعل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في حد ذاتها أداة أكثر مرونة. ومع ذلك، فإن التحدي يكمن في جعل الدول تفهم وجود الأشكال المختلفة للتمييز الآخذ في الازدياد والتي تؤثر بشكل أكثر تحديدًا على النساء من أصول عرقية وإثنية معينة، ووضع أدوات لمنعها والقضاء عليها.

- 41 التوصية رقم 28 بشأن الالتزامات الأساسية للدول الأطراف الناشئة عن المادة 2 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (التعليم)، 2010 <https://www.right-to-education.org/fr/resource/comit-pour-l-elimination-de-la-discrimination-l-gard-des-femmes-recommandation-g-n-rale-no28>
- 42 تم التأكيد على هذه الفكرة في المادة 31: تنص الفقرات الفرعية (أ) و (و) و (ز) على أن الدول الأطراف ملزمة بتوفير الحماية القانونية والإلغاء أو تعديل أي قانون أو مقتضى تمييزي، كجزء من سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة. تضمن الدول الأطراف، من خلال التعديل الدستوري CEDAW / C / GC / 28 8 GE.10-47261 أو أي وسيلة تشريعية مناسبة أخرى، أن يبدأ المساواة بين المرأة والرجل ومبدأ عدم التمييز مكرسان في قوانينها المحلية وأن لها مكانة بارزة هناك وأنها واجبة الإنفاذ. كما يجب على الدول أن تعتمد نصوصًا تحظر التمييز في جميع مجالات حياة المرأة التي تغطيها الاتفاقية وطوال حياتها. ويجب على الدول اتخاذ خطوات لتعديل أو إلغاء أي قانون أو لائحة أو عرف أو ممارسة تميز ضد المرأة. مجموعات معينة من النساء - النساء المحرومات من حريتهن، واللاجئات، وطالبات اللجوء والمهاجرات، وعديمات الجنسية، والمثليات، والمعاقات، وضحايا الاتجار، والأرامل والنساء المسنات - معرضات بشكل خاص للتمييز بسبب أحكام تشريعية أو تنظيمية مندية أو جنائية، أو أحكام القانون العرفي أو الممارسات العرفية. بالمصادفة على الاتفاقية أو الانضمام إليها، تتعهد الدول الأطراف بإدراج أحكامها في أنظمتها القانونية المحلية أو منحها القوة القانونية في أنظمتها القانونية من أجل ضمان تطبيقها على المستوى الوطني.
- 43 التوصية العامة رقم 32 بشأن النساء والفتيات اللاجئات وطالبات اللجوء، 2014 https://www.hlrn.org/img/documents/CEDaW_GenCec_34_FR.pdf
- 44 التوصية العامة رقم 33 بشأن وصول المرأة إلى العدالة، 2015 https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/1_Global/CEDAW_C_GC_33_7767_E.pdf
- 45 التوصية العامة رقم 34 بشأن حقوق المرأة الريفية، 2016 http://www.hlrn.org/img/documents/CEDaW_GenCec_34_FR.pdf
- 46 التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة (تحديث للتوصية العامة رقم 19)، 2017. <http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPRiCAqhKb7yhsl2CrOIUTvLRFDjh6%2Fx1pWAeqJn4T68N1uqnZjLbtFuaHH7R8k5Mnp0Y%2B8GycptjE5yk2IIAC1bdhQn6JF%2FwhEa9qyLwjpumD9BaAu7Y>

على الرغم من أن لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مسؤولة عن ضمان الامتثال للاتفاقية من قبل الدول الأعضاء، كونها هيئة فوق دولة، إلا أنها تتمتع بعلاقة قانونية محددة للغاية معها. علاوة على ذلك، إذا كانت الدول قد وقعت على الاتفاقية، فإنها تصدر في بعض الأحيان تحفظات تؤثر على التزامها بالتنفيذ العملي لأحكامها.

لجنة القضاء على التمييز العنصري

لجنة القضاء على التمييز العنصري هيئة مؤلفة من خبرات وخبراء مستقلين يرصدون / يرصدون تنفيذ من قبل الدول الأطراف⁴⁷.

إن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1969، تعرّف التمييز العنصري بأنه أي «تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني، يكون غرضه أو تأثيره إبطاء أو إعاقة الاعتراف أو التمتع أو الممارسة، في ظل ظروف المساواة، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو في أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة»⁴⁸.

لجنة القضاء على التمييز العنصري «لاحظت البعد الجنساني للتمييز العنصري في توصيتها العامة رقم 25 وركزت عملها على تقاطع العرق والجنس في مجالات مختلفة، ومن ثم اعتبرت أن التقاطع مفهوم أساسي لفهم نطاق الالتزامات العامة المفروضة على الدول الأطراف في المادة 2 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. يشير هذا المفهوم إلى آثار العديد من الأشكال المركبة للتمييز ويعبر عن كيفية مساهمة هذه التأثيرات في خلق طبقات من عدم المساواة»⁴⁹.

دعت لجنة القضاء على التمييز العنصري، في توصيتها العامة رقم 28، الدول الأطراف إلى «أن تنص على هذه الأشكال المتداخلة للتمييز والأثر التراكمي لعواقبها السلبية على الأشخاص المعنيتين والمعنيين وحظرها واعتماد ووضع سياسات وبرامج تهدف إلى القضاء على هذه الأشكال من التمييز واتخاذ تدابير خاصة مؤقتة، حسب الاقتضاء، وفقاً للفقرة 1 من المادة 4 من الاتفاقية والتوصية العامة رقم 25»⁵⁰.

2.4. التعامل مع تقاطع التمييز في الإطار الإقليمي للاتحاد الأوروبي

1.2.4. تقاطع التمييز في توجيهات مجلس أوروبا وقرارات البرلمان الأوروبي

لم يتم استخدام مفهوم «التمييز المتعدد الجوانب» في إطار الاتحاد الأوروبي، والذي يشير بدلاً من ذلك إلى «التمييز المتعدد»، أي التمييز القائم على عوامل تعمل بشكل منفصل. ومع ذلك، من المراجع الأولى، التي حدثت منذ عام 2000 فيما يتعلق بالنساء من أصل روماني / عجري، تستدعي أن الأصل العرقي / الإثني والجنس يمكن أن يكونا من عوامل التمييز المتعددة، والتي يمكن دمجها مع متغيرات أخرى⁵¹.

ينص توجيه المجلس CE/2000/43 بشأن تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة للأشخاص بغض النظر عن أصلهم/هم العرقي أو الإثني على أنه «في تنفيذ مبدأ المساواة في المعاملة بغض النظر عن الأصل العرقي أو الإثني، يسعى المجتمع، وفقاً للمادة 3 (2) من معاهدة مجلس أوروبا للقضاء على أوجه عدم المساواة وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل، لا سيما وأن النساء غالباً ما يقعن ضحايااً للتمييز المتعدد (الحاشية 14)»⁵².

47 لجنة القضاء على التمييز العنصري. <https://www.ohchr.org/fr/hrbodies/cerdp/pages/cerdpindex.aspx>.

48 الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

<https://www.ohchr.org/fr/instruments-mechanisms/instruments/international-convention-elimination-all-forms-racial>

49 المادة 7 من التقرير «آثار الأشكال المتعددة والمتقاطعة للتمييز والعنف في سياق العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على تمتع النساء والفتيات تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان الخاصة بهن». تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 2017.

https://ap.ohchr.org/documents/dpage_f.aspx?si=A/HRC/35/10

50 نفس المرجع.

51 التقاطعية والتمييز المتعدد، مجلس أوروبا. <https://www.coe.int/fr/web/gender-matters/intersectionality-and-multiple-discrimination>

52 توجيه مجلس أوروبا EC / 2000/43.

<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=CELEX%3A32000L0043>

علاوة على ذلك، ينص توجيه المجلس CE/2000/78 الذي ينشئ إطاراً عاماً للمعاملة المتساوية في التوظيف والمهنة على أنه «في تنفيذ مبدأ المساواة في المعاملة، يسعى المجتمع، وفقاً للمادة 3 (2) من معاهدة مجلس أوروبا، للقضاء على عدم المساواة وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل، لا سيما وأن النساء غالباً ما يقعن ضحايا للتمييز المتعدد (الحاشية 3)⁵³».

أشارت استراتيجية إطار عمل الاتحاد الأوروبي الخاصة بعدم التمييز وتكافؤ الفرص لعام 2005 بالكامل إلى الحاجة إلى «إعطاء الأولوية لحالات التمييز المتعدد». وهكذا، وبعد وضع تقرير في عام 2006 تحت عنوان «التمييز المتعدد في قوانين الاتحاد الأوروبي. فرص الاستجابة القانونية للتمييز المتعدد الجوانب بين الجنسين»، برزت قضية التمييز المتعدد الجوانب بشكل متزايد في الخطاب السياسي والمؤسسي للاتحاد الأوروبي. اقترحت دراسة عن التقاطع في الاتحاد الأوروبي (2018) ثلاثة مناهج رئيسية لتصور التمييز على أكثر من أساس واحد، بما في ذلك التمييز المتعدد الجوانب⁵⁴.

علاوة على ذلك، وافق البرلمان الأوروبي على قرارات مختلفة تتناول مسألة التمييز المتعدد (والتقاطع) - انظر الجدول 6 لمزيد من المعلومات :-

القرارات	التوصيات
<p>قرار البرلمان لعام 2009 بشأن اقتراح توجيه المجلس بشأن تنفيذ مبدأ المساواة في المعاملة بين الأشخاص بغض النظر عن الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو العمر أو التوجه الجنسي (-0426/2008) COM C6-0291 / 2008-2008 / 0140 (CNS)⁵⁵</p>	<p>وقد أدخلت تغييرات مختلفة لمراعاة أشكال التمييز المتعددة، وهي:</p> <ul style="list-style-type: none"> التعديل 23: «يأخذ هذا التوجيه أيضاً في الاعتبار أشكال التمييز المتعددة. نظراً لأن التمييز قد يحدث على أساس اثنين أو أكثر من الأسباب المدرجة في المادتين 12 و 13 من معاهدة مجلس أوروبا ينبغي على المجموعة، عند تنفيذ مبدأ المساواة في المعاملة، وفقاً للمادة 3 (2) والمادة 13 من معاهدة مجلس أوروبا، السعي إلى القضاء على عدم المساواة القائمة على أساس الجنس أو الأصل العرقي أو الإثني أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو الدين أو المعتقد أو العمر أو مزيج من هذه الخصائص، وتعزيز المساواة بغض النظر عن مجموعة الخصائص المتعلقة للعوامل المذكورة أعلاه والموجودة في الشخص. يجب أن تكون الإجراءات القضائية الفعالة متاحة للتعامل مع حالات التمييز المتعدد. على وجه الخصوص، يجب أن تسمح إجراءات المحكمة الوطنية للمشتكي بإثارة جميع جوانب الشكوى المتعلقة بالتمييز المتعدد في إجراء واحد». التعديل 37: «يضع هذا التوجيه إطاراً لمكافحة التمييز، بما في ذلك التمييز المتعدد، القائم على أساس الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو السن أو الميول الجنسي، بهدف تنفيذ مبدأ المساواة في المعاملة في الدول الأعضاء في مجالات أخرى غير التوظيف والشغل. يوجد تمييز متعدد عندما يقوم التمييز (أ) على أي مجموعة من الأسس التالية: الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو العمر أو الميول الجنسي؛ (ب) على واحد أو أكثر من الأسباب المشار إليها في الفقرة 1، وكذلك على واحد أو أكثر من الأسباب التالية: (1) الجنس (يقدر ما يقع موضوع الشكوى ضمن النطاق المادي للتوجيه EC/2004/113 وهذا التوجيه)؛ (2) الأصل العرقي أو الإثني (يقدر ما يقع موضوع الشكوى ضمن النطاق المادي للتوجيه EC/2000/43 وهذا التوجيه)؛ أو (3) الجنسية (يقدر ما يقع موضوع الشكوى في نطاق المادة 12 من معاهدة مجلس أوروبا)»
<p>قرار البرلمان الأوروبي لعام 2013 بشأن النساء ذوات الاحتياجات الخاصة (INI / 2013/2065)⁵⁶</p>	<p>تعتبر أن "الفتيات والنساء ذوات الاحتياجات الخاصة يواجهن تمييزاً متعمداً بسبب عدم المساواة في الجنس والعمر والدين والعرق والمواقف الثقافية والاجتماعية".</p>
<p>قرار عام 2014 بشأن العنف ضد المرأة (INL / 2013/2004)⁵⁷</p>	<p>يعتبر أنه "نظراً لعوامل مثل العرق أو الأصل الإثني أو الدين أو المعتقد أو الحالة الصحية أو الحالة الاجتماعية أو حالة السكن أو وضع المهاجرة أو المهاجر أو العمر أو الإعاقة أو الطبقة الاجتماعية أو الميول الجنسية أو الهوية الجنسية، فقد يكون للمرأة احتياجات خاصة وتكون أكثر تعرضاً للتمييز المتعدد".</p>

<<

53 توجيه مجلس أوروبا CE / 2000/78
<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex%3A32000L0078>

54 تقاطع التمييز في أوروبا، ساندر فريدمان 2018،
<https://www.pourlasolidarite.eu/sites/default/files/publications/files/na-2018-intersectionnalite-discriminations.pdf>

55 قرار البرلمان لعام 2009 بشأن اقتراح توجيه المجلس بشأن تنفيذ مبدأ المساواة في المعاملة بين الأشخاص بغض النظر عن الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو العمر أو التوجه الجنسي (CNS) (0140 / 2008-2008 / 0426-C6-0291 COM
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-6-2009-0211_FR.html?redirect

56 قرار البرلمان الأوروبي لعام 2013 بشأن النساء ذوات الاحتياجات الخاصة (INI / 2013/2065)
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-7-2013-0579_FR.html?redirect

57 قرار عام 2014 بشأن العنف ضد المرأة (INL / 2013/2004)
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-7-2014-0126_FR.html

التوصيات	القرارات
تؤكد أن "المشاكل الاقتصادية والفقر من الأسباب الرئيسية لبلغاء الشباب والفتيات؛ يشير بالتالي إلى أن الاستراتيجيات الوقائية الخاصة بنوع الجنس والحملات الوطنية والأوروبية التي تستهدف على وجه التحديد المجتمعات المستبعدة اجتماعياً وكذلك الأشخاص في حالات الضعف الشديد (مثل الأشخاص ذوات ذوي الاحتياجات الخاصة والشباب في نظام حماية الطفل) وتدابير الحد من الفقر وزيادة الوعي من بين يشترى الجنس ويعرضه ويترجم به، وكذلك تبادل الممارسات الجيدة، هي عناصر أساسية في مكافحة الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات، وخاصة بين النساء المهاجرات؛ وتوصي المفوضية بتحديد أسبوع أوروبي لمكافحة الاتجار بالبشر".	قرار عام 2014 بشأن الاستغلال الجنسي والبلغاء (INI / 2013/2013) ⁵⁸

(الجدول 6: قرارات البرلمان الأوروبي التي تتناول التمييز المتعدد (والمقاطع)

2.2.4. الاعتراف بتقاطع التمييز من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

سواء في القانون فوق الوطني والوطني على المستوى الأوروبي، فإن الاتجاه التقليدي هو معالجة افتراضات التمييز من متغير واحد (الجنس أو العرق)، وقد بدأ الاعتراف بالتقاطع في التمييز داخل المنظمات والمؤسسات المختلفة⁵⁹. على الرغم من أن توجيهات المجلس والتوصيات البرلمانية توفر فقط إرشادات وليست ملزمة، فإن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان⁶⁰ أقرت بحالات التمييز المتعدد والمقاطع.

قضية بيوتي سالومون⁶¹.

الحكم 47159/08⁶². في عام 2005، تعرضت بيوتي سالومون، وهي نيجيرية سوداء تقيم في إسبانيا، للاعتداء مرتين من قبل ضباط الشرطة الوطنية في بالما دي مايوركا. وبحجة إجراء تدقيق في الهوية، اقتربت منها الضابطات والضباط وهي على الطريق العام. على الرغم من أنه كان هناك نساء أخريات في الحي، كانت المرأة الوحيدة ذات البشرة السمراء. اعتدى عليها أفراد الشرطة وهم يهتفون «عاهرة سوداء». تقدمت بيوتي بشكويين أمام المحاكم الإسبانية تندد فيهما بالمعاملة اللاإنسانية والمهينة التي تعرضت لها من قبل الشرطة.

أغلقت محكمة الأمر رقم 9 في بالما دي مايوركا القضية لتبرير تصرف الشرطة فيما يتعلق بيوتي، قائلة إن ضابطات وضباط الشرطة قاموا بواجبهم فقط.

الحكم على بيوتي سالومون ضد إسبانيا 2012 حددت أن الدولة الإسبانية فشلت في إجراء تحقيق فعال في مزاعم بيوتي. وبالفعل، أكدت المحكمة الأوروبية أن القرارات التي اتخذتها المحاكم الوطنية لم تأخذ في الاعتبار عوامل الهشاشة التي كانت تعيش فيها بسبب وضعها كمرأة أفريقية تمارس الدعارة. وألزمت الدولة بدفع تعويض قدره 30 ألف يورو.

58 قرار عام 2014 بشأن الاستغلال الجنسي والبلغاء (INI / 2013/2013)

https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-7-2014-0162_FR.html

59 الاعتراف بالتمييز المتعدد من قبل المحاكم، 2020. <https://dialnet.unirioja.es/servlet/articulo?codigo=7495244>.

60 المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مؤسسة تابعة لمجلس أوروبا.

61 الارتباط النسائي في جميع أنحاء العالم.

<https://www.womenslinkworldwide.org/informate/sala-de-prensa/el-tribunal-europeo-condena-a-espana-por-la-violencia-discriminatoria-contra-una-mujer-negra>

62 المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان <https://hudoc.echr.coe.int/eng/#%22itemid%22:%2202002-5579%22>

قضية مونيوز دياز ضد أسبانيا⁶³

الحكم 2007/41951. بعد وفاة زوجها، حُرمت السيدة مارياليزا مونيوز دياز من معاش الأرملة. كانت السيدة مونيوز وزوجها الراحل ينتميان لمجتمع الروما (العجر) من الجنسية الإسبانية وتزوجا وفقاً للعادات والطقوس التي يعترف بها مجتمع الروما. كان الزوجان متزوجين منذ 30 عامًا، وكان الزوج، المسؤول عن إعالة زوجته وستة أطفال، يدفع اشتراكات الضمان الاجتماعي لمدة 19 عامًا. منحتهم الدولة الإسبانية وضع الأسرة الكبيرة، وهو شرط إداري يلزم الزواج من أجله. بعد وفاة زوجها، تقدمت صاحبة الطلب بطلب للحصول على معاش أرملة، وهو ما رفضه المعهد الوطني للضمان الاجتماعي، معتبرة أنها لم تتزوج من المتوفى قط. نظرت المحاكم الإسبانية في القضية إلى أن وصلت إلى المحكمة الدستورية، التي أكدت في قرار صدر عام 2007 أنه لا يوجد تمييز لأن الدولة لديها السلطة التقديرية لتنظيم مدفوعات الضمان الاجتماعي على أساس الاعتراف الرسمي بالزيجات. رفعت المدعية دعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مدعية حدوث انتهاك للمادة 14 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تحمي من التمييز، فيما يتعلق بالحق في الملكية المحمي بموجب المادة 1 من البروتوكول الأول من الاتفاقية. خلصت المحكمة الأوروبية بأغلبية 6 أصوات مقابل صوت واحد إلى إثبات حدوث انتهاك للمادة 14 في ضوء المادة 1 من البروتوكول الأول، معتبرة أن المدعية كانت تعتقد بحسن نية أنها متزوجة. أمرت المحكمة بدفع مبلغ 70000 يورو للمدعية بالإضافة إلى دفع تكاليف الإجراءات، كتعويض عن رفض النقطة⁶⁴. وهكذا كانت السيدة مونيوز ضحية للتمييز بسبب أصلها العرقي وأيضاً بسبب كونها امرأة.

الجدول 7: قضايا الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتمييز المتعدد والمتقاطع

3.2.4. تقاطع التمييز في المؤسسات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتكافح التمييز العنصري

أمانة اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب

أمانة اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، التي أنشأها المجلس الأوروبي، هي الهيئة المتخصصة في المسائل المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز (على أساس «العرق»، والأصل العرقي / القومي، واللون، الجنسية والدين واللغة والتوجه الجنسي والهوية الجنسية والخصائص الجنسية) وكرهية الأجانب والأجانب ومعاداة السامية وعدم التسامح في أوروبا، وتعمل في وضع التقارير وتقديم التوصيات للدول الأعضاء⁶⁵.

أظهرت المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب أن الأقليات العرقية يمكن أن تواجه التمييز بسبب أصلها القومي أو العرقي ولكن أيضاً بسبب جنسها أو إعاقتها أو توجهها الجنسي أو أي مزيج من هذه الأسباب، والتي أثرت على النساء بشكل أكثر تحديداً⁶⁶. في توصيتها العامة رقم 13 (2011) بشأن مكافحة معاداة العجر والتمييز ضد العجر، نصحت الدول الأعضاء «بضمان تعزيز النساء العجريات وحقوقهن ومكافحة التمييز المزدوج الذي قد يتعرضن له»⁶⁷. في توصية السياسة العامة رقم 3 بشأن مكافحة العنصرية والتعصب ضد الروما / العجر، توصي اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب الحكومات «بإيلاء اهتمام خاص لحالة نساء الروما / العجر، اللاتي يتعرضن في كثير من الأحيان لتمييز مزدوج، كنساء وكروما / عجر»⁶⁸. وبالمثل، توصي اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، في توصية السياسة العامة رقم 5 بشأن مكافحة التعصب والتمييز ضد المسلمات والمسلمين، الحكومات «بإيلاء اهتمام خاص لحالة النساء المسلمات لأنهن قد يعانين من التمييز ضد المرأة بشكل عام والتمييز ضد المسلمات والمسلمين»⁶⁹.

63 زيادة التمييز المتعدد على أساس الجنس والانتماء إلى أقلية عرقية. مؤسسة ديالنتيت. تمييز متعدد على أساس الجنس والانتماء إلى أقلية عرقية، 2010. ايكاليناس. https://dialnet.unirioja.es/buscar/documentos?query=Dismax.DOCUMENTAL_TODO=discriminaci%C3%B3n+múltiple+por+raz%C3%B3n+de+g%C3%A9nero+y+minoría+étnica

64 الارتباط النسائي في جميع أنحاء العالم. <https://www.womenslinkworldwide.org/observatorio/base-de-datos/munoz-diaz-v-espana>

65 المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب والعنصرية (ECRI). <https://www.coe.int/fr/web/european-commission-against-racism-and-intolerance/home>

66 مكافحة التمييز المتعدد: عمل المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب. https://pjp-eu.coe.int/documents/42128013/47262043/14_coyote_22.pdf/33fe59c2-faa5-4f20-a721-1eacc87a8ec8

67 توصية السياسة العامة رقم 13 (2011) بشأن مكافحة معاداة العجر والتمييز ضد العجر، اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب. <https://www.coe.int/en/web/european-commission-against-racism-and-intolerance/recommendation-no.13>

68 توصية السياسة العامة رقم 3، المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، 1998. <https://rm.coe.int/recommandation-de-politique-generale-n-3-de-l-ecri-sur-la-lutte-contre/16808b5a3e>

69 توصية السياسة العامة رقم 5 حول مكافحة التعصب والتمييز ضد المسلمين <https://rm.coe.int/recommandation-de-politique-generale-n-5-de-l-ecri-sur-la-lutte-contre/16808b5a78>

إيكينيت (Equinet)

إيكينيت هي شبكة من الهيئات والمؤسسات العامة التي تعمل على تعزيز المساواة ومكافحة التمييز على مستوى الاتحاد الأوروبي⁷⁰. تضمن هذه المؤسسة تدفق المعلومات والمعرفة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بين الدول الأعضاء من أجل التعلم من التجارب الناجحة التي تحققت والتصدي للتحديات التي تواجهها.

تأخذ المؤسسات والمنظمات الوطنية في إيكينيت في الاعتبار مسألة التقاطع بين الأشكال المختلفة للتمييز، مع التركيز على التطور الذي حدث فيما يتعلق بهذا الموضوع، والذي يعتبر بمثابة أداة للتحليل والتدخل والتوصيات القانونية⁷¹.

تم تنفيذ أفضل الممارسات المختلفة من المؤسسات الوطنية التي تشكل جزءاً من إيكينيت في دول الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال:

- المركز الفيدرالي لتكافؤ الفرص⁷² وهو مؤسسة مرجعية عامة في بلجيكا، وضعت مقترحات لإنتاج بيانات متقاطعة حول التمييز، من أجل جعل غير المرئي مرئياً⁷³. بالإضافة إلى ذلك، كانت شريكة في دراسة (2019) نسقها فريق بحثي من الجامعة الحرة ببروكسيل حول الوصول إلى العدالة من منظور الجنس والأصل العرقي أو الإثني، والتي تستند إلى تحليل الشكاوى تلقاها المركز الفيدرالي لتكافؤ الفرص⁷⁴. يحلل هذا البحث البعد الجنساني في تشكيل التصورات بين مجموعات الأقليات العرقية التي تواجه التمييز واستخدام تشريعات مناهضة للتمييز في مواجهة التمييز العنصري.
- طورت الوكالة الفيدرالية الألمانية لمكافحة التمييز نهجاً خاصاً للتعامل مع قضية التمييز المتعدد، والتي أصبحت من أولويات عملها منذ عام 2010⁷⁵. وقد أصدرت بذلك تقريرين بحثيين عن عدة أسس للتمييز، وهي: «التمييز المتعدد الأبعاد - المصطلحات والنظريات والتحليل القانوني» و «التمييز المتعدد الأبعاد - تحليل تجريبي باستخدام المقابلات السردية للسيرة الذاتية». وبناءً على هذا العمل، أعدت الوكالة الفيدرالية الألمانية لمكافحة التمييز ونشرت تقريراً للبرلمان بعنوان «التمييز المتعدد الأبعاد»، والذي يهدف إلى إطلاع صانعي القرار وعامة الناس على القضايا المتعلقة بالتمييز المتعدد.
- أصدر مجلس القضاء على التمييز العنصري والعنصري في إسبانيا، تقريراً بعنوان «تصور التمييز العنصري أو الأخلاقي من قبل الضحايا المحتملين والمحتلمين في عام 2020»، حدد مدى انتشار التمييز المتعدد والمتقاطع بشأن معاملة المتغيرات المختلفة، أي الأصل العرقي أو الإثني والعادات واللباس والمعتقدات الدينية، وفقاً لخصائص الساكنات والسكان (الجنس والميول الجنسي والتنوع الوظيفي)⁷⁶. فيما يتعلق بجنس المشاركات والمشاركين في الدراسة، كانت ظاهرة التمييز المتعدد والمتقاطع أكثر وضوحاً بين النساء، حيث عبرت 43% من النساء اللائي تمت مقابلاتهن عن شعورهن بالتمييز بسبب أصلهن العرقي أو ثقافتهم أو دينهم وكذلك مقارنة بنسبة 7% من الرجال الذين شعروا بالتمييز ضدهم للأسباب نفسها.

Equinet. <https://equineteurope.org/> 70

71 الابتكار عند التقاطع. المركز الفيدرالي لتكافؤ الفرص، 2016
https://equineteurope.org/wp-content/uploads/2018/01/equinet_perspective_2016_-_intersectionality_final_web.pdf

72 المركز الفيدرالي لتكافؤ الفرص. <https://www.unia.be/fr>

73 تحسين جمع بيانات المساواة في بلجيكا. المركز الفيدرالي لتكافؤ الفرص، 2021.
https://www.unia.be/files/Documenten/Publicaties_docs/Rapport_IEDCB-FR-1106.pdf

74 مانويلا فاراسو. آثار وتحديات وضع التقاطعية موضع التنفيذ في هيئة مساواة. حالة المركز الفيدرالي لتكافؤ الفرص 2019.
<https://dial.uclouvain.be/memoire/ucl/en/object/thesis%3A18849>

75 الابتكار عند التقاطع. المركز الفيدرالي لتكافؤ الفرص، 2016
https://equineteurope.org/wp-content/uploads/2018/01/equinet_perspective_2016_-_intersectionality_final_web.pdf

76 تصور التمييز القائم على الأصل العرقي أو الإثني من قبل ضحاياهم المحتملين في عام 2020، مجلس القضاء على التمييز العنصري والعنصري في إسبانيا.
https://igualdadynodiscriminacion.igualdad.gob.es/destacados/pdf/08-PERCEPCION_DISCRIMINACION_RACIAL_NAV.pdf

3.4. تقاطع التمييز في الإطار الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

1.3.4. تقاطع التمييز في الاتفاقيات والمؤتمرات حول المساواة بين الجنسين ومكافحة العنصرية

على الصعيد الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عولجت مسألة التمييز المتعدد الجوانب (والمتردد) في اتفاقيات ومؤتمرات مختلفة، على النحو المبين في الجدول 8:

وصف	الاتفاقيات / المؤتمرات
ويشير إلى أن ظروفًا مثل العرق أو الهجرة يمكن أن تزيد من هشاشة المرأة من خلال جعلها ضحية محتملة للعنف وكذلك من خلال التصور المتباين لها وفقًا لدورة الحياة أو القدرات المختلفة أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي ⁷⁷ .	اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دو بارا، 1994)
يضع تعريفًا للتمييز المتعدد، وهو: يُقصد بالتمييز المتعدد أو المشدد أي تفضيل أو تمييز أو استبعاد أو تقييد يقوم في نفس الوقت على اثنين على الأقل من المعايير المنصوص عليها في المادة 1.1 أو على معايير أخرى معترف بها في الصكوك الدولية، والتي يكون هدفها أو نتيجتها إلغاء الاعتراف أو تقييده، التمتع أو ممارسة، في ظل ظروف من المساواة، لحق أو أكثر من حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية المنطبقة على الدول الأطراف، في أي مجال من مجالات الحياة العامة أو الخاصة ⁷⁸ . بالإضافة إلى ذلك، تعود إلى مبدأ التقاطع بين العرق والجنس في مناسبات مختلفة ⁷⁹ .	اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من أشكال التعصب (2017)
وهي تدعو إلى اعتماد منظور متعدد الجوانب (مع الأخذ في الاعتبار، من بين أمور أخرى، الحالة الإثنية والعرقية) في تحليل حالة المرأة، من خلال تسليط الضوء على المحاور المختلفة لعدم المساواة والتمييز. هذا النهج موجود أيضًا في المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية، وفي المؤتمر الإقليمي للتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي تنفيذ توافق مونتيديو بشأن السكان والتنمية، وكذلك في جدول الأعمال الإقليمي للتنمية الاجتماعية الشاملة. تركز هذه الآليات المختلفة صراحة على المنحدرات والمنحدرين من أصل أفريقي، مع التركيز على عوامل أخرى مثل الظروف الاجتماعية - الاقتصادية، والأجيال والأحوال الإقليمية، والجنس وكذلك المنظور الإثني - العرقي ⁸⁰ .	المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والأجنحة الإقليمية للمساواة بين الجنسين (2020)

الجدول 8: الاتفاقيات والمؤتمرات التي تتناول تقاطع التمييز في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

2.3.4. معالجة تقاطع التمييز من قبل محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (CoIDH)

محكمة البلدان الأمريكية هي المؤسسة القضائية الإقليمية المستقلة لحماية حقوق الإنسان والتي تهدف إلى تطبيق الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان⁸¹.

بحكم اختصاصها في الاستماع وحل القضايا الخلافية بشأن الانتهاكات المزعومة للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (التي لا تتحدث صراحة عن التمييز المتعدد الجوانب)، فقد دمجت اللجنة في اعتباراتها المنطقية حول التفاعل بين مختلف أسس التمييز⁸².

77 الاعتراف بالتمييز المتعدد من قبل المحاكم ، 2020.

<https://dialnet.unirioja.es/servlet/articulo?codigo=7495244>

78 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة. https://treaties.un.org/Pages/showDetails.aspx?objid=08000002804ec1cd&clang=_fr

79 لمزيد من المعلومات، انظر «التمييز المتعدد» كمفهوم قانوني لتحليل حالات التمييز، الجامعة الكاثوليكية في بيرو، 2015.

<https://www.corteidh.or.cr/tablas/r36876.pdf>

80 المنحدرات والمنحدرين من أصل أفريقي ومصنوفة عدم المساواة الاجتماعية في أمريكا اللاتينية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2021.

https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/46873/1/S2000928_fr.pdf

81 محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. <https://www.corteidh.or.cr/>

82 تمييزات متعددة: منظور من القانون الدولي لحقوق الإنسان. حالة المهاجرات، 2016، تشيلي. المعهد الوطني لحقوق الإنسان. <https://bibliotecadigital.indh.cl/bitstream/handle/123456789/1001/Tesis-2016.pdf?sequence=1>

قضية «كونزاليس وكونسورت ضد المكسيك» 2009، المسماة «حقل القطن»⁸³ في أعقاب مقتل فتيات صغيرات جدا في سيوداد خواريز في عام 2011 في حقل قطن، أظهرت محكمة البلدان الأمريكية أثناء الحكم أن هؤلاء الفتيات الثلاث قد عانين من حالات تفاقمت بسبب التمييز بسبب وضعهن نساء شابات من الساكنات الأصليات في سيوداد خواريز. وهكذا يسلط الحكم الضوء على أن «الطريقة التي تتفاعل بها عوامل التمييز المختلفة وتتشابك، تؤدي إلى تفاقم حالة الهشاشة التي يواجهها الضحايا»⁸⁴.

قضية غونزاليس لوي، الإكوادور⁸⁵

هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها المحكمة نهج التقاطع بشكل صريح في اجتهادها القضائي. هذه حالة تتعلق بإصابة فتاة عمرها 3 سنوات بفيروس نقص المناعة البشرية في عيادة خاصة وأجبرت عائلتها على الانتقال عدة مرات بسبب الإقصاء والرفض الذي عانته الفتاة (والأسرة) بسبب وصمة العار حول فيروس نقص المناعة البشرية. وقد وُلد هذا الوضع حالة دائمة من القلق وعدم اليقين وانعدام الأمن لجميع أفراد الأسرة، لكن الدولة لم تتخذ التدابير اللازمة لضمان حقوقهن/هم وتجنب التمييز. وفي هذا السياق، أعلنت المحكمة أن المدعية تعرضت للتمييز لأنها امرأة، وقاصر، مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتعيش في فقر بقولها إن «عوامل الهشاشة وخطر التمييز تتقارب بطريقة متقاطعة»⁸⁶.

الجدول 9: حالة التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق / الأصل الإثني والجنس تعاملت معه محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان

3.3.4. تقاطع التمييز في مؤسسات مكافحة التمييز

لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان

التمييز المتقاطع جزء لا يتجزأ من خطاب لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، التي لديها تفويض لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأمريكتين، وتعمل على ضمان أن الدول الأعضاء يمكن أن تتخذ تدابير لحماية النساء وخاصة تلك اللواتي يتعرضن لمجموعتين أو أكثر ممن يعانون التمييز ضدن بسبب أصلهن العرقي.. في هذا السياق، أجرت العديد من الدراسات التي كشفت عن التمييز المتعدد والمتقاطع الذي تعاني منه النساء من مختلف المجموعات العرقية⁸⁷.

83 محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان قضية غونزاليس وآخرون. «حقل القطن» ضد حكم المكسيك الصادر في 16 نوفمبر 2009 (الاعتراض الأولي، والمزايا، والتعويضات، والتكاليف)

https://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_205_ing.pdf

84 نفس المرجع

85 وقائع قرارات محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (يونيو -2015 أغسطس 2016). <https://journals.openedition.org/revdh/2548>.

86 «التمييز بين الجنسين» في فقه محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، جامعة المكسيك المستقلة، 2020..

[/https://www.redalyc.org/journal/628/62863298003/html](https://www.redalyc.org/journal/628/62863298003/html)

87 «التمييز المتعدد» كمفهوم قانوني لتحليل حالات التمييز، الجامعة الكاثوليكية في بيرو، 2015.. <https://www.corteidh.or.cr/tablas/r36876.pdf>

سلط التقرير المواضيعي المعنون «النساء اللائي يواجهن العنف والتمييز الناجمين عن النزاع المسلح في كولومبيا» (2006) الضوء على العواقب الخطيرة للنزاع المسلح على حياة نساء الشعوب الأصلية والنساء الكولومبيات المنحدرات من أصل أفريقي على وجه الخصوص، لأنهن ضحايا لأشكال متعددة من التمييز بسبب عرقهن وأصلهن العرقي ولأنهن نساء، وهو وضع يتفاقم في سياق النزاع المسلح.

سلط «تقرير عن حالة المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان في الأمريكتين» (2006) الضوء على عمل المدافعات عن حقوق الإنسان لنساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أصل أفريقي، بمن فيهن أولئك اللائي يبرزن من خلال قيادة الحملات للمطالبة بحقوقهن، لأنهن ضحايا لأشكال متعددة من التمييز بسبب عرقهن وأصلهن الإثني ولأنهن نساء (وهو وضع يزداد سوءاً في البلدان التي تعاني من حالات التوتر الاجتماعي أو النزاع المسلح).

أظهر التقرير المعنون «الحصول على خدمات صحة الأم من منظور حقوق الإنسان» (2010) أن النساء الفقيرات ونساء الشعوب الأصلية و / أو المنحدرات من أصل أفريقي، اللائي يقطن معظمهن في المناطق الريفية، يعانين من الترابط بين أشكال متعددة من التمييز على أساس نوع الجنس، العرق أو الأصل الإثني أو الفقر أو عوامل أخرى.

تقرير «نساء الشعوب الأصلية المفقودات والقتيلات في كولومبيا البريطانية، كندا» (2014) يشير إلى أن العنف القائم على النوع هو أحد أكثر أشكال التمييز تطرفاً ووحشية، وأن نساء الشعوب الأصلية كثيراً ما يقعن ضحايا لأشكال متعددة من التمييز بسبب عرقهن، الأصل الإثني ولأنهن نساء⁸⁸.

الجدول 10: دراسات وتوصيات لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تسلط الضوء على التمييز المتعدد والمتقاطع الذي تتعرض له نساء الشعوب الأصلية⁸⁹

4.4. تقاطع التمييز في الإطارات الإقليمية الأخرى

1.4.4. التعامل مع تقاطع التمييز في الإطار الإقليمي للاتحاد الأفريقي

على مستوى الإطار الإقليمي للاتحاد الأفريقي، بدأ التمييز المتعدد الجوانب في الظهور أيضاً في الخطاب السياسي والمؤسسي. شكل مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، الذي عقد في ديربان، جنوب أفريقيا، في عام 2011 علامة فارقة في الاعتراف بأن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يمكن أن تكون من بين العوامل التي أدت إلى تدهور الظروف المعيشية للنساء والبنات المهاجرات و / أو نساء وفتيات الأقليات العرقية، مما أدى إلى الفقر والعنف وأشكال متعددة من التمييز والتي حدثت أو حرمت النساء والفتيات من حقوقهن.

أقر بروتوكول مابوتو (2003) الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بأن بعض النساء يعانين من أشكال متعددة من التمييز واقترح أحكاماً محددة للأرامل والنساء المسنات والنساء ذوات الاحتياجات الخاصة⁹⁰.

أظهرت دراسة حديثة عن غرب إفريقيا (2020) أن المجموعة العرقية والدين متغيرات ذات صلة لعدم المساواة المتعلقة بالصحة والتعليم وظروف المعيشة والأمن والمشاركة المدنية والحياة الاجتماعية وأن التمييز المتقاطع يؤثر على النساء بشكل أكثر تحديداً، ولا سيما من المناطق الريفية، من ذوات الدخل المنخفض للغاية والمنتديات إلى أقلية عرقية⁹¹.

لا تتوفر سوى القليل من المعلومات حول معالجة التمييز المتعدد والمتقاطع من قبل المؤسسات السياسية والمؤسسية والقضائية في أفريقيا.

88 نساء الساكنات الأصلية المفقودات والمقتولات في كولومبيا البريطانية، كندا، 2014.

<https://www.nwac.ca/wp-content/uploads/2015/05/2010-Fact-Sheet-British-Columbia-MMAWG.pdf>

89 نفس المرجع

90 دليل لنظام حقوق الإنسان في أفريقيا. جامعة بريوريا، 2016. <https://www.corteidh.or.cr/tablas/31712.pdf>

91 تحليل التفاوتات المتعددة الأبعاد في غرب إفريقيا واستراتيجية الحد من عدم المساواة. مشروع أبحاث المديرية العامة للتنمية والتعاون وكالة التنمية الفرنسية والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية ومنظمة أوكسفام، 2020.

https://www.aecid.es/Centro-Documentacion/Documentos/Divulgaci%C3%B3n/Comunicaci%C3%B3n/WAF%20Research%20Report%20111120_FV_FR.pdf

2.4.4. التعامل مع تقاطع التمييز في أمريكا الشمالية

على الرغم من أن مفهوم «التقاطع» نشأ في الولايات المتحدة في سياق نقد كرينشو لقانون مناهضة التمييز، إلا أن المحاكم الأمريكية لم تتقبل هذه القضية بشكل ملحوظ. ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه يتغير حيث بدأ المسؤولون والقانونيون في التأكيد على أهمية دمج نهج متعدد الجوانب للتمييز العنصري والتمييز بين الجنسين⁹².

في كندا، بدأ الأشخاص المرتبطات والمرتبطين بنظام العدالة (المحاميات والمحامون والقاضيات والقضاة، إلخ) في تقييم تكامل مفاهيم التقاطع ودعوة المحاكم إلى الاعتراف بتجارب التمييز على أساس أكثر من سبب واحد⁹³. لم تصدر المحكمة العليا حكماً قط في شكوى تتعلق بالتمييز المتعدد الجوانب، لكنها اعترفت بإمكانية تقديم شكاوى وتلقت مذكرات بشأن أهمية دمج نهج متعدد الجوانب، والذي بدأ اعتماده في جزء من اجتهادها القضائي⁹⁴. هذا هو الحال، على سبيل المثال، في قضية كوربيير ضد كندا، التي أقرت فيها المحكمة العليا بوجود أساس جديد للتمييز يجمع بين الأصل الإثني (في هذه الحالة، الانتماء إلى فرقة⁹⁵) والإقامة مع التركيز بشكل خاص على التأثير الضار على نساء الساكنات الأصليات، أو أحفاد نساء الساكنات الأصليات اللواتي فقدن وضعهن في الفرقة إذا تزوجن من رجال ليس لهم وضع الفرقة⁹⁶.

3.4.4. التعامل مع تقاطع التمييز في الإطار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

المعلومات المتاحة عن معالجة التمييز المتعدد الجوانب في الإطار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ محدودة للغاية⁹⁷. تعمل الأمم المتحدة على هذه القضية من خلال اللجنة الاقتصادية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ⁹⁸ أو اليونسكو⁹⁹. لم يتم تحديد أي معلومات عن العمل المؤسسي.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء بعض الدراسات حول التمييز المتعدد الجوانب الذي تعاني منه العاملات المهاجرات¹⁰⁰.

92 التقاطعية في القانون والسياقات القانونية. صندوق العمل والتعليم القانوني للمرأة 2020. (FAEL).

<https://www.leaf.ca/wp-content/uploads/2020/10/Full-Report-Intersectionality-in-Law-and-Legal-Contexts.pdf>

93 نفس المرجع

94 نفس المرجع

95 الانتماء إلى شعب أصلي.

96 التمييز المتعدد الجوانب في قانون الاتحاد الأوروبي للمساواة بين الجنسين وعدم التمييز، المفاوضات الأوروبية، 2016.

<https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/d73a9221-b7c3-40f6-8414-8a48a2157a2f>

97 لم يركز البحث على الحالة المحددة لبلدان المنطقة.

98 تطبيق الحماية الاجتماعية الشاملة للوصول إلى أولئك البعدين والبعيد عن الركب. رفع مستوى الوعي بالتمييز المتقاطع. بوابة آسيا والمحيط الهادئ للمساواة بين الجنسين.

<https://www.asiapacificgender.org/blog/implementing-universal-social-protection-reach-those-furthest-behind-raising-awareness>

99 التقاطعات الجندرية والعرقية: الخبرات والخبراء يناقشون كيفية تأثير التمييز على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، اليونسكو.

<https://en.unesco.org/news/gender-and-ethnic-intersections-experts-discuss-how-discriminations-impact-asia-pacific-region>

100 فهم التمييز المتعدد ضد العاملات المهاجرات في آسيا، فريديش إيرت شتيفونغ، 2013. <https://library.fes.de/pdf-files/iez/10073.pdf>

5. فرص وتحديات الإطار المعياري المغربي والمؤسسات الوطنية لإدماج تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس

1.5.1 معالجة التمييز في الإطار المعياري المغربي

المغرب، مثل معظم دول العالم، ليس لديه إطار قانوني ومعيارى بشأن التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس. علاوة على ذلك، لا يتوفر على قانون محدد ضد التمييز العنصري، لذا فإن العديد من الأحكام في الدستور والقوانين، ولا سيما القواعد الجنائية، تنص على ذلك صراحة¹⁰¹. ومع ذلك، فإنه يتوفر على إطار متطور للغاية لحقوق المرأة، وإطارًا لتنقل الأشخاص، وقد التزم بالعديد من اتفاقيات الأمم المتحدة وصكوكها في مكافحة جميع أشكال التمييز¹⁰². كل هذا يوفر، في المجمل، فرصًا لمعالجة قضية التمييز المتعدد الجوانب.

1.1.5 توصيات تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

أبرز تقرير عن المغرب أعدته المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تم توزيعه في 19 يوليو 2019) أهمية العمل على التمييز المتقاطع¹⁰³.

ومع التسليم بالتقدم المحرز في المساواة العرقية، شددت المقررة الخاصة على الحاجة إلى إنشاء إطار قانوني وسياسي قادر على ضمان وصول ضحايا التمييز فعلياً إلى العدالة. كما أوصت بوضع خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والأجانب وما يتصل بذلك من تعصب¹⁰⁴.

101 دراسة مقارنة للقواعد والتشريعات المتعلقة بالتمييز العنصري / الإثني والعنصرية وكره الأجانب في إسبانيا وفرنسا وتونس والمغرب، مشروع «العيش معاً دون تمييز، 2020».

102 الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي وقعها المغرب عام 1967 وصادق عليها عام 1970 مع تحفظ على المادة 22 (البيان الصادر عن المغرب بموجب المادة 14 من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتيح حالياً لأي شخص أو مجموعة من الأشخاص في المغرب الاستفادة من أحكام الاتفاقية واللجوء إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، عندما يعتقد أنهن ضحايا للتمييز العنصري)،، اتفاقية مناهضة التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والمهن (منظمة العمل الدولية)، الجارية المصادقة عليها، اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم، الاتفاقية المتعلقة بالأجناس واللجنين (التي تمثل مشكلة من حيث سيادة البلاد فيما يتعلق بجنوبها في نظر المجتمع الدولي)، اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة (تم رفع التحفظين اللذين أبداهما المغرب في عام 2011)، اتفاقية حقوق الطفل (وقعها المغرب عام 1990 وصادق عليها عام 1993، لجنة حماية حقوق جميع العاملات والعمال المهاجرين وأفراد أسرهم/هم (تم التوقيع عليها في عام 1991 والمصادقة عليها في عام 1993). كما انضم المغرب إلى صكوك منظمة العمل الدولية، وهي: الاتفاقية (رقم 111) المتعلقة بالتمييز في الشغل والمهنة، الاتفاقية (رقم 97) المتعلقة بالعمال المهاجرين (برفض المرفقات من 1 إلى 3 من الاتفاقية، يتعهد المغرب بتنفيذها اعتباراً من 14 يونيو 2020)، الاتفاقية (رقم 143) المتعلقة بالهجرة في ظروف مسيئة وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين.

103 زيارة إلى المغرب. تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، 2019. <https://undocs.org/pdf?symbol=fr/A/HRC/41/54/Add.1>

104 دراسة مقارنة للقواعد والتشريعات المتعلقة بالتمييز العنصري / الإثني والعنصرية وكره الأجانب والأجانب في إسبانيا وفرنسا وتونس والمغرب، مشروع «العيش معاً دون تمييز، 2020».

3. المساواة العرقية والتمييز والتعصب في المغرب.

نظرة عامة على الإطار القانوني والمؤسسي والتدابير المنفذة. القانون الدولي لحقوق الإنسان الواجب التطبيق

«إن التحليل الشامل لمشكلة التمييز العنصري والتعصب ضروري أيضا لتحقيق مساواة عرقية فعالة. يقر هذا النهج بأن التمييز على أساس العرق أو الأصل الإثني أو القومي والثقافة يتخذ أشكالاً مختلفة اعتماداً على كيفية اندماجها مع النوع أو الجنس أو الميول الجنسية أو الدين أو الوضع فيما يتعلق بالإعاقة أو العمر أو انتماء الشخص المعني لأي فئة اجتماعية أخرى» (المادة 11).

إطار العمل الوطني بشأن المساواة العرقية ومكافحة التمييز العرقي

على الرغم من أن خطة الحكومة للمساواة (2017-2021) تؤكد على تعزيز المساواة بين الجنسين، إلا أنها لا تتطرق صراحة للأشكال المتقاطعة للتمييز، ولا سيما على أساس العرق (المادة 21).

الأمازيغ

وأشارت المقررة إلى أن النساء الأمازيغيات يعانين من أشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز على أساس الجنس والعرق (المادة 32).

4. الخلاصة والتوصيات

أ. للسلطات المغربية

”تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لجميع الأشخاص اللواتي والذين يقعون ويقعون ضحايا لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في سياق الهجرة، بغض النظر عن العرق أو الأصل الإثني أو القومي أو النسب أو حالة الهجرة، ولا سيما لأولئك المعرضين والمعرضين لخطر التمييز المتعدد الجوانب بسبب جنسهم/هم، نوعهم/هم الاجتماعي أو الميول الجنسي أو الإعاقة أو أي حالة أخرى (المادة 85).

الجدول 11: مراجع من التقرير المتعلق بالمغرب المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بشأن تقاطع التمييز

2.1.5. مداخل الإطار المعياري المغربي للتعامل مع تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس

يعد الدستور المغربي لسنة 2011 الوثيقة المرجعية الأولى لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز. وهو بذلك يشكل الوثيقة الأساسية التي تفتح الباب أمام إدراج التمييز المتقاطع والمتعدد الجوانب في الخطاب السياسي والمؤسسي. في الواقع، يشير الدستور في ديباجته إلى الالتزام بحقوق الإنسان، ومكافحة أي تمييز «على أساس الجنس، واللون، والمعتقدات، والثقافة، والأصل الاجتماعي، واللغة، والإعاقة» وأسبقية الاتفاقيات الدولية على القانون الوطني للبلد (ولكن في إطار احترام هويتها الوطنية الثابتة) وينص على مواءمة الأحكام ذات الصلة من تشريعاته الوطنية¹⁰⁵.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن الدستور المغربي مواد محددة لتعزيز المساواة بين الجنسين من جهة، ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري من جهة أخرى (انظر المزيد من التفاصيل في الجدول 12):

105 كما هو مبين في ديباجة الدستور، وكما سبقت الإشارة، صادق المغرب على معظم الاتفاقيات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الساكنات والسكان المهاجرين ومنع ومكافحة التمييز العنصري / الإثني وكرهية الأجانب والأجانب.

في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والأجانب	من حيث المساواة بين الجنسين
<p>تضمن المادة 21 الأمن لجميع الأشخاص وأقاربهم/هم في التراب الوطني، بمن فيهم/هم المواطنين والمواطنون والأجانب؛</p> <p>المادة 23 تحظر «أي تحريض على العنصرية والكرهية والعنف».</p> <p>تنص المادة 30 على أن «الأجانب يتمتعون بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنين المغاربة وفق القانون. يمكن لأولئك الذين يقيمون في المغرب المشاركة في الانتخابات المحلية بموجب القانون أو تطبيق الاتفاقيات الدولية أو ممارسات المعاملة بالمثل. ويحدد القانون شروط تسليم المجرمين ومنح حق اللجوء».</p>	<p>المادة 19 «يتمتع الرجل والمرأة بحقوق وحريات متساوية ذات طبيعة مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، المنصوص عليها في هذا العنوان وفي أحكام أخرى من الدستور، وكذلك في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صدقت عليها المملكة أصولاً وذلك وفقاً لأحكام الدستور وثوابت وأنظمة المملكة. تعمل الدولة المغربية على تحقيق المناصفة بين الرجل والمرأة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم خلق هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز»؛</p> <p>المادة 164 «إن السلطة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، المنشأة بموجب المادة 19 من هذا الدستور، تضمن على وجه الخصوص احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذه المادة نفسها، مع مراعاة الصلاحيات المخولة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان»؛</p> <p>المادة 171 «تحدد القوانين تكوين وتنظيم وصلاحيات وقواعد عمل المؤسسات والهيئات المنصوص عليها في المواد 160 إلى 170 من هذا الدستور، وعند الاقتضاء، حالات عدم التوافق».</p>

(الجدول 12: المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز العنصري وكرهية الأجانب والأجانب في الدستور المغربي (المواد الأكثر تمثيلاً)

3.1.5. أحكام قوانين عدم التمييز

الأحكام المتعلقة بعدم التمييز التي تؤثر على المواطنين المغاربة والأجانب موجودة في مختلف النصوص القانونية في المغرب. بالإضافة إلى ذلك، توجد أيضاً قوانين محددة بشأن المهاجرات والمهاجرين واللجان واللجان (انظر المزيد من التفاصيل في الجدول 13):

مقتضيات	القوانين ¹⁰⁶
يحدد إجراءات تطبيق اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين و اللاجئين.	المرسوم الصادر في 29 أغسطس 1957
يحظر (المادتان 17 و 19) تكوين الجمعيات على أسس عنصرية وينص على حلها إذا كانت تشجع أي شكل من أشكال التمييز العنصري.	القانون 00-75 المتعلق بالجمعيات، 1958 ¹⁰⁷
ينص في (المادة 51) على أنه لن يكون هناك تمييز في معاملة المعتقلات والمعتقلين على أساس العرق واللون والجنسية واللغة والنسب.	القانون رقم 29-38 المتعلق بتنظيم وتشغيل مؤسسات السجون، 1999 ¹⁰⁸
يحدد شروط الوصول إلى البلاد وينظم شروط وإجراءات الحصول على تصريح الإقامة. يحمي النساء الحوامل والقاصرات في وضع غير نظامي واللائي لا يمكن ترحيلهن (المادة 26)؛	قانون رقم 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب والأجانب في المملكة المغربية والهجرة غير النظامية والهجرة، 2003 ¹⁰⁹
يحدد شروط العمل للأجانب والأجانب (الفصل الخامس، المواد من 516 إلى 521) ويحظر «أي تمييز ضد الموظفين على أساس العرق أو اللون أو الجنس...»، بما في ذلك وكالات التوظيف الخاصة (المادة 478)	القانون 65-99 المتعلق بقانون الشغل، 2003 ¹¹⁰

<<

106 دراسة مقارنة للقواعد والتشريعات المتعلقة بالتمييز العنصري / الإثني والعنصرية وكره الأجانب والأجانب في إسبانيا وفرنسا وتونس والمغرب، مشروع «العيش معاً دون تمييز، 2020».

107 قانون رقم 00-75 المتعلق بالجمعيات، 1958.

<http://www.khidmat-almostahlik.ma/portal/sites/default/files/reglementation/Dahir%201.02.206.pdf>

108 القانون رقم 29-38 المتعلق بتنظيم وتشغيل مؤسسات السجون، 1999.

<http://adala.justice.gov.ma/production/legislation/fr/penal/Dahir%20etablissement%20pententiaire2008.htm>

109 القانون رقم 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب والأجانب في المملكة المغربية والهجرة غير النظامية والهجرة، 2003.

المقرر مراجعة هذا القانون، ولكن لم يتم إجراء أي تعديلات في الوقت الحالي. <http://adala.justice.gov.ma/production/legislation/fr/penal/immigration%20clandestine.htm> بعد تعديل سياسة الهجرة في عام 2013، كان من

110 القانون 65-99 المتعلق بمدونة الشغل المغربية، 2003. http://www.sgg.gov.ma/Portals/0/lois/code_travail_fr.pdf

القوانين	مقتضيات
القانون رقم 09-09 الخاص بمكافحة العنف أثناء الأحداث الرياضية لعام 2010 ¹¹¹	كما يعاقب على التعليقات البغيضة أو التمييزية أو الأفعال بغرامات وأحكام بالسجن ¹¹² .
قانون العقوبات 2015 ¹¹³	يجرم التمييز في المادة 431 التي تعرف بأنها "أي تمييز بين الأشخاص الطبيعيين على أساس الأصل القومي أو الاجتماعي، أو اللون، أو الجنس، أو الحالة الأسرية، أو الحالة الصحية، أو الإعاقة، أو الرأي السياسي، أو الإلتحاق النقابي، أو الإلتحاق أو عدم - الإلتحاق، الحقيقي أو المفترض، لمجموعة إثنية أو أمة أو عرق أو دين" (المادة 1-431). بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الفقرة 4 من نفس المادة التحريض على التمييز أو الكراهية بين الناس جريمة (لكنها لا تتضمن أي تجريم محدد لنشر الأفكار العنصرية).
القانون 73.155 الذي يعدل ويكمل بعض أحكام قانون العقوبات لعام 2016 ¹¹⁴	يعدل ويكمل بعض أحكام قانون العقوبات. تهدف أحكامه على وجه الخصوص إلى ¹¹⁵ : حماية المواطنة من جميع أشكال المعاملة المهينة والتعذيب، ومكافحة ترويح ونشر الكراهية والعنف والعنصرية، وتعزيز الحماية القانونية والقضائية للحقوق الفردية، وتعزيز الشفافية، محاربة الفساد وتضارب المصالح وحظر جميع أشكال التمييز.
قانون رقم 88-13 المتعلق بالصحافة والنشر لعام 2016 ¹¹⁶	يُجرم خطاب الكراهية (المواد 31 و 37 و 64 و 71 و 72). بالإضافة إلى ذلك، يطبق المجلس الوطني للصحافة ميثاق أخلاقيات الصحافة (ساري المفعول اعتباراً من 3 أغسطس 2019) والذي يحظر ممارسات التمييز العنصري، من بين أمور أخرى.
قانون رقم 27-14 لمكافحة الاتجار بالبشر، 2016 ¹¹⁷	وهو مُكمل بالمرسوم رقم 2-17-740 (2018) الذي يحدد تشكيل وإجراءات تشغيل اللجنة الوطنية المسؤولة عن تنسيق التدابير الهادفة إلى مكافحة ومنع الاتجار بالبشر سواء من المواطنين والمغاربة أو الأجانب وخاصة النساء، لأنهن أكثر تأثراً بالاتجار من الرجال.
القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بنظام التعليم والتدريب والبحث العلمي لعام 2019 ¹¹⁸	يتضمن (الديباجة والمادة 4) مبدأ عدم التمييز ويوضح مهمة تعميم التعليم الشامل لجميع البنات والأولاد دون تمييز، بما في ذلك الفتيات والفتيان من أصل أجنبي اللاتي/الذين يجندا / يجدون أنفسهم/هم في وضعية هشاشة ¹¹⁹ .
قرار وزارة الصحة 456-11 بشأن القانون الداخلي للمستشفيات، 2011 ¹²⁰	ينص في مادته 57 على «قبول المرضى والجرحى غير المغاربة، مهما كانت أوضاعهم/هم، بنفس الشروط التي تخضع لها المواطنات والمواطنون المغاربة. يجب أن يتم تنفيذ ترتيبات الفواتير الخاصة بالخدمات المقدمة لهم/هم في ظل نفس الشروط، إلا في حالة وجود اتفاقيات رعاية صحية بين المغرب والبلد الذي يحمل المرضى جنسيته» ¹²¹ .

الجدول 13: أحكام عدم التمييز في المغرب

علاوة على ذلك، فإن الإطار القانوني والمعياري فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين متطور للغاية في المغرب. انظر المزيد من التفاصيل في الجدول 14:

- 111 القانون رقم 09-09 الخاص بمكافحة العنف أثناء الأحداث الرياضية لعام 2010. http://www.mjs.gov.ma/sites/default/files/bo_0909.pdf
- 112 دراسة مقارنة للقواعد والتشريعات المتعلقة بالتمييز العنصري / الإثني والعنصرية وكره الأجانب في إسبانيا وفرنسا وتونس والمغرب، مشروع «العيش معاً دون تمييز، 2020».
- 113 دراسة مقارنة للقواعد والتشريعات المتعلقة بالتمييز العنصري / الإثني والعنصرية وكره الأجانب في إسبانيا وفرنسا وتونس والمغرب، مشروع «العيش معاً دون تمييز، 2020».
- 114 القانون 73.155 الذي يعدل ويكمل بعض أحكام قانون العقوبات لعام 2016. <https://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/loi/73.15.pdf>
- 115 حالة التمييز في المغرب، المجلس المدني لمكافحة كافة أشكال التمييز، 2018. <https://www.gadem-asso.org/wp-content/uploads/2018/05/Rapport-Conseil-civil-fran%C3%A7ais-1-compress%C3%A9.pdf>
- 116 قانون رقم 13-88 المتعلق بالصحافة والنشر لعام 2016 http://www.sgg.gov.ma/Portals/0/lois/Loi_88.13_Fr.pdf?ver=2017-02-16-145209-063
- 117 قانون رقم 27-14 لمكافحة الاتجار بالبشر، (2016) <https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/103357/125489/F1582466313/MAR-103357.pdf>
- 118 القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بنظام التعليم والتدريب والبحث العلمي (الظهير الشريف رقم 113-19-1 المؤرخ في 9 أغسطس 2019). http://www.sgg.gov.ma/Portals/0/BO/2020/BO_6944_Fr.pdf?ver=2020-12-24-133647-943
- 119 دراسة مقارنة للقواعد والتشريعات المتعلقة بالتمييز العنصري / الإثني والعنصرية وكره الأجانب في إسبانيا وفرنسا وتونس والمغرب، مشروع «العيش معاً دون تمييز، 2020».
- 120 قرار وزارة الصحة 456-11 بشأن القانون الداخلي للمستشفيات، 2011. <https://www.sante.gov.ma/Reglementation/ETABLISSEMENTSSOUSTUTELLEDUMINISTEREDELASANTE/456-11.pdf>
- 121 الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة والهجرة 2021-2025. [https://www.sante.gov.ma/Publications/Guides-Manuels/Documents/2021/PSNSI%202021-2025%20\(DELM\).pdf](https://www.sante.gov.ma/Publications/Guides-Manuels/Documents/2021/PSNSI%202021-2025%20(DELM).pdf)

قوانين	مقتضيات	فرص
القانون رقم 79-14 بشأن هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، 2017 ¹²²	خُلق هذا القانون، الذي لم يعد يطبق بعد، لمكافحة أشكال التمييز التي تواجهها المرأة.	على الرغم من أنه لا يشير صراحة إلى النساء المهاجرات، إلا أنهن في الممارسة يمكن أن يتأثرن بأحكام هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز كنساء يواجهن التمييز في المغرب. بالإضافة إلى ذلك، اعتماداً على اختصاصاته، يفتح القانون فرصة للتعامل مع التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس، بطريقة مماثلة لتلك التي تنفذها المؤسسات الأعضاء في شبكة إكسبنت داخل الاتحاد الأوروبي.
القانون رقم 19.12 بشأن العمالة المنزلية، 2016 ¹²³	تنص المادة 3 من القانون على أنه في حالة توظيف العمالة المنزلية الأجنبية، سيتم تطبيق أحكام قانون العمل، وكذلك في حالة التوظيف من خلال وكالات التوظيف الخاصة (المادة 41). تحظر هذه المادة نفسها الوساطة من قبل الأشخاص الطبيعيين والبطبيعيين لمنع سوء المعاملة والاتجار بالبشر والاتجار بالأشخاص. ومع ذلك، يستثنى القانون المواطنين والمواطنات غير المغاربة من التوظيف، ويحيل الإجراء إلى قانون الشغل ¹²⁴ . يتم تغطية النساء المهاجرات في المواد الأخرى. إضافة إلى ذلك، صدر مرسومان مكملاً للقانون في عام 2017، وهما: المرسوم (رقم 2-17355) المتعلق بـ"نموذج عقود العاملات المنزليات" (يجعل من الممكن تحديد معايير والتزامات الطرفين (صاحبة أو صاحب العمل والعاملة أو العامل) والرسوم رقم 2-17-356) الذي وضع من جهته قائمة الأعمال الخطرة المحظورة على العاملات والعمال اللاتني والذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 18 سنة، بالإضافة إلى ما ورد في المادة 6 من القانون المذكور.	هذا القانون هو مدخل لحل وضع عاملات المنازل المهاجرات، وكثير منهن يخضعن لظروف عمل صعبة بل تمييزية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة لأن نسبة كبيرة من عاملات المنازل المهاجرات ما زلن يعملن في ظروف غير نظامية.
القوانين الأساسية المتعلقة بالجماعات المحلية، وتحديد القانون 111-14 المتعلق بالمناطق، والقانون الأساسي 112-14 المتعلق بالمقاطعات والمحافظات والقانون الأساسي 113.14 المتعلق بالجماعات، 2015 ¹²⁵	تقدم هذه القوانين القضايا الثلاث التالية من حيث المساواة بين الجنسين: (1) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج التنمية (المادة 83، 80 ذ 78 على التوالي)، (2) تعميم مراعاة المنظور الجنساني عند تحديد أهداف ومؤشرات البرنامج عند إعداد الميزانية (المادة 171، 150، 158 على التوالي) و (3) إنشاء مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص وسلطة النهج الجنساني (المواد 117 و 111 و 120 على التوالي). علاوة على ذلك، فإن المراسيم التنفيذية رقم 16.299، ورقم 300.216 و 2.16.301 التي تحدد إجراءات وضع برامج التنمية على مستوى الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات المنتسبة للهيئات الاستشارية في مسائل الإنصاف وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع في وضع البرامج.	في ضوء التقدم الذي أحرزته بعض الجماعات فيما يتعلق بدمج الهجرة في خطط وبرامج التنمية، تفتح هذه القوانين أيضاً فرصاً للعمل على التقاطع بين النوع الاجتماعي والهجرة (والتمييز الناتج عنهما).
القانون رقم 103.13 الخاص بمكافحة العنف ضد المرأة، 2018. ¹²⁶	يشكل تقدماً كبيراً في مجال الحماية، من خلال تحديد مختلف أشكال العنف ضد المرأة التي يغطيها النص من خلال تجريمها وتعديل عدة مواد في قانون العقوبات.	يفتح الباب أمام التعامل مع العنف الذي تتعرض له المهاجرات.
القانون 83.13 الذي يكمل ويعدل المادتين 4 و 9 من القانون رقم 77 بشأن الاتصال السمعي البصري، 2015. ¹²⁷	ويهدف إلى منع الصور النمطية والتمييز على أساس الجنس ومكافحتها، وحظر الإعلانات التي تميز أو تنتهك كرامة المرأة.	وهو يفتح الباب أمام مكافحة الصور النمطية التي تشمل النساء المهاجرات، ولا سيما تلك المتعلقة بالتمييز المتعدد والمتقاطع.

الجدول 14: القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المغرب

- 122 القانون رقم 79-14 بشأن هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز (APALD)،
<https://adala.justice.gov.ma/production/legislation/fr/Nouveautes/autorite%20pour%20la%20parite%20et%20la%20lutte%20contre%20toutes%20formes%20de%20discrimination.pdf>
- 123 قانون العمالات والعمال المنزليين 19.12، 2016.
<https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/105362/128832/F-1170153818/MAR-105362.pdf>
- 124 يشكل هذا الاستبعاد للعمال الأجانب انتهاكاً لمبدأ المساواة في المعاملة، كما أفرد المغرب في إطار المجموعة القانونية لمنظمة العمل الدولية والاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمالات والعمال المهاجرين وأفراد أسرهم. حالة التمييز في المغرب، المجلس المدني لمكافحة كافة أشكال التمييز، 2018.
<http://prometheus.ma/wp-content/uploads/2018/05/Rapport-Conseil-civil-2018.pdf>
- 125 على الرغم من أن القوانين والمراسيم المتعلقة بالهجرة المتقدمة، لا تحتوي على أحكام تتعلق بالهجرة ومكافحة التمييز على أساس العرق وكره الأجانب، وخطط التنمية، وإشراك هيئات الإنصاف وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، تشكل فرصة لتضمين الجانب العرضي من خلال دمج مسألة الهجرة. في الواقع وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، بدأت عدة جماعات بالفعل في دمج الهجرة في خطط العمل.
- 126 القانون 103.13 الخاص بمكافحة العنف ضد المرأة،
<https://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/103-13-fr.pdf>
- 127 Loi n° 83.13 complétant et modifiant les articles 4 et 9 de la loi 77 relative à la communication audiovisuelle, 2015. <https://www.haca.ma/fr/dahir-n%C2%B0-1-15-120-portant-promulgation-de-la-loi-n%C2%B083-13-compl%C3%A9tant-la-loi-n%C2%B077-03-0>

2.5. فرص الاستراتيجيات والسياسات لتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنصرية

لدى المغرب أيضًا استراتيجيات وخطط لتعزيز حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين والمهاجرات والمهاجرين، من ناحية، وتعزيز المساواة بين الجنسين من ناحية أخرى، والتي تمثل أيضًا فرصة مهمة في دمج التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس¹²⁸. انظر المزيد من التفاصيل في الجدول 15.

الفرص	المحتوى	الخطة
تهدف الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء إلى توفير استجابة في مجالات: التعليم، والصحة، والإسكان، والمساعدة الاجتماعية والإنسانية، والتدريب المهني والتوظيف، وإدارة تدفقات الهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر، والتعاون الدولي والشراكات، والإطار التنظيمي والتعاقد والحكومة والاتصالات. ومن ثم فإن الإجراءات مصممة لصالح النساء في وضعية قانونية في أوضاع هشة من حيث التدريب المهني والتوظيف والمتابعة الطبية للحوامل وضحايا الاتجار، وهي تفتح الباب أمام التعامل مع التمييز المتعدد والمتقاطع على أساس العرق والأصل الإثني والجنس. ومع ذلك، فإن حالة المهاجرات الأكثر هشاشة في وضع غير نظامي لم تأخذ في الاعتبار من قبل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء ¹³⁰ .	الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء هي الاستراتيجية المرجعية للهجرة. تتمحور حول أربعة أهداف إستراتيجية: • تسهيل اندماج المهاجرات والمهاجرين الشرعيين (بما في ذلك في مجال مكافحة التمييز)؛ • إدارة تدفقات الهجرة مع احترام حقوق الإنسان؛ • ترقية الإطار التنظيمي؛ • وضع إطار مؤسسي مناسب. وهو يقدم الإطار المرجعي من حيث الاندماج والوصول إلى الحقوق الأساسية للسكان المهاجرين، أي النساء والرجال، ولكن فقط من هم في وضع قانوني.	الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، التي اعتمدها المجلس الحكومي في 18 ديسمبر 2014 ¹²⁹ .
توفر الخطة إطارًا مرجعيًا للمساواة بين الجنسين والهجرة ومكافحة التمييز بشكل منفصل. ومع ذلك، فإن هذا يجعل من الممكن التفكير في أهمية ومعالجة التمييز الشامل والمتقاطع القائم على العرق والأصل الإثني والجنس. لقد وصلت هذه الخطة إلى نهايتها، ويمثل إعداد الخطة الجديدة فرصة لدمج التمييز المتعدد الجوانب.	تتضمن الخطة أربعة محاور تتعلق بالديمقراطية والحكومة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وحماية الحقوق الطبقية وتعزيزها. أدرج تعزيز المساواة بين المرأة والرجل في المحور الأول المتعلق بالحكامة تحت عنوان «التكافؤ والإنصاف وتكافؤ الفرص». تم تقديم «حقوق المهاجرات والمهاجرين واللاجئين» في المحور 3 المتعلق بتعزيز وحماية الحقوق القانونية. كما يقدم إطارًا مرجعيًا من حيث الحقوق ومكافحة التمييز.	خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، 2018-2021 ¹³¹ .
على الرغم من أن خطة الحكومة لا تتعامل مع التمييز المتعدد والمتقاطع، فإن المحاور الموضوعية والشاملة المختلفة تجعل من الممكن طرح السؤال لتجاوز المحاور وإدراج النساء المهاجرات بطريقة محددة. لقد وصلت هذه الخطة إلى نهايتها، ويمثل إعداد الخطة الجديدة فرصة لدمج التمييز متعدد الجوانب.	تمثل الرؤية الإستراتيجية للخطة الحكومية الثانية للمساواة في «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات»، مع تبني نهج قائم على حقوق الإنسان. المحاور السبعة التي تشكل الخطة هي: 1. تعزيز فرص العمل والتمكين الاقتصادي للمرأة، 2. حقوق المرأة فيما يتعلق بالأسرة، 3. مشاركة المرأة في صنع القرار، 4. حماية المرأة وتعزيز حقوقها و3 محاور شاملة، 5. نشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز والقوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، 6. تعميم مراعاة مقاربة النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية، 7. التطبيق الإقليمي لأهداف الخطة الحكومية الثانية. وهي تؤكد على التمييز القائم على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، وإشراك الإدارات الوزارية في تنفيذ سياسات تراعي المنظور الجنساني.	الخطة الحكومية الثانية للمساواة 2017-2021، التي اعتمدها مجلس الحكومة في أغسطس 2017 ¹³² .

الجدول 15: فرص لعبور الإجراءات بين الخطط والاستراتيجيات في المغرب لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين والمهاجرات والمهاجرين

128 حتى إذا كانت خطة الحكومة للمساواة وخطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان قد انتهت دون أن يتم بعد وضع أو تقديم الخطط الأخرى التي تتدخل في تمديدتها، فقد تم دمجها باعتبارها مراجع تسمح بتحديد خط أساس

129 الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA)، التي اعتمدها المجلس الحكومي في 18 ديسمبر 2014.

130 السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، تقرير 2018.

https://marocainsdumonde.gov.ma/wp-content/uploads/2019/01/Politique-Nationale-dimmigration-et-dAsile_-Rapport-2018.pdf

131 خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان (2018-2021)، (PANDDH).

/https://didh.gov.ma/fr/publications/plan-daction-national-en-matiere-de-democratie-et-des-droits-de-lhomme-2018-2021

132 الخطة الحكومية أغسطس للمساواة 2017-2021، خطة 2 ICAM، التي اعتمدها مجلس الحكومة في أغسطس 2017.

http://www.social.gov.ma/sites/default/files/icram%202%20fr.pdf

3.5. فرص المؤسسات والهيئات الوطنية في التعامل مع تقاطع التمييز

العديد من الإدارات الوزارية لديها نقاط اتصال جنسانية و / أو خدمات جنسانية بالإضافة إلى خبرة في الهجرة و / أو مكافحة التمييز، والتي تعمل بشكل منفصل، لكنها تمثل فرصاً للجمع بين خبراتها. كما أنها معنية بالميزانة التي تراعي المنظور الجنساني وفقاً لأحكام قانون المالية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، الذي يعمل على «جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها»، لديه أيضاً خبرة في المساواة بين الجنسين والهجرة والتمييز، وكذلك كمهارات لمعالجة التمييز المتزايد.¹³³

بالإضافة إلى ذلك، فإن مؤسسة وسيط المملكة،¹³⁴ التي أنشئت في عام 2011، والتي تتعامل مع الشكاوى والتظلمات المتعلقة بانتهاكات الحقوق والتمييز بين الأفراد والإدارة المغربية، توفر أيضاً فرصة لتعزيز خبرتها تجاه التمييز المتقاطع.

من جهته، أطلقت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان في فبراير 2022 بوابة إلكترونية بعنوان «تفاعل» «Tafa3oul» مخصصة لإدارة الشكاوى والتي تتدخل في تطبيق الالتزامات الواردة في تقرير المراجعة الخاصة بحماية حقوق الإنسان (ديسمبر 2021). ستتيح البوابة تلقي ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات المزعومة للحقوق والحريات (الفكر والمعتقد والرأي والتعبير، والصحافة، وتشكيل الجمعيات، والتجمعات والمظاهرات، وكذلك الاعتقال التعسفي والتعرض للتعذيب والمحاكمة العادلة)¹³⁵. سيكون جمع البيانات وتحليلها من منظور تقاطع إمكانية للاستكشاف.

أخيراً، يمكن أن يساهم تفعيل هيئة الإنصاف ومكافحة جميع أشكال التمييز في إنشاء مؤسسة مرجعية وطنية في مكافحة التمييز ضد المرأة، وإدماج التمييز متعدد الجوانب الذي تواجهه النساء المهاجرات في عملهن، كما هو الحال في إكينيت بالنسبة لأوروبا.

133 دراسة مقارنة للقواعد والتشريعات المتعلقة بالتمييز العنصري / الإثني والعنصرية وكره الأجانب في إسبانيا وفرنسا وتونس والمغرب، مشروع «العيش معاً دون تمييز، 2020».

134 وهي مؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة، تتمثل مهمتها، في إطار العلاقات بين الإدارة والمستخدمين، في الدفاع عن الحقوق والمساهمة في تعزيز سيادة القانون ونشر مبادئ العدل والإنصاف وقيم الأخلاق والشفافية (المادة 162 من الدستور).

135 - المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

<https://didh.gov.ma/fr/actualites/la-delegation-interministerielle-aux-droits-de-lhomme-lance-le-portail-tafa3oul>

6. دور منظمات المجتمع المدني وشبكات منظمات المجتمع المدني في الاعتراف والدعوة إلى منظور تقاطع التمييز على أساس العرق والعرق والجنس

بدأت الجمعيات المتخصصة في التمييز والهجرة ومكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والأجانب و / أو المساواة بين الجنسين في القيام بعمل مهم للغاية فيما يتعلق بتحديد ومناصرة ومكافحة التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس على الصعيد العالمي. في الواقع، تعمل منظمات المجتمع المدني بشكل مباشر مع الفئات الأكثر ضعفاً وحساسية ولديها خبرة طويلة في دعم المطالبة بحقوقها والدفاع عنها. كما أنها تساهم في رفع مستوى الوعي في المجتمع حول الطرق المتعددة التي تظهر بها العنصرية والتمييز العنصري (والتمييز الجنسي)، وترصد أنشطة الحكومات، وتتعاون بنشاط في صياغة السياسات والتدابير العامة واستراتيجيات العمل الوطنية¹³⁶.

بالإضافة إلى ذلك، بدأت الحركات النسوية والمناهضة للعنصرية، وكذلك ناشطات ونشطاء حقوق الإنسان، في رفع أصواتهن/هم ضد التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس¹³⁷.

أخيراً، بدأت الأشكال المختلفة للتنسيق بين الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية، وتعزيز حقوق المرأة ومكافحة جميع أشكال التمييز (منتدى، شبكات، اتحادات، تجمعات، إلخ...) لدمج منظور تقاطع التمييز في أعمالهم.

تم البحث وجمع بعض التجارب الجيدة لمنظمات المجتمع المدني واتلافات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال منظور التمييز المتقاطع على المستوى الدولي وفي المغرب بهدف إظهار أولويات عملها، والتي تجسد بشكل خاص في إجراء الدراسات، توفير الأدوات وتحديد ومعالجة هذا النوع من التمييز¹³⁸.

1.6. الممارسات الجيدة لدى منظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع التمييز المتعدد الجوانب

مؤسسة أمانة العجر في إسبانيا

تتمتع مؤسسة أمانة العجر في إسبانيا (التي تعمل على الساكنات والسكان العجر) بخبرة طويلة فيما يتعلق بالتمييز المتقاطع الذي تواجهه النساء العجريات.

تتعامل المؤسسة مع هذا النوع من التمييز في إطار خدمة المساواة الخاصة بها، من خلال بروتوكول محدد يدرس وجود عدة أسباب للتمييز عندما تكتشف التمييز الذي تتعرض له المرأة العجرية وتقدم خدمة قانونية لتقديم شكوى، إذا لزم الأمر. بالإضافة إلى ذلك، تعمل في شبكة مع جمعيات أخرى، وساهمت في دمج تعريف التمييز المتعدد والمتقاطع في اقتراح القانون المتكامل لمعالجة البيانات في إسبانيا¹³⁹.

136 المجتمع المدني: شريك رئيسي في مكافحة العنصرية والتعصب، المؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسة العامة، 2021.

<https://www.fiiapp.org/las-organizaciones-de-la-sociedad-civil-claves-contr-el-racismo>

137 شاهد شهادات من القيادات النسائية والناشطات في مجال حقوق المرأة اللاتي شاركن في منتدى جيل المساواة، الذي عقد في عام 2021 في المكسيك وفرنسا..

https://forum.generationequality.org/fr/news/curated_discussions_Sep

138 يهدف هذا القسم، الذي لا يهدف إلى أن يكون شاملاً، إلى تقديم بعض الأمثلة على الممارسات الجيدة فيما يتعلق بدور وعمل منظمات المجتمع المدني وكذلك مندوبات وتحالفات منظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة التمييز المتعدد الجوانب في العالم والمغرب. تم اختيار الخبرات مع الأخذ في الاعتبار إجراء الدراسات وتوفير الأدوات والخبرة في تحديد والتعامل مع التمييز المتعدد الجوانب والتوزيع الجغرافي.

139 مقابلة مع مسؤولين ومسؤولين في أمانة العجر.

ترفق عملها مع قواعد البيانات والتحليلات والدراسات، كما هو الحال مع دليل حول التمييز المتعدد الجوانب نُشر في عام 2017 والذي يقدم تقريباً نظرياً للمفهوم، ويتناول السياق القانوني ويعطي أمثلة على التمييز الذي تتعرض له النساء العجريات¹⁴⁰.

تعمل مؤسسة أمانة العجر، من بين حالات أخرى، على التمييز الذي تتعرض له النساء العجريات في محلات السوبر ماركت بسبب الصورة النمطية التي يحملنها: «النساء العجريات يسرقن». وبالتالي، غالباً ما يُطلب من أفراد الأمن مراقبة النساء العجريات اللاتي يدخلن السوبر ماركت على وجه التحديد، وهؤلاء يتعرضن للتفتيش والمصادرة في الأماكن العامة (فتح حقائبهن، وما إلى ذلك).

في هذا السياق، وثقت مؤسسة أمانة العجر هذا التمييز على أنه متعدد ومتقاطع لأنه خاص بالنساء العجريات بسبب جنسهن وأصلهن العرقي / الإثني. في الواقع، تتم مراقبة الرجال العجر لأسباب مرتبطة بالأصل العرقي وليس الجنس، وعلاوة على ذلك، فإن النساء غير العجريات (المنتميات إلى مجموعات لم يتم التمييز ضدها تاريخياً) لا يتعرضن للاضطهاد أو المراقبة (لأنهن لا يحملن الصورة النمطية «لصوص»).

الجدول 16: قضية التمييز المتعدد الجوانب الذي تعاني منه النساء العجريات في محلات السوبر ماركت في إسبانيا¹⁴¹

جمعية تضامن المرأة العربية في بلجيكا

جمعية تضامن المرأة العربية في بلجيكا هي جمعية بلجيكية تعمل على تعزيز حقوق المرأة من العالم العربي في بلدانهم الأصلية أو البلدان المضيفة، من خلال السعي إلى تحطيم الصور النمطية عن المرأة، وخلق جسور بين الثقافات لدعم السلام والمساواة والعدالة¹⁴².

في عام 2018، نشرت هذه الجمعية دليلاً حول النسوية المتقاطعة، والذي يهدف إلى توفير أداة تعليمية قادرة على استهداف وشرح هذا المفهوم، من خلال تسليط الضوء على تجربة النساء ذوات الخلفيات النسوية البارزة، ومن منظور متعدد الجوانب، لخلق المشاركة بين الأجيال. يعود الدليل إلى مفهوم التقاطعية، ويؤكد على استخدام اللغة، ويحلل التقاطعية في العالم العربي. أخيراً، يقدم أوراق نشاطاً للتعامل مع هذا الموضوع¹⁴³.

مركز العدالة المتعددة الجوانب في ألمانيا

مركز العدالة المتعددة الجوانب هو منظمة مستقلة غير ربحية مقرها في برلين (ألمانيا) مكرسة لتعزيز المساواة والعدالة لجميع الناس من خلال معالجة الأشكال المتداخلة من عدم المساواة الهيكلية والتمييز في أوروبا¹⁴⁴. يسعى للتأثير على الخطاب العام والتأثير في صنع السياسات من خلال المناصرة المباشرة والبحث والمشورة السياسية، بالإضافة إلى المنشورات المتعلقة بالقضايا المتعلقة بالتمييز المتقاطع القائم على العرق والجنس والطبقة وجميع أنظمة الاضطهاد الأخرى التي تحافظ على عدم المساواة في مختلف المجالات مثل العمل أو التعليم أو الهجرة أو اللجوء أو الصحة أو الأمن.

140 دليل حول التمييز المتعدد الجوانب، أمانة العجر، 2017، https://www.gitanos.org/upload/18/56/GUIA_DISCRIMINACION_INTERSECCIONAL_FSG.pdf

141 تقرير الأمانة العامة للعجر. www.gitanos.org/centro_documentacion/publicaciones/fichas/120142.html.es

142 جمعية تضامن المرأة العربية في بلجيكا. <https://www.awsa.be/fr/page>

143 الحركة النسوية المتقاطعة، 2018. AWSA-Be.

http://awsa.be/uploads/outils%20p%C3%A9dagogiques/outil_feminisme_intersectionnel_AWSA_2018.pdf

144 مركز العدالة المتقاطعة. <https://www.intersectionaljustice.org/about#what-we-do>

2.6. منتديات وائتلافات منظمات المجتمع المدني التي تتناول تقاطع التمييز

منتدى الجيل الدولي للمساواة

منتدى جيل المساواة هو تجمع عالمي من أجل المساواة بين المرأة والرجل، عقدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشاركت في تنظيمه الحكومتان الفرنسية والمكسيكية، بالشراكة مع المجتمع المدني في عام 2021. كجزء من المناقشات التحضيرية التي نُظمت في عام 2020، ركزت المناقشة الافتتاحية على موضوع «الإدماج المتعدد المستويات والتقاطع» وعرفت مشاركة ناشطات ونشطاء على مستوى العالم¹⁴⁵.

من بين توصيات هذه المناقشة، أكدت المشاركات والمشاركين على أهمية تعزيز تعيين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص من خلال تدابير ملموسة لمكافحة التمييز المتقاطع الموجود في المجتمع والذي يؤثر بشكل خاص على النساء.

الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية

إن الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية هي شبكة متكونة من جميع بلدان أوروبا والتي تجمع بين الدعوة للمساواة العرقية والتعاون بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مكافحة العنصرية في أوروبا. تأسست المنظمة في عام 1998 بهدف تحقيق تغيير قانوني على المستوى الأوروبي وإحراز تقدم حاسم نحو المساواة العرقية في جميع الدول الأعضاء¹⁴⁶.

نشرت هذه الشبكة في عام 2020 تقريراً عن «التمييز المتعدد الجوانب في أوروبا» والذي يوضح كيف يمكن لمفهوم التقاطع أن يساعد صانعات وصانعي السياسات والمحامين وعلماء الاجتماع على فهم أنماط التمييز التي تميل إلى أن تكون غير مرئية أو يتم تجاهلها في الأطارات القانونية والسياساتية الحالية لمكافحة التمييز. يقدم التقرير توصيات بشأن التدابير والاستراتيجيات لتنفيذ نهج متعدد الجوانب وتحقيق المساواة في السياسة والإطارات القانونية على المستوى الأوروبي والوطني. ويهدف أخيراً إلى نقل فهم التمييز من المستوى الفردي إلى مستوى أكثر هيكلية، ومعالجة التمييز العنصري من خلال التقاطعات بين أسس التمييز المختلفة، بما في ذلك الجنس، بما يتجاوز الفئات الجامدة¹⁴⁷.

نشاط النساء المنحدرات من أصل أفريقي في منطقة أمريكا اللاتينية

شاركت أكثر من 50 منظمة مدنية وناشطة وقيادية من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعمل في مجال النساء المنحدرات من أصل أفريقي في دراسة أطلقتها منظمة الدول الأمريكية في عام 2017، والتي ساهمت توصياتها في تطوير خطة العمل من أجل عقد المنحدرين من أصل أفريقي في الأمريكتين (2016-2025).

وقد أعربت المشاركات والمشاركين في إعداد التقرير عن الصعوبات التي تواجهها النساء المنحدرات من أصل أفريقي في المجتمع. فقد أكدوا وأكدوا بالفعل كيف أن «الذكورية والتحيز الجنسي والثقافة الأبوية التي تحكم مجتمعات أمريكا اللاتينية» تضع النساء المنحدرات من أصل أفريقي في وضع غير موات مقارنة بالرجال. كما أعربوا وأعربوا عن قضايا أخرى مثل: عدم وضوح الرؤية، والعنف ضد النساء المنحدرات من أصل أفريقي، عدم المساواة والهشاشة المحددة في الوصول إلى الخدمات الأساسية، والافتقار إلى التأثير السياسي، وخطورة النضال، و / أو نقص التنسيق بين الحركات المناهضة للعنصرية والتمييز على أساس الجنس. وقد حددوا وحددوا من بين الاحتياجات أهمية توضيح الإجراءات مع المؤسسات وتعزيز قدرات المرأة وكذلك تمكينها¹⁴⁸.

145 تحول القوة: الشمول المتعدد المستويات والتقاطع

https://forum.generationequality.org/sites/default/files/2020-12/FR_FINAL_%20Curated%20Discussion%20Report.pdf

146 الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية. <https://www.enar-eu.org/>

147 التمييز بين القطاعات في أوروبا، شبكة عموم أوروبا لمكافحة العنصرية، 2020. <https://www.enar-eu.org/intersectionalityreport>

148 الشؤون الجنوبية ومنظمة الدول الأمريكية (2017). أجندة نشاط النساء المنحدرات من أصل أفريقي في المنطقة. الأولويات والرهانات المستقبلية. الشؤون الجنوبية بوينس آيرس. <https://oig.cepal.org/sites/default/files/afro-final3.pdf>

منتدى آسيا والمحيط الهادئ لحقوق المرأة والتنمية

لعب منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بحقوق المرأة والتنمية دورًا في تنسيق الجهود والدعوة إلى تعميم التمييز المتعدد الجوانب في تقديم التقارير إلى الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.¹⁴⁹

أظهر منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية أن التمييز المتعدد والمتقاطع يؤثر بطريقة محددة على النساء المهاجرات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ اللائي يعملن كخادمات في المنازل (لأنها الوظيفة التي يمكن الوصول إليها أكثر من قبل النساء المهاجرات). وبالتالي فإن أجورهن متدنية بسبب الأفكار الأبوية حول عمل الرجال وعمل المرأة (لأن «العمل المنزلي» يُنظر إليه على أنه عمل طبيعي للمرأة وبالتالي يتم التقليل من قيمته). يؤدي التمييز المتعدد الجوانب إلى فجوات في الأجور وظروف عمل سيئة بسبب ظروف النساء المهاجرات (والاقتران مع متغيرات أخرى مثل الأصل الريفي، ومستوى التعليم، وما إلى ذلك).

الجدول 17: التفرقة بين النساء والرجال المهاجرات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ¹⁵⁰

المجلس المدني لمناهضة كافة أشكال التمييز في المغرب

في المغرب، لا يزال موضوع التمييز المتعدد الجوانب داخل المجتمع المدني جديدًا جدًا، لكنه بدأ يظهر في خطاباتهم وأنشطتهم.

قام المجلس المدني لمناهضة جميع أشكال التمييز، المكون من تجمعات أو جمعيات المجتمع المدني المغربي، والتي تعمل في الدفاع عن حقوق الإنسان ومحاربة جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز المتعدد الجوانب، قام بدمج هذا النهج في تقريريه المعنونين «حالة التمييز في المغرب» لعامي 2018 و 2019¹⁵¹. تقرر هذه التقارير بأن النساء غير المغربيات، وخاصة ذوات البشرة السوداء، أكثر عرضة للتمييز المتعدد والمتقاطع في مناطق مختلفة بسبب جنسهن وخلفيتهن الاجتماعية وحالتهم الإدارية وأصلهن القومي أو لون بشرتهن.

لاحظت المجموعة المناهضة للعنصرية لدعم الأجنبيات والأجانب والمهاجرات والمهاجرين، وهي عضو في المجلس المدني لمكافحة جميع أشكال التمييز، الصعوبات التي تواجهها النساء ذوات البشرة السوداء غير المغربيات في وضع إداري غير نظامي في تسجيل بناتهن وأطفالهن في السجل المدني بالمغرب. على الرغم من أن هذه الصعوبات تواجهها أيضًا «الأمهات المغربيات العازبات»، في هذه الحالة بالذات، إذا كانت العواقب بالنسبة للبنات والأطفال متشابهة (عائق أمام الهوية)، فإن الصعوبات التي تواجه النساء غير المواطنات ذوات البشرة السوداء والنساء المغربيات ترجع إلى مجموعة من العوامل المختلفة. على الرغم من أنه يمكن النظر إلى المجموعتين على أنهما في وضع محفوف بالمخاطر ويتم التمييز ضدتهما على أساس الجنس والوضع الاجتماعي، فإن النساء غير المغربيات ذوات البشرة السوداء يواجهن التمييز على أساس لون البشرة والأصل العرقي / الإثني. كون هذا العامل خاصًا بهن، يؤدي إلى تمييز متعدد ومتقاطع (في هذه الحالات على أساس الجنس والوضع الاجتماعي والأصل العرقي والإثني).

الجدول 18: التمييز المتقاطع الذي تعاني منه النساء غير المغربيات ذوات البشرة السوداء¹⁵²

149 لمزيد من المعلومات، راجع: تقاطع العرق والجنس في ورقة موقف المنظمات غير الحكومية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ المعدة للدورة 45 للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، 2001.

للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، <https://www.hurights.org/jp/wcar/E/doc/gender/CSWpositionpaper.htm> وتقرير موجز عن المشاركة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ مع المقررة الخاصة

<https://apwld.org/wp-content/uploads/2018/10/SRVAW-2010-Different-but-not-Divided-Web-Resolution.pdf>

150 موجز عن المشاركة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ مع المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، <https://apwld.org/wp-content/uploads/2018/10/SRVAW-2010-Different-but-not-Divided-Web-Resolution.pdf>

151 حالة التمييز في المغرب، المجلس المدني لمكافحة كافة أشكال التمييز، 2020. <https://www.gadem-asso.org/etat-des-lieux-des-discriminations-au-maroc-rapport-du-cc-2020> حالة التمييز في المغرب، المجلس المدني لمكافحة كافة أشكال التمييز، 2018.

<https://www.gadem-asso.org/wp-content/uploads/2018/05/Rapport-Conseil-civil-fran%C3%A7ais-1-compress%C3%A9.pdf>

152 نفس المرجع



مؤسسة هاينريش بول في المغرب

تم نشر مجموعة أدوات لتحديد وكشف وتفكيك التمييز المتعدد والمتقاطع في المغرب في سبتمبر 2021 من قبل مؤسسة هاينريش بول. وهي موجهة لمنظمات المجتمع المدني بغرض دعمها في تخطيط وتفعيل مشاريعها ولكن أيضاً في جهودها فيما يتعلق بالدعوة السياسية من خلال تسهيل وصولها إلى النهج المتعدد الجوانب¹⁵³.

153 تحديات ووعود التقاطع في المغرب، مؤسسة هاينريش بول، الرباط - المغرب، 2021.
<https://ma.boell.org/sites/default/files/2021-09/HBS%20-%20VF%20Toolkit%20intersectionnalite%CC%81%20-%20Version%20FR%20-%20Sommaire%20cliquable.pdf>

7. الاعتراف والتعامل مع التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس في المغرب. كيف ذلك؟

1.7. تحديد التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس

بدأت حركة النساء المهاجرات في المغرب بالظهور منذ عام 2000. حتى ذلك الحين، كن غير مرئيات تقريباً في وثائق ودراسات الهجرة. بدأ حالياً تقديم البيانات المصنفة حسب الجنس وبدأت النساء المهاجرات، ولا سيما من البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في أخذ مكان في البحوث. ومع ذلك، غالباً ما ارتبطت هذه الصورة بالصورة النمطية للضحايا والنساء اللاتي يطلبن الشفقة والرحمة دون الخوض في تفاصيل الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع¹⁵⁴.

يؤثر التقاطع بين الأصل العرقي / الإثني والجنس على النساء المهاجرات بشكل خاص ويجعلهن أكثر عرضة لأشكال معينة من التمييز التي يمكن أن تقترب من عوامل أخرى مثل العمر والإعاقة ومستوى التعليم، ولا سيما الوضع الإداري المتعلق بالهجرة. في الواقع، بناءً على مزيج من عدة عوامل، فإن النساء المهاجرات من أصل عرقي / إثني معين (لا سيما ذوات البشرة السوداء) أكثر عرضة للفقر والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي من حيث التعليم والصحة والعنف والاستقلال الذاتي والمشاركة والتمثيل في الحياة العامة والمساواة أمام القانون والوصول إلى العدالة¹⁵⁵. هذا الاستبعاد خاص بهن بسبب ظروفهن كنساء من أصل عرقي وإثني معين. إنه ليس نفس التمييز الذي يعاني منه الرجال من نفس مجموعتهن العرقية / الإثنية أو النساء من مجموعة عرقية / إثنية أخرى. سيبقى هذا التمييز غير مرئي إذا تم فحص أسباب الإقصاء (التمييز على أساس الجنس والعنصرية) بشكل منفصل.

- هل المهاجر الذكر من أصل عرقي أو إثني معين يواجه نفس التمييز الذي تتعرض له الإناث من نفس الأصل العرقي / الإثني أو النساء المتأثرات بعوامل محددة (على سبيل المثال في العمل، والصحة، والتعليم، والعدالة، والعنف الجنسي، والدعم النفسي، إلخ)؟
- هل التمييز الذي تتعرض له المهاجرة من أصل عرقي / إثني معين مرتبط حصرياً بجنسها؟ هل تواجه المرأة المغربية أو المرأة من أصل عرقي / إثني آخر نفس التمييز أو أن المهاجرة تتأثر بعوامل خاصة بأصلها العرقي / الإثني؟
- هل هناك معاملة تفاضلية غير مبررة بشكل موضوعي ومعقول تجاه المهاجرة بسبب أصلها العرقي والإثني (ومتغيرات أخرى)؟
- ما هي أسباب الاختلاف في التعامل؟

- إن تحديد أشكال التمييز المتقاطع ليس بالمهمة السهلة، لأنها دقيقة للغاية. من الضروري أولاً دراسة إمكانية وجود هذا التمييز عندما تندد امرأة أجنبية بالتمييز العنصري أو الجنسي، لمعرفة كيفية طرح الأسئلة الصحيحة لجمع البيانات الكافية والحصول على موارد قادرة على تحليل البيانات.
- تتوفر أدوات للتعلم في التمييز المتقاطع على الموقع التالي (بالإنجليزية):
<https://www.racialequitytools.org/resources/fundamentals/core-concepts/intersectionality>

الجدول 19: أسئلة ينبغي طرحها لتحديد التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس في منطقة معينة¹⁵⁶

154 التحالف من أجل التضامن، أصوات صاعدة، تحليل لخطابات ومقاومة المهاجرات من جنوب الصحراء في المغرب، 2018. نتائج البحث الميداني الذي استهدف 81 امرأة متواجدة في مدن مختلفة من المغرب وهي الدار البيضاء والرباط وطنجة ووجدة والناظور.

<https://www.alianzaporlasolidaridad.org/axs2020/wp-content/uploads/Informa-Helena-Maleno-2018-Alzando-voces-Franc%C3%A9s.pdf>

155 آثار الأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز والعنف في سياق العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على تمتع النساء والفتيات الكامل بجميع حقوق الإنسان الخاصة بهن. تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 2017. https://ap.ohchr.org/documents/dpage_f.aspx?si=A/HRC/35/10. نفس المرجع

156 تعديل وثيقة «دليل حول التمييز متعدد الجوانب. حالة المرأة العنصرية. مؤسسة أمانة العجز، 2017. https://www.gitanos.org/upload/18/56/GUIA_DISCRIMINACION_INTERSECCIONAL_FSG.pdf

2.7. أهمية جمع البيانات وتحليلها بأسلوب تقاطعي

يتسم دمج النوع الاجتماعي في الدراسات الاستقصائية والبحوث والدراسات المتعلقة بالتمييز بعرض البيانات المصنفة حسب الجنس. ومع ذلك، فإن تفصيل البيانات يشير حصرًا إلى أساس واحد من التمييز، وهو الجنس، ولا يسمح لنا بالتعمق في التمييز المتقاطع. على سبيل المثال، تسمح لنا البيانات المصنفة حسب الجنس والمتعلقة بسوق عمل النساء والرجال المهاجرين فقط برؤية الفرق بين النساء والرجال، وعدم معرفة ما إذا كان الأصل العرقي هو سبب استبعاد النساء المهاجرات من العمل.

علاوة على ذلك، فإن جمع البيانات المتعلقة بالأصل العرقي أو الإثني هو موضوع يطرح مشاكل في بعض البلدان، مثل دول الاتحاد الأوروبي، لأن لوائح حماية البيانات الشخصية تحظر استخدامها بحجة كونها تمييزية ضد الأقليات العرقية. وهذا يترجم، في الممارسة العملية، إلى نقص المعرفة بواقع الناس في منطقة ما، وبالتالي، إلى قضية سياسية يمكن تغييرها¹⁵⁷.

على الرغم من أنه ليس من السهل التفكير في إطار عمل متعدد الجوانب وترجمته وتطبيقه على معالجة البيانات والبحث، فقد بدأ إجراء المسوحات الوطنية باتباع نهج تقاطع مطبق في جميع مراحل عملية البحث، أي: في تعريف مجال البحث، في صياغة الأسئلة، في مرحلة جمع وتحليل البيانات وإعداد التقارير¹⁵⁸.

في الوضع المثالي، يجب أن يجمع البحث بين الأساليب الكمية والنوعية التي تجعل من الممكن تحديد المجموعة المستهدفة والمشكلة بوضوح بطريقة تركيبية وتعميق أسبابها.

جمع البيانات المتداخلة هو ممارسة يمكن تنفيذها في المسوحات الوطنية أو الإقليمية، في البحث القطاعي، وكذلك في الأشكال المستخدمة من قبل المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل بشكل مباشر في جمع ومعالجة شكاوى التمييز.

البيانات المتقاطعة في المسوحات

يوفر إجراء المسوحات لجمع البيانات المتقاطعة فكرة أكثر دقة عن التمييز على المستوى الوطني أو الإقليمي وكذلك القطاعي. يتم عرض أهمها في الجدول 20.

157 بيانات لتحديد التقاطعات في الدولة الإسبانية: مهمة مستحيلة اليوم؟، IDHC، برشلونة، 2020.
https://www.academia.edu/44682221/Datos_para_la_identificaci%C3%B3n_de_interseccionalidades_en_el_estado_espa%C3%B1ol_una_misi%C3%B3n_imposible_hoy_IDHC_Barcelona_2020?email_work_card=view-paper

158 بيانات المساواة.
https://www.unia.be/files/Documenten/Publicaties_docs/Rapport_IEDCB-FR-1106.pdf
. تتوفر معلومات عن دراسات استقصائية أخرى في التقرير المعنون «تحليل مقارن للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالتمييز في أوروبا وكندا» الصادر في عام 2021 كجزء من مشروع «العيش معًا».

1. تحديد أهداف وقطاعات وطرق جمع البيانات.

- حدد عوامل التمييز التي سيتم تجاوزها: العرق، والأصل الإثني والجنس، على سبيل المثال، العمر، ومستوى التعليم، ومعدل النشاط، والعنف، ...
- تحديد البعد (الوطني / الإقليمي) ومجالات البحث (الصحة، التعليم، الشغل، إلخ)،
- تحديد الأسئلة ذات الصلة فيما يتعلق بمجال / قطاع التحليل وتقديمها إلى مجموعات المناقشة عن طريق الاختبار المسبق مع الجمهور المستهدف (الجمع بين الأسئلة الثابتة والأسئلة المفتوحة بحيث يمكن للأشخاص المشاركين والمشاركين وصف كيفية تعريفهم/هم بأنفسهم/هم)
- البحث عن الأعمال النوعية أو الكمية أو المختلطة الموجودة حول التمييز المتقاطع.
- تحديد استراتيجية لإبراز «احتجاب» بالنسبة للنساء الأجنبيات اللاتي يواجهن تمييزاً متقاطعاً ويظلمن غير مرئيات إذا لم يتم البحث عنهن على وجه التحديد.

2. تطوير الشراكات

- استشارة التدبير مع الأشخاص اللواتي والذين يمثلون ويمثلون مختلف المنظمات، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات، وما إلى ذلك، واللواتي يعملن ويعملون في مجال الهجرة والتمييز ومكافحة العنصرية وعدم المساواة بين الجنسين.
- إدراج المهاجرات والمهاجرين في فريق تصميم المناهج لفهم السياق الذي سيتم فيه جمع البيانات بشكل أفضل.

3. حشد الوقت والمال

- حشد الوقت والمال اللازمين لضمان جمع البيانات بشكل جيد وتحديد خط الأساس.

4. تحديد الأدوار والمسؤوليات

- حشد الفرق اللازمة لجمع البيانات بالشكل المناسب وتدريبها على التمييز المتقاطع.
- إشراك الأجنبيات والأجانب المستهدفين من المسح في مختلف مراحل تنفيذه.

5. تطوير خطط العمل

- وضع خطط عمل لاستخدام النتائج على المستويين التاليين:
 - على المستوى الكلي المتعلق بكيفية تحقيق التغيير الهيكلي في سياقات مختلفة (على سبيل المثال في أنظمة البيانات المؤسسية أو السياسات أو الإجراءات). قد تشمل الأنشطة إصلاحات مؤسسية لأنظمة البيانات أو المبادئ التوجيهية لتعميق البحث حول عدم المساواة الهيكلية الأوسع نطاقاً في المجتمع، أو المبادرات واسعة النطاق التي تشمل مجموعات سكانية متعددة و / أو مناطق متأثر.
 - على المستوى الجزئي وفيما يتعلق بمجتمعات معينة. يمكن أن تشمل الأنشطة المشاورات وكيف أو لماذا ينبغي تكييف السياسة / الممارسة مع السياق. ويمكن أن تشمل أيضاً البحث والتحليل لمشاكل محددة أو أوجه عدم المساواة التي تواجهها المهاجرات.

الجدول 20: مراحل جمع البيانات المتقاطعة في إجراء المسح¹⁵⁹

البيانات المتقاطعة في نماذج آلية تقديم الشكاوى

غالباً ما تستند البيانات التي تعتمد على استبيانات حول تجارب التمييز أو جرائم الكراهية أو خطاب الكراهية إلى معيار واحد فقط. وبالتالي، فإن تجارب التمييز التي تقع على مفترق طرق عدة معايير تظل غير واضحة المعالم، بما في ذلك تجارب السلطة السياسية. ترتبط التحديات المتعلقة بالبيانات والأبحاث المتداخلة بالعقبات المنهجية والتنظيمية التي يجب التغلب عليها من أجل التمكن من إجراء بحث متقاطع بالإضافة إلى الحصول على بيانات عالية الجودة مع المتغيرات التي من شأنها أن تسمح بعد ذلك بالإحالة المرجعية للنتائج¹⁶⁰.

يجب أن تكون هذه الإجراءات مصحوبة بتقوية وتوفير المهارات القادرة على تحليل البيانات من منظور متعدد الجوانب ومن خلال تعزيز آليات مراقبة الشكاوى المقدمة من النساء، للتحقق مما إذا كانت تفي بالمعايير المتعلقة بالتمييز متعدد الجوانب.

159 مستخرج مع تعديلات من النهج المقترح في «تفريغ المقاربات التقاطعية للبيانات»، مؤسس الشراكة العالمية للبيانات المستدامة، https://www.data4sdgs.org/sites/default/files/file_uploads/JN_1286_IDC_KP_WhitePaper_24pp_A4.pdf
160 بيانات المساواة. https://www.unia.be/files/Documenten/Publicaties_docs/Rapport_IEDCB-FR-1106.pdf

تكامل البيانات النوعية: شهادات النساء

إن جمع شهادات التمييز الذي تتعرض له المهاجرات هو دعم إضافي يتطلب مهارات قادرة على طرح الأسئلة المناسبة وتحليل المعلومات من منظور متعدد الجوانب.

على سبيل المثال، تُظهر العديد من الشهادات التي جمعتها دراسة المجلس المدني لمكافحة جميع أشكال التمييز «حالة التمييز في المغرب» ظروف الهشاشة والتمييز المتعدد والمتقاطع الذي تعاني منه النساء ذات البشرة السوداء، مما يؤدي، من بين أمور أخرى، إلى أجور أقل، وساعات عمل أطول، وعطلات أقل¹⁶¹.

النساء غير المغربيات من دول غرب إفريقيا هن الأكثر تعرضًا للعنصرية والتمييز الجنسي والطبقية في قطاع الأسرة المنزلية في المغرب. وبالتالي، فهن يواجهن تقاطعًا بين التمييز على أساس النوع الاجتماعي والتمييز القائم على الطبقة الاجتماعية، والذي يخفي ظروف العمل غير اللائقة والظروف الاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة إلى جانب الصعوبات في الوصول إلى الحقوق (الرعاية الصحية والتعليم والعدالة وما إلى ذلك). علاوة على ذلك، فإن بعض الأشخاص اللواتي والذين يوظفون ويوظفون هؤلاء النساء يتعمدون أفعالهن/هم لسبب بسيط وهو اعتبار بعض الأعراق أقل شأنًا¹⁶².

إن التمييز الذي تتعرض له المهاجرات على أساس أصلهن العرقي / الإثني في مجال العمل دقيق للغاية وغير مرئي في بعض الأحيان. إنه تمييز يؤثر على ظروف العمل والأجر والعطلات، من بين أمور أخرى، للنساء من أصل عرقي معين. يختلف هذا التمييز عن ذلك الذي تتعرض له النساء من أصل عرقي / إثني آخر والنساء المغربيات، وكذلك الرجال من نفس المجموعة العرقية والإثنية في المواقف المماثلة.

الجدول 21: النساء غير المغربيات من دول غرب إفريقيا هن الأكثر تعرضًا للعنصرية والتمييز الجنسي والطبقية في قطاع الأسرة المنزلية في المغرب

161 تقرير المجلس المدني لمناهضة كافة أشكال التمييز، GADEM، 2018، <https://www.asso-gadem.org/au-discriminations-des-lieux-des-etat/org> /cc-du-rapport-maroc

162 نفس المرجع

8. مساهمة مشروع «العيش معا دون تمييز» في مكافحة تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس وتعزيز المساواة بين الجنسين.

1.8. تقاطع التمييز كمبدأ أساسي لتعزيز مقاربة النوع للمشروع

تكامل التقاطع (المفروق) بين التمييز العرقي / الإثني والتمييز القائم على نوع الجنس كمحور عرضي لأعمال مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والأجانب والتمييز العنصري (وهو الموضوع الرئيسي لتدخل المشروع).

يشكل «تطوير حجة حول التقاطع بين التمييز العنصري / الإثني وعدم المساواة بين الجنسين لتعزيز ومواكبة الخطاب السياسي والمؤسسي والتقني للمشروع»، الذي ينطلق من هذا المبدأ، النشاط الأول لخطة عمل النوع للمشروع.

وهكذا، تم دمج تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس والمبادئ الأخرى لتعميم مراعاة المنظور الجنساني (تعزيز مشاركة المرأة، وبناء المهارات والكفاءات، وإنتاج البيانات المصنفة حسب الجنس واللغة الشاملة) بشكل شامل في جميع أنشطة خطة عمل النوع الاجتماعي وأعمال مكونات المشروع المختلفة.

وكانت مساهمة مشروع «العيش معا دون تمييز» بشأن معالجة هذا النوع من التمييز مساهمة مبتكرة. فقد طرح على الطاولة على وجه الخصوص شكلاً من أشكال التمييز لم يكن معروفاً في السابق في المغرب.

2.8. خطة عمل النوع الاجتماعي وتقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس

تعد خطة عمل النوع الاجتماعي، التي تم وضعها في عام 2019 وتم تحديثها في عامي 2020 و 2021، الوثيقة المرجعية لتحديد والاعتراف ومكافحة تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس، فضلاً عن تعزيز النهج الجنساني للمشروع.

تم تطوير خطة عمل النوع الاجتماعي وفقاً للمبادئ الخمسة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني التي تم تحديدها بطريقة تشاركية من قبل الفريق التقني والشريكات والشركاء الرئيسيين، والتي أصبح فيها دمج التقاطع بين التمييز على أساس العرق / الأصل الإثني والجنس أولوية. تنقسم خطة عمل النوع الاجتماعي إلى مجالات التدخل السبعة التالية:

المحاور	النتائج	دمج مستعرض لمبادئ النوع الاجتماعي في المشروع
الحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> دمج المساواة بين الجنسين في الخطاب السياسي للمشروع في مكافحة التمييز؛ تعزيز مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار؛ توفير مهارات وكفاءات النوع الاجتماعي في وحدة إدارة المشروع. 	<ul style="list-style-type: none"> تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس والبيانات المصنفة حسب الجنس والتي تراعي الفوارق بين الجنسين مشاركة المرأة (50%) تقوية المهارات والكفاءات لغة شاملة
نشر الأنشطة	<ul style="list-style-type: none"> دمج مبادئ النوع الاجتماعي في جميع الأنشطة؛ تعزيز مشاركة المرأة في جميع الأنشطة؛ 	
قدرات النوع الاجتماعي	<ul style="list-style-type: none"> تقوية قدرات فريق الإدارة؛ تقوية قدرات المجموعات المستهدفة بالمشروع؛ الدعم التقني من المساعدة التقنية. 	
التدبير الإداري والموارد البشرية	<ul style="list-style-type: none"> دمج النوع الاجتماعي في الإجراءات الإدارية. دمج النوع الاجتماعي في إدارة الموارد البشرية. 	
مواكبة وتقييم	<ul style="list-style-type: none"> دمج النوع الاجتماعي في نظام المواكبة؛ دمج النوع الاجتماعي في التقييم. 	
تواصل	<ul style="list-style-type: none"> دمج النوع الاجتماعي في الاتصال الداخلي والخارجي للمشروع (الإستراتيجية، الإعلام، الرسائل، الشهادات، إلخ). 	
الشراكات	<ul style="list-style-type: none"> تطوير الشراكات مع المنظمات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال النوع الاجتماعي والتمييز. 	

الجدول 22: تقاطع التمييز كمبدأ جنساني شامل في خطة عمل النوع الاجتماعي

تم دمج محاور ونتائج وإجراءات وأدوات خطة النوع الاجتماعي بشكل منهجي في الخطط السنوية وكذلك في نظام مواكبة المشروع.

التكامل مع المبادئ الجنسانية الأخرى للمشروع	أولويات تقاطع التمييز	مكونات المشروع
<ul style="list-style-type: none"> البيانات المصنفة حسب الجنس والتي تراعي المنظور الجنساني مشاركة المرأة (50%) تقوية مهارات وكفاءات النوع الاجتماعي لغة شاملة 	<ul style="list-style-type: none"> تحديد الاحتياجات من حيث المعايير المتغيرة لضمان مبدأ عدم التمييز في القوانين ضد النساء المهاجرات، لا سيما على أساس أصلهن وجنسهن. تحديد الممارسات الجيدة لمعالجة التمييز المتقاطع بشكل معياري؛ اقتراح توصيات لإدماج التدابير القانونية والمعيارية ضد التمييز المتقاطع على أساس العرق والأصل الإثني والجنس في المغرب. 	<p>المكون 1: دعم المملكة المغربية في الدراسة المقارنة للمعايير واللوائح المتعلقة بالتمييز العنصري و / أو الإثني ضد الساكنات والسكان المهاجرين، وكذلك في تطوير مقترحات التحسين من أجل التعزيز المؤسسي</p>
	<ul style="list-style-type: none"> تحديد واقتراح آليات لتحديد ومعالجة التمييز المتعدد الجوانب الذي تواجهه المهاجرات في المغرب؛ تكامل الممارسات الجيدة من حيث جمع الشكاوى لحالات التمييز المتقاطع في اللقاءات والتبادلات. 	<p>المكون 2: دعم تحسين آليات تحديد وجمع الشكاوى المتعلقة بحوادث العنصرية وكرهية الأجانب والأجانب.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> دمج المحتوى المتعلق بالتمييز المتقاطع على أساس العرق والأصل الإثني والجنس في محتوى التدريبات؛ تقييم معرفة المشاركين والمشاركات في هذا المجال؛ تقديم الممارسات الجيدة من حيث التمييز متعدد الجوانب في اللقاءات والتبادلات. 	<p>المكون 3: تعزيز وتقوية مهارات وكفاءات الإدارات العامة في مجال منع ومكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والأجانب.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> دمج أشكال التمييز المتداخلة على أساس العرق والأصل الإثني والجنس في محتوى التدريبات؛ تقييم معرفة المشاركين في هذا المجال؛ تقديم الممارسات الجيدة من حيث التمييز متعدد الجوانب في اللقاءات والتبادلات. إنشاء نقاش حول كيف يمكن للمنظمات النسائية أن تتحد معاً لمكافحة التمييز على أساس الجنس وكرهية الأجانب والأجانب. 	<p>المكون 4: تعزيز وتقوية مهارات وكفاءات منظمات المجتمع المدني.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> إبراز أشكال التمييز المتداخلة التي تقع ضحية لها النساء المهاجرات؛ إعطاء صوت للمهاجرات، ولا سيما ضحايا التمييز المتعدد الجوانب؛ 	<p>المكون 5: دعم تدابير وإجراءات التوعية الهادفة إلى منع العنصرية وكره الأجانب والأجانب من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحماتها.</p>

الجدول 23: تكامل تقاطع التمييز ومبادئ دمج النوع الاجتماعي في مكونات المشروع

3.8. تقاطع التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين حسب خطة عمل النوع الاجتماعي

1.3.8. تعزيز تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في هيئات إدارة المشروع

شاركت هيئات إدارة المشروع في المصادقة على خطة عمل النوع الاجتماعي ومواكبتها وتنفيذها. في الواقع، تحدد الشروط المرجعية للجنة التوجيهية، من بين وظائفها، اعتماد خطة لمواكبة مقاربة النوع الاجتماعي للمشروع، والشروط المرجعية للجنة التنفيذية، والإشراف على تطوير خطة المواكبة.

بشكل رمزي للغاية، خلال الدورة الأولى للجنة التوجيهية للمشروع، التي عقدت في 4 مايو 2018، تمت مناقشة إمكانيات تنسيق إجراءات المشروع مع هيئة الإنصاف ومكافحة جميع أشكال التمييز. على الرغم من أن هذه الهيئة لا تعمل دائماً، إلا أن مجموعة العمل المشتركة للمكون 1، والتي تعمل على إصدار توصيات قانونية بشأن التمييز، تلعب دوراً مهماً. في الواقع، بعض توصيات المجموعة موجهة نحو دمج تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس في تنفيذ هيئة الإنصاف ومكافحة جميع أشكال التمييز، لأن مهمتها الرئيسية هي مكافحة التمييز ضد المرأة.

ركزت أشغال مجموعة عمل المكون 1 على تحليل الإطار التشريعي الوطني ونقاط القوة والتحديات فيما يتعلق بمكافحة التمييز العنصري. وشملت تحديد المعايير التمييزية تجاه المهاجرات وكذلك التجارب التي من شأنها أن تسلط الضوء على كيفية معالجة التمييز المتعدد الجوانب بشكل قانوني على أساس العرق والأصل الإثني والجنس.

بالإضافة إلى ذلك، تمت توعية لجنتي العمل في المكونين 3 و 5، وهما الهيئتان المكلفتان بتقديم المشورة ومواكبة الإجراءات فيما يتعلق بالتدريب والاتصال على التوالي، بشكل خاص بأهمية تعزيز مكافحة تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في نشر الأنشطة المتعلقة بها¹⁶³. استفادت اللجنتان في أبريل 2021 ويناير 2022 على التوالي، من عرض تقديمي عن خطة عمل النوع الاجتماعي والطريقة التي أدمج بها المشروع نهج النوع الاجتماعي في مجالات التدريب والتواصل.

وأخيراً، بُذلت جهود كبيرة لتعزيز مشاركة المرأة في هيئات الإدارة المختلفة. في هذا الإطار، فقد تم التخطيط لإشراك نقاط الاتصال الجنسانية للوزارات والمؤسسات الشريكة للمشروع في أماكن التبادل من أجل تعزيز خبراتهم المؤسسية وخلق نقاش حول التمييز المتزايد حسب مسألة الأصل العرقية / الإثني والجنس.

2.3.8. الأدوات والممارسات الجيدة من حيث تقاطع التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين في نشر أنشطة المشروع

أ - أدوات لإدماج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة

تم ضمان تكامل تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس وكذلك تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال سلسلة من الأدوات التي طورتها الشريكات والشركاء وصادقوا وصادقوا عليها. تم توزيع هذه الأدوات، والتي تم تلخيصها على النحو التالي، على الأشخاص المسؤولين والمسؤولين عن مختلف مكونات المشروع.

الأداة 1: قوائم مرجعية لدمج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين

تم وضع قوائم مراجعة جديدة، والتي تحتوي على أسئلة محددة لضمان معالجة تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في الأنشطة، وإتاحتها للفرق التقنية وشريكات وشركاء المشروع اعتباراً من أكتوبر 2020. أصبحت كل هذه القوائم حالياً أداة مرجعية لدمج نهج النوع الاجتماعي في تخطيط الأنشطة وتنفيذها ومواكبتها¹⁶⁴.

163 تلعب لجان العمل دوراً استشارياً. تتمثل مهمة هذه اللجان في ضمان جودة المحتوى التقني للأنشطة والمنتجات (التحليل، والمقترحات، وما إلى ذلك) وتسهيل التنسيق مع المشاريع الجارية الأخرى. وهي تتألف من الإطار التقني للمشروع، فضلاً عن خبرات وخبراء (من المغرب وأوروبا) في كل مجال وممثلين/ممثلين عن المؤسسات المعنية. دليل إجراءات مشروع «العيش معاً دون تمييز».

164 انظر مجموعة قوائم المراجعة حول دمج النوع الاجتماعي في المشروع في الملحق 1. تتعلق قوائم المراجعة هذه بتكامل نهج النوع الاجتماعي في: 1. تطوير الشروط المرجعية، 2. إعداد الدراسات والبحوث وبعثات المساعدة التقنية 3. إعداد وتقديم التدريب، 4. إعداد وتنظيم الندوات وورش العمل والمؤتمرات، 5. إعداد وتنفيذ الرحلات الدراسية 6. إعداد وتطوير الكتيبات الإرشادية ومجموعات الأدوات، 7. تحديد وإعداد المنح ودعوات المشاريع، 8. إعداد المشاريع التجريبية. 9. التواصل

توصيات بشأن التقاطعية والمساواة بين الجنسين	الغرض من قوائم المراجعة
<ul style="list-style-type: none"> • توافر المهارات والكفاءات • منهجية مقترحة لدمج النوع الاجتماعي 	إعداد الشروط المرجعية
<ul style="list-style-type: none"> • توافر المهارات / الخبرة في نهج النوع الاجتماعي و / أو من حيث التمييز المتقاطع • التعامل في محتوى التدريب مع التمييز المتقاطع على أساس العرق والأصل الإثني والجنس • تقديم أمثلة 	إعداد الدراسات والبحوث وبعثات المساعدة التقنية
	إعداد وتقديم التدريب،
	إعداد وتنظيم الندوات وورش العمل والمؤتمرات
	إعداد وتنفيذ الرحلات الدراسية
	إعداد وتطوير الكتيبات الإرشادية ومجموعات الأدوات،
<ul style="list-style-type: none"> • دمج الجنس و / أو التمييز المتقاطع كمعيار اختيار 	تحديد وإعداد المنح ودعوات المشاريع
	إعداد المشاريع التجريبية
<ul style="list-style-type: none"> • إبراز تجارب النساء • استخدام الشهادات لمعالجة التمييز المتقاطع القائم على العرق والأصل الإثني والجنس في محتوى التدريب 	في التواصل

الجدول 24: قوائم المراجعة التسعة، تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين

الأداة 2: تعزيز لغة شاملة ومحيدة تراعي الفوارق بين الجنسين

أصبح استخدام اللغة الشاملة والمحيدة أولوية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ أنشطة المشروع وممارسة داخل العمل الداخلي لوحدة إدارة المشروع والشريكات والشركاء. تمت صياغة توصيات لإخراج النساء من العتمة، اللاتي غالباً ما يتغيبن عن الخطابات المكتوبة والشفوية، (2019) وتم تنظيمها أخيراً في ورقة (2021)، والتي تم تقاسمها بين الفرق التقنية والشركاء¹⁶⁵.

بذلت جهود كبيرة للتأكد من أن جميع المواد المكتوبة والمعارض الشفوية تستخدم مبادئ اللغة الشاملة التي اعتمدها المشروع. ومع ذلك، لم يتم ذلك دائماً بطريقة منهجية، لا سيما من جانب الخبرة الخارجية والوثائق التي تم وضعها قبل الموافقة على هذه المبادئ. من أجل ضمان الاتساق مع التوصيات المقدمة، تم تنفيذ نظام لمراقبة الجودة مع مراقبة خاصة للمنشورات وترجماتها لجميع الوثائق المنتجة.

الأداة 3: نظام مراقبة الجودة لجمع البيانات المصنفة حسب الجنس والمراعية للنوع

تم تطوير نظام مراقبة الجودة المتعلق بجمع البيانات الكمية والنوعية في عام 2021 وعرضه على الفرق في يناير 2022. هذا النظام له الأهداف التالية:

- ضمان جمع البيانات وإنشاء «الأدلة» لملاء المؤشرات المتعلقة بمعالجة تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين حسب المكون؛
- توضيح نوع المعلومات المطلوبة لاستكمال المؤشرات الكمية والمصنفة حسب الجنس وكذلك المؤشرات النوعية التي تتعلق بالتوصيات / اللقائات التي تتناول موضوع تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين.

يوفر نظام مراقبة الجودة أداة إضافية (مستوحاة من مؤشر المساواة بين الجنسين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) والتي تهدف إلى قياس درجة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في بعض أنشطة المشروع، مع الأخذ في الاعتبار المعايير الخمسة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني¹⁶⁶.

إنشاء نظام لمراقبة الجودة للتحقق من مخرجات المشروع من خلال ضمان تسجيل نهج المساواة بين الجنسين في دليل الإجراءات.

165 انظر الوثيقة الخاصة بمبادئ اللغة الشاملة للمشروع في الملحق 2.

166 انظر نظام مراقبة الجودة لقياس تكامل نهج النوع الاجتماعي في المشروع في الملحق 3.

الأداة 4: عملية تعزيز مشاركة المرأة

كما تم تطوير نهج يهدف إلى تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في إدارة وتنفيذ الأنشطة من خلال أوراق تحتوي على توصيات محددة لكل هدف من أهداف المشروع، وهي 167:

- النساء في فريق إدارة المشروع ؛
- النساء في اجتماعات تنسيق مجموعات العمل مع المؤسسات والوكالات والمنظمات الشريكة في المشروع ؛
- النساء في المساعدة التقنية ؛
- النساء كمتحدثات ومنسقات ومراسلات في الأحداث ؛
- النساء كمنسقيات من الأنشطة ؛
- النساء في أدوات الاتصال

الجدول 25: أوراق حسب هدف مشروع تعزيز مشاركة المرأة

في الممارسة العملية، وضع المشروع تدابير محددة لتعبئة النساء في الأنشطة كخبيرات ومتحدثات، ولا سيما النساء ذوات الخبرة في مجال تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين. كما بذل المشروع جهوداً لإشراك النساء كمشاركات في الفعاليات، من خلال دعوتهم مباشرة أو من خلال الإشارة في الدعوات إلى أهمية إشراك النساء في تمثيل المنظمات والمؤسسات المدعوة.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم الإجراءات المتعلقة بإبراز دور المرأة في أدوات الاتصال في القسم 8.3.6.

الأداة 5: إنشاء قاعدة بيانات بخبرة في تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين

تم إثراء قاعدة بيانات المشروع في عام 2020 وتحديثها في عام 2021 من خلال دمج الخبرات في مجالات تقاطع التمييز و / أو المساواة بين الجنسين، سواء كن مستقلات أو يعملن ضمن المؤسسات الشريكة والمؤسسات و / أو المنظمات الوطنية والدولية الأخرى (منظمات المجتمع المدني، الأمم المتحدة، منظمات التعاون، إلخ). كان الهدف من قاعدة البيانات هذه سرد وتعبئة الخبرات حول تقاطع التمييز في الأحداث التي ينظمها المشروع بالإضافة إلى المساهمة في نشر أوسع لأعمال المشروع وفي جمع النساء كمشاركات.

ب - الممارسات الجيدة لإدماج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في تنفيذ الأنشطة

تمت ملاحظة تطور واضح منذ تصميم وإطلاق المشروع في معالجة تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس والمساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من أن المشروع أدرج في عنوانه «البعد الجنساني» وينص على تعزيز هذا النهج عدة مرات، لم يتم التخطيط لمعالجة تقاطع التمييز. وبالفعل، فإن الإشارات الأولى المتعلقة بالتمييز ضد المهاجرات كانت تتعلق حصرياً بالتمييز الجنسي والأسئلة المتعلقة بمقاربة النوع، ومشاركة المرأة. ومع ذلك، وبعد التفكير من قبل الفريق التقني وشركاء المشروع، زادت التوصيات لتعميق التقاطع بين التمييز وتوجهت الجهود نحو حشد الخبرات لتعزيز المعرفة حول كيفية التعامل مع هذا الموضوع.

يمكن تلخيص الممارسات الجيدة التي نفذها المشروع في مجال التعامل مع التمييز المتقاطع على النحو التالي:

ممارسة جيدة 1. شهادات النساء المهاجرات المشاركات في الأحداث، إبراز مفهوم التقاطع بشأن التمييز

على الرغم من أن الهدف من المشروع كان المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وليس الساكنات والسكان المهاجرين بشكل مباشر، فقد أتاحت لهم/هم الفرصة للمشاركة في بعض الأنشطة مثل «ورشة عمل التوعية لتنفيذ خطة الاتصال التي نظمت في آيت عميرة في سبتمبر 2021»، «الاجتماع بين الجماعات المحلية والجمعيات والأخصائيات والأخصائيين في إقليم مرسية وتلك الموجودة في منطقة سوس ماسة، الذي عقد أيضاً في آيت عميرة في نوفمبر 2021» أو «اللقاء بين الإعلاميات والإعلاميين والمهاجرات والمهاجرين في المغرب حول الموضوع: أي مستقبل للعيش مع المهاجرات والمهاجرين في المغرب؟ المنعقد في 16 سبتمبر 2021 في طنجة» التي أقيمت في هذه الأماكن من الممكن إظهار التمييز الذي يواجهه كنساء

ومهاجرات والذي يؤثر بشكل خاص على التحرش في الأماكن العامة، وكذلك الرعاية الطبية عندما يتعلق الأمر بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وخاصة بالنسبة للنساء الحوامل والنساء في وضعية هشاشة. كما مكنت الشهادات من إظهار أوجه القصور من حيث مراعاة الاحتياجات الخاصة للمهاجرات من جانب السياسات العامة وكذلك غياب معالجة وسائط الإعلام للموضوع.

ممارسة جيدة 2: حشد الخبرات وتبادل التجارب حول تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في الأحداث

بذل المشروع جهدًا كبيرًا فيما يتعلق بالتنبؤ وتحديد وتعبئة المؤسسات والمنظمات والجمعيات التي تدمج تقاطع التمييز و / أو المساواة بين الجنسين في عملها خلال الأحداث المنظمة حول مواضيع مختلفة تتعلق بمكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والأجانب.

وهكذا، تم حشد دائرة المساعدة والتوجيه لضحايا التمييز العنصري أو العرقي التابع لمجلس القضاء على التمييز العنصري أو الإثني في إسبانيا خلال تبادل «الخبرات الإسبانية في مجال التواصل والتعاون لمكافحة التمييز العنصري والعرقي والعنصرية وكره الأجانب والأجانب»، الذي عقد في 28 أبريل 2021. أتاح تقديم هذه الخدمة إظهار آلية عامة إقليمية لتحديد التمييز المتعدد الجوانب والتعامل معه. في الواقع، قدمت الخدمة كيفية تعاملها مع التفاعل بين النوع الاجتماعي والجوانب الأخرى للهوية (مثل العرق أو الوضع الاجتماعي أو الدين أو الإعاقة) بدءًا من تسجيل «الخصائص الشخصية» أو «أسس التمييز» الأخرى التي قد تتفاعل في الحالة التي تم تحليلها في مرحلة جمع البيانات. كما جعل من الممكن إظهار رعاية الشخص الذي تم تحديده على أنه ضحية للتمييز المتقاطع وهذا: أ) من خلال إيلاء اهتمام خاص للضعف الذي تضيفه الخصائص الشخصية التي تتفاعل أو تتقاطع (على سبيل المثال، العرق أو الأصل الإثني والجنس) ب) تكييف منهجية الاستجابة والتدخل لاحتياجات الضحايا، ج) محاولة تطبيق المعايير الأوروبية والدولية بشأن التقاطعية.

علاوة على ذلك، شاركت شبكة المساواة الأوروبية إكسبورت في الحلقة الدراسية عبر الإنترنت «هيئات المساواة في أوروبا: الوظائف والتحديات» التي عقدت في 12 مارس 2021. أتاح عرضه تسليط الضوء على الإجراءات التي اتخذتها هيئات المساواة في أوروبا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز المتقاطع (حسب العرق والأصل الإثني والجنس)، لتوفير أدلة لتحديد هذا النوع من التمييز وتحسين مساعدة الضحايا وإظهار أهمية بناء القدرات المؤسسية في هذا الموضوع. بعد هذه الحلقة الدراسية، خطط الفريق العامل المشترك للمكون 1، المسؤول عن مراجعة المعايير القانونية، لدمج تجربة إكسبورت في أعمال التفكير الخاصة به لمعالجة موضوع تقاطع التمييز.

وأخيرا «اليوم الدراسي حول تبادل الخبرات في مجال التشريعات المناهضة للتمييز وخاصة التمييز العنصري: ما هي الممارسات الجيدة؟» الذي عقد في 31 مارس 2022، تضمن عرضًا تقديميًا محددًا حول المعالجة التشريعية للتمييز المتقاطع حسب العرق والأصل الإثني والجنس. سمح هذا العرض للمشاركات والمشاركين بالعودة إلى أصل المفهوم، ومعرفة معالجة هذا التمييز داخل الأمم المتحدة والأطر الإقليمية لأوروبا وأمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى عرض أحكام قضائية اعترفت بالتمييز المتعدد والمتقاطع. هذا الاجتماع، الذي كان يهدف إلى عرض التجارب الدولية في مجال منع ومكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والتمييز، ووضع توصيات للآطار المعياري المغربي، قدم منصة على الإنترنت سمحت بجمع البيانات حول مشاركة جميع المؤسسات المغربية في مناهضة التمييز المتعدد الجوانب، والتركيز على الدور الذي يمكن أن تلعبه هيئة الإنصاف ومكافحة جميع أشكال التمييز في هذا الصدد.

ممارسة جيدة 3: بحث في المعالجة القانونية لتقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين.

ركزت جهود المشروع أيضًا على البحث والدراسة في معالجة التمييز المتقاطع في سياقات مختلفة بالإضافة إلى أهمية دمجها في الخطابات وأنشطة المناصرة التشريعية في المغرب لمحاربة التمييز والعنصرية.

التقرير المتعلق بـ «تحليل معايير وتوصيات المنظمات الدولية والإقليمية والاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة التمييز ضد الساكنات والسكان المهاجرين والعنصرية وكرهية الأجانب والأجانب»، الذي أعد في عام 2020، وأدرج في حججه إشارات إلى تقاطع التمييز فضلًا عن التمييز على أساس الجنس. في الواقع، حلل التقرير المعيار الدولي لحماية الساكنات والسكان المهاجرين من التمييز والعنصرية وكره الأجانب والأجانب من خلال تقييم نقاط الضعف والقوة في الآليات التي وضعتها البلدان المتأثرة بالدراسة، من خلال دمج معالجة هذا النوع من التمييز في توجيهات الاتحاد الأوروبي وكذلك في قرارات البرلمان الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، حلل التقرير الأطر القانونية لمكافحة التمييز بين الجنسين في البلدان التي شملتها الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تقرير «التحليل المقارن للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالتمييز في أوروبا وكندا (الذي أُجري في عام 2021)» الذي أُعد كجزء من معيار لإجراء دراسة استقصائية مماثلة في المغرب، قد نظر أيضًا في التمييز على أسس مختلفة، بما في ذلك التمييز

المتعدد الجوانب. في الواقع، هذه الدراسة، التي هدفت إلى مقارنة مفهوم التمييز في الدراسات الاستقصائية التي أجريت في أوروبا وكندا، تم تضمينها في تلك الدراسات الاستقصائية التي دمجت إجراءات التعامل مع التمييز المتقاطع، مع إيلاء اهتمام خاص لترسيم الحدود والتمثيل المفرط للأقليات المعرضة للتمييز، بما في ذلك النساء من هذه المجموعات. كما أتاحت الدراسة إمكانية وضع توصيات لإدماج التمييز المتعدد الجوانب في الدراسات الاستقصائية، وهي: (أ) إدراج الموضوع في الاستبيان وإقامة روابط بين الأسئلة للإحالة المرجعية إلى أبعاد التمييز؛ (ب) جمع تحليل التجارب الملموسة للتمييز من خلال ملاحظة تفعيل أسس التمييز المختلفة.

3.3.8. تعزيز المهارات والكفاءات في تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين.

تم توفير تقوية المهارات والكفاءات من خلال مختلف مكونات المشروع (المكون 3 الموجه للمؤسسات العامة، والمكون 4 للمجتمع المدني والمكون 5 للصحفيات والصحفيين)، وكذلك من خلال المحور 3 من خطة عمل النوع الاجتماعي المتعلقة بالتدريب ومن خلال محور مستعرض في الارتباط بتقوية قدرات الفرق التقنية للمشروع.

تم تنفيذ إجراءات بناء المهارات والكفاءات من خلال جلسات محددة حول قضية دمج النهج الجنساني وكذلك في الدورات التدريبية المتعلقة بمكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والأجانب التي تضمنت موضوع التمييز المتعدد الجوانب. تم تنظيم خمس فئات من جلسات تقوية القدرات، وهي:

تقوية المهارات والكفاءات 1: تدريب الفريق التقني وشركاء المشروع على نهج النوع الاجتماعي والتقاطع

استعاد الفريق والمؤسسات الشريكة في المشروع من إجراءات تدريبية حول المساواة بين الجنسين (ما مجموعه 43 ساعة) والتي تم تنظيمها حول المواضيع التالية:

- مقدمة لمقاربة النوع (أكتوبر 2019)؛
- مقاربة النوع في تنفيذ المشروع (يوليو 2020)؛
- التخطيط والميزانية المستجيبان للنوع الاجتماعي (أكتوبر 2020)؛
- الرصد والتقييم المراعي للنوع الاجتماعي (فبراير 2021).

تمت معالجة مسألة تقاطع التمييز لأول مرة خلال ورشة العمل في يوليو 2020، مما ساعد على إثارة الاهتمام بمعالجة هذا الموضوع بشكل أعمق. وبالتالي، فقد اعتُبر ذلك من أولويات التدريب من قبل 83% من الأشخاص اللواتي الذين أجبن وأجابوا على استبيان شاركته وحدة إدارة المشروع في الربع الأخير من عام 2020 بشأن تحديد الاحتياجات التدريبية.

تم دمج تقاطع التمييز حالياً في إجراءات بناء القدرات للفرق التقنية والمؤسسات الشريكة للمشروع. تم وضع مقاربة أولى للموضوع أثناء تنظيم 8 جلسات تدريبية تم تنظيمها بين يناير وأبريل 2021 (ساعتان لكل جلسة، إجمالي 16 ساعة)، مما سمح للمشاركات والمشاركين ببناء وتفكيك المفاهيم الأساسية حول الموضوعات التالية:

1	2	3	4	5	6	7	8
21 يناير	18 فبراير	04 مارس	25 مارس	31 مارس	15 أبريل	21 أبريل	29 أبريل
لعبة المساواة	دور المرأة والرجل، استخدام الوقت وتوزيعه،	معوقات مشاركة المرأة في الفضاء العام	الطابع الذكوري أو الرجولة	الصور النمطية والتمييز	النوع - التواصل الحساس،	العنف ضد المرأة	تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس.

الجدول 26: الإطار الزمني وموضوعات جلسات التدريب على تعزيز المساواة بين الجنسين

تقوية المهارات والكفاءات 2: دمج تقاطع التمييز في التدريب على العنصرية للفرق التقنية والشركاء

تناولت الدورة التدريبية المعنونة «منع وتحديد ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب والأجانب ضد النساء والرجال المهاجرين في المغرب»، التي أجرتها جامعة سالامانكا بين شهري مايو ويوليو 2021 عبر الإنترنت (30 ساعة في المجموع)، موضوع تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس بطريقة عرضية.

وقد قدم هذا التدريب، الذي كان يهدف إلى تعزيز قدرات الأفارقة والشريك والشركاء في المواضيع المتعلقة بالعنصرية وكره الأجانب والأجانب، للمشاركين والمشاركات والمشاركين أصل مفهوم «التقاطعية» ومعالته داخل الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. كما ساهمت في تحديد حالات التمييز المتقاطع (من خلال الأمثلة) ومناقشة المقاربات والمشكلات للتعامل مع الموضوع. كما أتاح أخيراً إظهار أهمية جمع البيانات وعرضها وتحليلها لتحديد التمييز المتعدد الجوانب والتعامل معه في عملية بناء السياسات العامة.

تقوية المهارات والكفاءات 3: دمج تقاطع التمييز في التكوين على العنصرية ضد المؤسسات العامة

ساهم المكون 3 من المشروع، والمتعلق ببناء الكفاءات والقدرات لدى المؤسسات العامة، في دمج تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس والمساواة بين الجنسين، في أدوات التدريب، وكذلك في تنشيط الجلسات¹⁶⁸.

وهكذا، فإن خطة التدريب الموجهة للمدربات والمدربين (الموظفات والموظفين العموميين) اللواتي والذين استفادوا واستفادوا من التدريب في 2021-2022، بهدف التعميق في مجالات منع ومكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والأجانب تجاه الساكنات والسكان المهاجرين، أدرجت تقاطع التمييز والبيانات المصنفة حسب الجنس في محتواها. من حيث المحتوى، تناولت مجموعة الوحدات بشكل مباشر أو غير مباشر تقاطع التمييز وتسلط الضوء على الوضع الخاص للمهاجرات. تقدم الوحدة 2 بالتفصيل مسألة التقاطع من وجهة نظر قانونية من خلال وصف كيفية معالجة المعاهدات الدولية للموضوع وباقتراح تمارين عملية على التمييز الذي تواجهه النساء المهاجرات.

بالإضافة إلى ذلك، كجزء من تنفيذ 10 مشاريع تجريبية مع المراكز التعليمية بقيادة الطلاب (2022)، والتي تهدف إلى زيادة الوعي ومنع ومكافحة التمييز العنصري، تم إيلاء اهتمام خاص لمقاربة النوع الاجتماعي¹⁶⁹. من خلال مناقشات الألعاب وورش العمل، عمل التلميذات والتلاميذ والفتيات والفتيان والمواطنات والمواطنون والأجانب على تفكيك الأدوار الاجتماعية للجنسين والعيش معاً حول مواضيع مثل «هل يمكن للفتيات والفتيان لعب نفس الألعاب؟» أو «هل تعامل المعلمات والمعلمون البنات والأولاد بنفس الطريقة؟». كما تمت تغطية تفكيك القوالب النمطية الجنسية (خاصة فيما يتعلق بموضوع المقاومة الجسدية للرجال) في ورش العمل. وفي إطار نفس العمل، تم التخطيط لأساليب محددة لتعميق تقاطع التمييز.

تقوية المهارات والكفاءات 4: دمج تقاطع التمييز في التدريبات على العنصرية ضد منظمات المجتمع المدني

ي إطار المكون 4، ساهم تدريب منظمات المجتمع المدني بشأن العنصرية وكرهية الأجانب والتمييز العنصري، الذي نُفذ في عام 2022، في تفكيك القوالب النمطية العنصرية والتمييز على أساس الجنس، وتعزيز قيم المساواة بين الجنسين، والتعامل مع التمييز المحدد الذي تواجهه المرأة مع التركيز على تقاطع التمييز. كما ساهم هذا التدريب في المشاركة المتساوية للمرأة والرجل.

تقوية المهارات والكفاءات 5: دمج تقاطع التمييز في التدريب على العنصرية ضد الصحفيات والصحفيين

تمت جدولة تدريب خاص للصحفيات والصحفيين (المكون 5)، لكن لم يتم تنظيمه بعد. ومع ذلك، استفادت المجموعة من جلسات النقاش المختلفة، طوال فترة تنفيذ المشروع، والتي تناولت دمج مقاربة النوع والتمييز المتقاطع في المقاربة الإعلامية.

168 النهوض بمهارات وكفاءات الإدارات العامة وتقويتها: المساعدة الاجتماعية والمجتمع التعليمي (الطالبات والطلاب والمعلمات والمعلمون والموظفات والموظفون الإداريون وأمهات وآباء الطلاب)، والعدالة (القاضيات والقضاة والمدعيات والمدعون العامون والعاملاتو العاملون القانونيون)، وإنفاذ القانون (ضابطات وضباط الشرطة والدرك الملكي) والصحة، من حيث منع العنصرية وكرهية الأجانب والأجانب.

169 وتقع المراكز العشرة في مناطق طنجة تطوان الحسيمة؛ منطقة الشرق؛ الدار البيضاء سطات

4.3.8. تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في التنظيم الإداري والموارد البشرية

ما مجموعه 30 شخصاً، من بينهم 15 امرأة، هم جزء من فريق المشروع. يتم تقسيم النساء بين الفريق التقني لوحدة إدارة المشروع وبين فريق الدعم التقني المتعاقد معه على أساس قصير الأجل وعرضاني، وبين الموارد الدائمة داخل الوكالة الإسبانية للتعاون الخارجي من أجل التنمية، والمؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسة العامة، والمرصد الإسباني للعنصرية وكرهية الأجانب والأجانب، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووزارة المنتدبة لدى وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغربيات والمغاربة المقيمين بالخارج.

كما كانت المرأة حاضرة بشكل كبير في مناصب صنع القرار. في الواقع، منذ سبتمبر 2020، تم ضمان تنسيق وحدة إدارة المشروع من قبل امرأة لديها المهارات والكفاءات والخبرة في مقاربة النوع الاجتماعي (حتى لو لم يكن هذا معياراً محدداً مسبقاً في الشروط المرجعية للوظيفة). بالإضافة إلى ذلك، تشغل النساء مناصب صنع القرار على مستوى المؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسة العامة والمرصد الأسباني للعنصرية وكرهية الأجانب والأجانب.

شارك الفريق التقني بأكمله والشريكات والشركاء في الدورات التدريبية التي نظمها المشروع حول تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين واكتسبوا المعرفة اللازمة لضمان مراعاة المساواة بين الجنسين ومنظور تقاطع التمييز على مستواهن/هم.

بالإضافة إلى ذلك، كان ثلاث مساعدات تقنيات لشؤون النوع (أبريل - نوفمبر 2019، مايو 2020 - يونيو 2021 و يونيو 2021 - يونيو 2022)، وهن من النساء، مسؤولات عن تطوير وتنفيذ ومواكبة خطة عمل النوع الاجتماعي لإجراء التدريب وتطوير وضمان تنفيذ أدوات لتعزيز تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين (قوائم المراجعة، اللغة الشاملة، نهج مشاركة المرأة، إلخ).

في هذا السياق، تم تنفيذ ديناميكية العمل التعاوني بين الأشخاص المسؤولين والمسؤولين عن المكونات (لا سيما أعضاء وحدة إدارة المشروع، والمؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسة العامة، والمرصد الإسباني للعنصرية وكرهية الأجانب والأجانب، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان)، ونقطة الاتصال الجنسانية والمساعدة التقنية وللنوع الاجتماعي. ينعكس هذا التعاون، أولاً وقبل كل شيء، في دمج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في وثائق التخطيط للمشروع على المستوى الكلي (التخطيط السنوي، التخطيط الشهري، إلخ)، وبالتالي على مستوى الأنشطة. في الواقع، أصبح التكامل الشامل لتقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين منهجياً على مستوى تصميم الأنشطة وتنفيذها (مذكرات ومنتجات إطار العمل) وتم خلق دائرة للتحقق، تضم مركز تنسيق شؤون النوع الاجتماعي والمساعدة التقنية للنوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تم أخذ دمج مقاربة النوع الاجتماعي في الاعتبار أيضاً كمعيار لمراقبة الجودة للتحقق من الإنجازات وسداها.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل ضمان مهارات وكفاءات محددة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار الخبرة الفردية والمساعدة الفنية المعينة لتنفيذ الأنشطة، فقد تقرر تضمين عروض الاختصاصات شرط الإمام بالموضوع. ومع ذلك، من الناحية العملية، لم تكن هذه المهارات والكفاءات كافية لأن الموضوع لم تتم تغطيته حقاً أو تم تقديمه بطريقة سطحية.

أخيراً، يحتوي المشروع على دليل إجراءات داخلي يدمج نهج النوع الاجتماعي أو الجنساني على مستويات مختلفة. أولاً وقبل كل شيء، يصف دور المساعدة الجنسانية ويدمج تعزيز المساواة بين الجنسين في المبادئ التي وجهت تصميم الدليل، لا سيما فيما يتعلق بإجراءات إدارة الأنشطة، ونظام الرقابة - جودة النوع الاجتماعي للتحقق من المخرجات وتدابير محددة لتسهيل المصالحة الأسرية.

5.3.8. دمج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في نظام المراقبة والتقييم.

تم تطوير وإثراء نظام رصد وتقييم المشروع باتباع مبادئ التعامل مع تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين ومن خلال التعاون الوثيق بين المساعدة التقنية في تقنيات المراقبة والمساعدة في مجال النوع الاجتماعي.

أسفرت النتيجة الرئيسية لهذا التعاون عن بناء نظام مراقبة يتميز بما يلي: (أ) المؤشرات الكمية، والتي تتوقع ترقية 50% من النساء في جميع الأنشطة، و (ب) من خلال مؤشرات نوعية تتعلق بالطريقة التي يتم بها يتم تناول تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين.

يتم تعزيز نظام المراقبة من خلال أداة مراقبة الجودة التي تتعلق بالنهج لضمان جمع البيانات والأدلة لملاء المؤشرات (والذي تم تقديمه في القسم 8.2.2). بالإضافة إلى ذلك، تم دمج قسم «مراقبة النوع الاجتماعي» في النشرات الأسبوعية وتقارير المراقبة، من أجل ضمان إبراز الإجراءات المنفذة من حيث تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين.

علاوة على ذلك، تم تطوير تقييم منتصف المدة للمشروع، والذي تم إجراؤه بين شهري سبتمبر ونوفمبر 2021، وفقاً لمبادئ التقييمات المراعية للنوع الاجتماعي وفي النهاية تم إصدار التوصيات التالية:

توصية خاصة	توصية عامة
ضمان معالجة التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس كمحتوى للمواد والأدوات التدريبية	توصية التدريب 2
ترتيب أولويات العمل لصالح تمكين النساء المهاجرات ومنظماتهن للمشاريع المستفيدة من صندوق الدعم.	التوصية 3 بخصوص رسملة عمل منظمات المجتمع المدني
إشراك المساعدة التقنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي ونقطة الاتصال الجنسانية في جميع الأنشطة منذ البداية؛ الإشارة في جميع الوثائق إلى تكامل نهج المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وأن عدم دمج هذه الأساليب سيجعل المنتجات باطلة؛ المطالبة بالتوفر على مهارات وكفاءات في النهج الجنساني عند اختيار فرق الخبراء والخبراء أو الفرق أو المساعدة التقنية أو مكاتب التصميم، تخصيص لحظة استراتيجية لمراجعة المنتجات من منظور جنساني (وليس في النهاية) بحيث يمكن دمج التوصيات وإجراء التغييرات.	التوصية 5 بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المنتجات

الجدول 27: توصيات تقييم منتصف المدة للمشروع من حيث تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين

سيتم أيضاً إجراء تقييم نهائي قبل تاريخ الانتهاء من المشروع (المقرر في أغسطس 2022) باتباع نفس النهج ومبادئ دمج النوع الاجتماعي في معايير التقييم، والتي ستنجح توصياتها إعادة توجيه إنجازات المشروع من تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين.

6.3.8 دمج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في عنصر الاتصال.

خطة الاتصال المؤسسي ومبادئ النوع الاجتماعي

يحتوي المشروع على خطة اتصالات مؤسسية تم تطويرها وفقاً لمبادئ تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما يتوافق مع المحور 6 من خطة العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي، والذي يتعلق بعنصر الاتصال. تم تنفيذ المرحلة الثانية من خطة الاتصال المؤسسي (2021) بدعم من مركز تنسيق النوع الاجتماعي في وحدة إدارة المشروع في ورشتي عمل تم تنظيمهما على التوالي في يوليو وديسمبر 2021. وتميز هذا الدعم بتقديم عرض لأدوات ومبادئ المشروع لدمج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتواصل.

- تعزيز المشاركة المتساوية بين المرأة والرجل خلال الأحداث وأعمال الاتصال؛
- التأكيد على شهادات النساء ونجربة النساء، وخاصة المهاجرات، في الرسائل التي يتم نشرها؛
- مكافحة عدم إعادة إنتاج القوالب النمطية الجنسانية في رسائل الاتصال المنشورة؛
- إنتاج رسائل اتصال بلغة شاملة ومحايدة من حيث الجنس.

الجدول 28: مبادئ دمج النوع الاجتماعي في عنصر الاتصال بالمشروع

تم توفير مراقبة النوع الاجتماعي في إنتاج المواد الإعلامية (القصص ومقاطع الفيديو والمدونات الصوتية وما إلى ذلك)، والموقع الإلكتروني والوثائق المرئية للمشروع (كتيب، ميثاق رسومي، إلخ). في الواقع، تم إيلاء اهتمام خاص لإبراز دور المرأة، واستخدام لغة شاملة، وتفكيك التمييز والقوالب النمطية التي تؤثر على النساء المهاجرات بطريقة معينة. هذه المواد الإعلامية المختلفة متوفرة على فيسبوك: <https://www.facebook.com/VESD20>، انستغرام: <https://www.instagram.com/v.e.s.d>، وتويتر: <https://twitter.com/vesd>

بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير وتوزيع مواد محددة بشأن تعزيز مكافحة تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس، وكذلك عن الخبرة الجماعية للمرأة في العيش معاً، وذلك بمناسبة اليوم الدولي لحقوق المرأة في مارس 2022.

تصميم فيديو الصور المتحركة على تقاطع التمييز https://www.facebook.com/VESD20/videos/1015081602725873
منشور حول الاحتفال باليوم العالمي لحقوق المرأة مع تسليط الضوء على قصص النساء اللواتي تناولن قضية التمييز المتقاطع. https://www.facebook.com/VESD20
قصة عن التجربة الجماعية للمرأة والعيش معًا https://www.facebook.com/VESD20/videos/661954841590727

الجدول 29: تقاطع التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين في القصة وفيديو الصور المتحركة اللتين/اللتين تم تطويرهما بمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة 2022

لذلك اكتسب جمع شهادات النساء الأولوية، وكان يُطلب من فريق الدعم التقني وشركات التصوير دائمًا الانتباه إلى تسجيل أصوات النساء. أمثلة من التدوينات الصوتية حول العيش معًا للمهاجرات والمهاجرين في المغرب أو فيديو التوعية في ورشة عمل آيت عميرة (نوفمبر 2021) متاحة أيضًا على فيسبوك وإنستجرام وتويتر.

مجموعة وسائل الإعلام

تم تشكيل مجموعة مكونة من الصحفيات والصحفيين من وسائل الإعلام التقليدية والرقمية ومقرها المغرب وفرنسا والسنغال، كجزء من المكون الخامس من المشروع، بهدف إشراكهم في التفكير في معالجة وسائل الإعلام للهجرة. وتهدف المجموعة أيضًا إلى حشد الخبرات والخبراء في تطوير المنتجات التي تهدف إلى معالجة وسائل الإعلام للهجرة كوسيلة لمنع العنصرية وكرهية الأجانب والأجانب.

تم ضمان دمج مقاربة النوع الاجتماعي داخل هذه المجموعة، أولاً، من خلال مشاركة النساء (كمستفيدات وصاحبات مصلحة)، وبعد ذلك، من خلال تشجيع تحديد الرسائل التي تكافح عدم المساواة بين الجنسين، ولا سيما بشأن تقاطع التمييز.

شاركت مجموعة العمل المعنية بوسائل الإعلام في لقاءات وتبادلات مختلفة أتاححت إثراء تفكيرها ودمج الخبرات التي تعيشها المهاجرات بشكل عرضاني، وهي:

تكمال مبادئ النوع الاجتماعي في المشروع	الاجتماعات / اللقاءات
أخبرت امرأة مغربية مقيمة في باريس وشاركت في تأليف شريط معين عن الحياة اليومية لامرأة سنغالية، بهدف إبراز تجارب النساء.	الاجتماع الأول للمجموعة سبتمبر 2019
هذا التبادل، الذي تم تنظيمه في إطار اللجنة الخامسة بهدف تعزيز مساحة لتبادل الخبرات حول تحسين المعالجة الصحفية والإعلامية للهجرة، أفاد المجموعة الإعلامية أيضًا. في هذا الإطار، قدم مشروع ينفذه مرصد الإسلاموفوبيا في وسائل الإعلام في إسبانيا، والمخصص للتحليل الدقيق لكيفية تغطية المعلومات حول الإسلام والمجتمعات الإسلامية في وسائل الإعلام الإسبانية، الطريقة التي تجعل وسائل الإعلام في إسبانيا من خلالها الممارسات السلبية في معاملة المسلمات وكرهية الإسلام بين الجنسين. وقد احتسب غير الحكومية، والذي Red Acoge التبادل أيضًا مع تقديم مشروع «الهجرة» لمنظمة سلط الضوء على قلة المعلومات التي تشير إلى وضع المهاجرات أو يأخذ في الاعتبار، فضلًا عن حقيقة أن وسائل الإعلام لا تمثل الواقع و تنوع عمليات هجرة النساء ¹⁷⁰ .	تبادل «الهجرات والاعلام» ديسمبر 2020
حشدت هذه اللقاءات الصحفيات المقيمت في السنغال وفرنسا، اللواتي يعملن بشكل خاص على التمييز ضد المرأة، واللواتي تحدثن عن خطابات بديلة حول الهجرة في وسائل الإعلام، وصعوبات دمج الصحفيات المهاجرات في فرنسا.	اجتماعان حول مسألة «الأخر» والتنوع في وسائل الإعلام التقليدية، يونيو 2021
سمحت هذه الزيارة بمعرفة استراتيجية سياسة المساواة ومكافحة العنف ضد المرأة في بلدية فوينلابرادا والمشاركة في نشاط ضد العنف ضد المرأة بمناسبة يوم ٢٥ نوفمبر، نظمه المجلس النسائي المحلي في البلدية.	زيارة دراسية إلى إسبانيا لمسؤولين ومسؤولين من الإدارة المغربية والإعلاميين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسات أخرى، نوفمبر 2021.

الجدول 30: لقاءات ومبادلات المجموعة الإعلامية التي عززت مشاركة النساء (كمحدثات) ودمجت تجارب النساء

170 تم تنفيذ المشروع بالتعاون مع مؤسسة الفنار والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، وبدعم من المرصد الإسباني للعنصرية وكرهية الأجانب والأجانب.

نتج عن عمل المجموعة وضع توصيات حول الأخلاقيات في المعالجة الإعلامية للهجرة (سبتمبر 2021)، والتي تدمج مكافحة الصور النمطية الجنسية (ولا سيما تجاه النساء المهاجرات)، وتعزيز مكانة المرأة في الهجرة (بما في ذلك الفروق بين الجنسين في أسباب ونتائج الهجرة)، وعرض البيانات المصنفة حسب الجنس.

كما تعاونت المجموعة في تطوير فيلم وثائقي على شبكة الإنترنت يهدف إلى فهم أسباب استمرار أشكال معينة من التمييز والقوالب النمطية ضد المهاجرات والمهاجرين داخل المجتمع المغربي. يهدف الفيلم الوثائقي على شبكة الإنترنت أيضًا إلى العودة إلى السياق التاريخي، من خلال التشكيك في القضايا المشتركة بين بلدان المغادرة والعبور والاستقبال ومن خلال عرض نفسه في الديناميكيات التقنية والثقافية للمغتربات والمغتربين الأفريقيين. كرس خطأ من العمل لمسألة التمييز في الشعر لدى الأشخاص ذوات ذوي البشرة السمراء، بالإضافة إلى تقنيات تبييض البشرة، وهي العناصر التي تؤثر بشكل خاص على النساء. شاركت المساعدة التقنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الاجتماع التحضيري (مارس 2022) من أجل مشاركة مبادئ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاتصالات المشروع وتعميق كيفية تعزيز عرض تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين من خلال جمع الشهادات. مع إدراج مواضيع تتعلق بتقاطع التمييز، حرص إنتاج هذا الفيلم الوثائقي على الويب أيضًا على كسر القوالب النمطية الجنسية والعنصرية المستنسخة تقليديًا في وسائل الإعلام المرئية، ولا سيما من خلال تجنب وضع النساء ذوات البشرة السوداء في دور الضحايا، وكذلك في الأدوار المخصصة تقليديًا للمرأة.

رفع مستوى الوعي حول التعايش والعنصرية وكره الأجانب والأجانب.

أقيمت للتو ورشة عمل مسرحية للمضطهدات بين المغربيات والمهاجرات (مارس 2022) بالشراكة مع مؤسسة الشرق - الغرب، والتي تهدف إلى إنتاج مسرحية سُنْدم في يونيو أو يوليو كحملة توعية حول العيش معًا والعنصرية وكره الأجانب والأجانب. سيتم أيضًا إنتاج مقطع فيديو للتجربة للبحث.

7.3.8. إقامة شراكات لتعزيز المساواة بين الجنسين.

تم تنفيذ العمل التعاوني بين منظمات المجتمع المدني المغربية لتعزيز المساواة بين الجنسين وجمعيات وحركات النساء المهاجرات في المغرب من خلال المشروع لتنسيق دمج حقوق النساء المهاجرات في أنشطة المناصرة التي تقوم بها جمعيات النساء المهاجرات. حقوق المرأة.

تم إطلاق هذه الديناميكية في اليوم العالمي للمرأة 2022، من خلال تنظيم ندوة حول العمل الجماعي للمرأة لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين والتمييز العنصري (عقدت في 10 مارس في الرباط). أتاحت هذه الندوة، التي تضمنت مشاركة ممثلات وممثلين للمجتمع المدني حول تعزيز حقوق النساء والرجال المهاجرين وكذلك حقوق المرأة، مناقشة التمييز الذي تواجهه المهاجرات في البلاد (التمييز المتعدد الجوانب، والعنف، والوصول للحقوق، والتمكين، ...) وفتح النقاش لتعزيز العمل الجماعي. كانت هذه الندوة أيضًا فرصة لعرض التقدم المحرز في المشروع في مكافحة تقاطع التمييز.

ومن المقرر إجراء متابعة عملية في مايو 2022 من خلال تنظيم اجتماع جديد يهدف إلى دعم وتعزيز التبادلات المتعلقة بقضايا العنصرية وكرهية الأجانب والتمييز العنصري وعدم المساواة بين الجنسين، وخاصة تجاه النساء المهاجرات في المغرب. الهدف هو إنشاء منتدى مستدام بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والهيئات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، حشد المشروع الجمعيات النسائية و / أو التجمعات النسائية في أحداث أخرى، مثل الإجراءات مع المهاجرات في آيت عميرة، وفي الأحداث التي شاركت فيها الصحفيات.

أخيرًا، حشد المشروع أيضًا الخبرات داخل المؤسسات والمنظمات ذات الممارسات الجيدة فيما يتعلق بدمج نهج النوع الاجتماعي في المشروع، وبشكل أكثر تحديدًا من حيث تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين. تمت مشاركة هذه الخبرة في مختلف الاجتماعات والتبادلات والفعاليات التي تم تنظيمها في جميع أنحاء المشروع، إما عبر الإنترنت أو وجهًا لوجه.

9. استنتاجات وتوصيات لتعزيز العمل على تقاطع التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال الهجرة

الاعتراف بالتمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس هو موضوع يتواجد بشكل متزايد على جداول أعمال المناقشات والمؤسسات على المستوى الدولي. في الواقع، تدمج المؤسسات والمنظمات ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال العنصرية في انعكاسها عبور المساواة بين الجنسين، والعكس صحيح، مما يسلط الضوء على الصعوبات المحددة التي تواجهها النساء المهاجرات من أصل عرقي وإثني معين، ويواجهن أسئلة مختلفة من الاندماج في البلدان المضيفة (الصحة، التعليم، العمل، الإيجار، إلخ) بسبب ظروفهم كنساء ومهاجرات.

وهكذا بذل مشروع «العيش معاً بدون تمييز» جهوداً كبيرة لجمع وتحليل الخبرات حول التعامل مع التمييز متعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس على المستوى الدولي والسماح بإثراء المناقشات حول سبل معالجة هذه المشكلة في المغرب. في الواقع، لدى المغرب إطار مرجعي معياري ومؤسسي فيما يتعلق بالتمييز والمساواة بين الجنسين، مما يشكل فرصة حقيقية لاستكشاف وتعزيز التلاقح المتبادل للنهج الجنساني في مجال التمييز ومكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والإجانب. بالإضافة إلى ذلك، يعد تفعيل هيئة الإنصاف ومكافحة جميع أشكال التمييز ميزة إضافية.

لتعزيز التفكير في كيفية التعامل مع التمييز المتعدد الجوانب، حشد المشروع بشكل خاص الخبرات والممارسات الجيدة على المستوى الدولي وأجرى رصدًا وثيقًا لضمان دمج هذا النوع من التمييز في نشر أنشطته (انعكاسات مجموعات العمل، التدريب والدراسات والأبحاث والأدوات والدعم الإعلامي فيما يتعلق بمكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والإجانب والتمييز العنصري).

علاوة على ذلك، نظر مشروع «العيش معاً بدون تمييز» في كيفية عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المساواة بين الجنسين والهجرة معاً وكيف يمكن أن يثري ذلك النقاش في المغرب. بالإضافة إلى ذلك، فقد فتحت مساحة مواتية لخلق تآزر للعمل التعاوني بين جمعيات حقوق المرأة وحركات النساء المهاجرات.

على الرغم من الجهود التي بذلها المشروع لطرح موضوع التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس في المغرب، في مجال التمييز ومكافحة العنصرية وكرهية الأجانب، لا تزال هناك العديد من التحديات. وهي مرتبطة بشكل خاص بنقص البيانات المتداخلة التي تجعل من الممكن توضيح المشكلة، من ناحية، وغياب المهارات والكفاءات والأدوات المحددة للتعرف على هذا النوع من التمييز ومعالجته من ناحية أخرى.

في هذا السياق، واستناداً إلى إنجازات مشروع «العيش معاً دون تمييز» في مجال التعامل مع التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس، فإن التوصيات التالية موجهة إلى المؤسسات والمنظمات ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بمتابعة العمل الذي بدأ بالفعل:

- تعزيز تكامل مكافحة التمييز المتعدد الجوانب الذي تواجهه النساء المهاجرات في تفعيل هيئة الإنصاف ومكافحة جميع أشكال التمييز؛
- حشد المؤسسات والمنظمات الدولية العاملة في مجال تقاطع التمييز، في التبادلات والاجتماعات بشأن الهجرة ومكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والأجانب؛
- تعزيز مهارات وكفاءات المؤسسات والمنظمات ومنظمات المجتمع المدني حول كيفية جمع ومعالجة البيانات المتعلقة بالتمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس؛
- تعزيز الخبرة الوطنية في مجال تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين ومكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والأجانب وتعبئة الخبرات الدولية (عند الضرورة)؛
- تعزيز إنتاج وتحليل البيانات التي تنمي عوامل مختلفة للتمييز، بما في ذلك العرق والأصل الإثني والجنس كأسباب رئيسية؛
- تشجيع مشاركة المهاجرات في الاجتماعات والمبادلات والمناسبات المنظمة حول مواضيع الهجرة ومكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والأجانب والتمييز العنصري، وتشجيعهن على الجهر بصراحة؛
- تحسين التغطية الإعلامية للهجرة، ومكافحة التمييز العنصري وكرهية الأجانب والأجانب، والمساواة بين الجنسين، من خلال إبراز شهادات النساء وخبرتهن في التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس؛
- تعزيز العمل التعاوني بين جمعيات حقوق المرأة في المغرب والحركات النسائية المهاجرة لأنها تشترك في أهداف مشتركة.



أخيراً، يتم تشجيع استخدام لغة شاملة ومحايدة ومراعية للاعتبارات الجنسانية كأداة لتعزيز المساواة بين الجنسين وإبراز المرأة في جميع السياقات.

10. الملحقات

ملحق 1. قوائم مراجعة دمج نهج النوع الاجتماعي

تهدف قوائم المراجعة إلى تزويد شركات وشركاء مشروع «العيش معاً بدون تمييز» بأداة لضمان دمج نهج النوع الاجتماعي في تنفيذ المشروع في المجالات التسعة التالية:

1. تصميم وتطوير الشروط المرجعية؛
2. إعداد الدراسات والبحوث والقيام بمهام المساعدة التقنية؛
3. إعداد وتقديم التدريب؛
4. إعداد وتنظيم الندوات وورش العمل والمؤتمرات؛
5. إعداد وتنفيذ الرحلات الدراسية؛
6. تطوير أدلة وأدوات توعية لمكافحة التمييز ومنع العنصرية وكره الأجانب والأجانب؛
7. تحديد وإعداد المنح الدراسية؛
8. إعداد المشاريع التجريبية؛
9. حملات وأدوات الاتصال والتوعية.

تقدم كل قائمة توصيات لمراعاة تكامل نهج النوع الاجتماعي وفقاً للمبادئ الأساسية التي يتبناها المشروع. للتذكير، هذه المبادئ هي:

- تكامل التقاطع (المفروق) بين التمييز العرقي / الإثني والتمييز القائم على نوع الجنس كمحور عرضاني لأعمال مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والتمييز العنصري (وهو الموضوع الرئيسي لعمل المشروع)؛
- جمع وتحليل البيانات الكمية المصنفة حسب نوع الجنس والبيانات النوعية المراعية للاعتبارات الجنسانية بصورة منهجية؛
- تعزيز مشاركة المرأة (50 في المائة) في جميع أنشطة المشروع؛
- التعزيز المستمر لمهارات الفرق الفنية وشركاء المشروع فيما يتعلق بنهج النوع الاجتماعي؛
- استخدام لغة شاملة ومحايطة من حيث الجنس.

تحتوي كل قائمة على عمود على اليمين لتحديد ما إذا كان تعميم مراعاة المنظور الجنساني قد تم وفقاً للتوصية المقترحة أم لا. إذا تعذر ضمان ذلك، يوصى بإضافة السبب في قسم «التعليقات» (أسفل كل جدول) للسماح لاحقاً بتقييم الصعوبات المحتملة.

قائمة المراجعة 1: التكامل الشامل والعرضاني بين الجنسين في تصميم وتطوير الشروط المرجعية (TOR)			
المراحل	التوصيات	التحقق من العمل	
		نعم ✓	لا ✓
عام	استخدم لغة شاملة في جميع مستندات الشروط المرجعية		
السياق	إضافة إشارات إلى الإطار المعياري الوطني و / أو الدولي بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين (عند ذكر الإطار المعياري بشأن التمييز وحقوق الإنسان والهجرة وما إلى ذلك)		
المنهجية	إضافة أن وصف المنهجية يجب أن يدمج النهج الجنساني و / أو معالجة تقاطع التمييز		
	شرح الحاجة إلى إشراك الفئات المستهدفة من كلا الجنسين، إذا كانت المنهجية تتطلب تفضيل نهج تشاركي		
الملف الشخصي والخبرة	إضافة أهمية ضمان مشاركة المرأة في التدريب والندوات والمؤتمرات وما إلى ذلك		
	تضمنين أن الفريق / أو الاستشاري يجب أن يكون لديه معرفة وخبرة في نهج الجنس و / أو التقاطع للتمييز		
النشر	إضافة أنه يتم تشجيع الطلبات المقدمة من النساء و / أو تحمل فرق مختلطة		
	ضمان وصول العرض إلى الخبرة المتخصصة فيما يتعلق بنهج النوع الاجتماعي و / أو تقاطع التمييز		
عملية الاختيار	ضمان تساوي تشكيل لجنة الاختيار		
	ضمان وجود شخص أو أكثر من ذوات وذوي الخبرة في نهج النوع الاجتماعي داخل لجنة الاختيار		
معايير الاختيار	إدراج من بين معايير الاختيار علامات ترقيم مجزية للترشحات التي تعزز تكافؤ الفريق والخبرة والتدريب في الجنس / التقاطع		
	إدراج من بين معايير الاختيار علامات ترقيم مجزية للمقترحات التي تدمج نهج النوع الاجتماعي في العرض التقني / المتعدد الجوانب		
تعليقات:			

قائمة المراجعة 2: دمج مقارنة النوع في إعداد الدراسات و / أو البحث و / أو أداء مهام المساعدة التقنية (TA)		
التحقق من العمل	التوصيات	المراحل
	التأكد من استخدام لغة شاملة	عام
	تضمين موضوع تقاطع التمييز حسب مسألة العرق / الإثنية والجنس في قائمة المواضيع	الموضوع المعالج
	تضمين المراجع البحثية الوثائقية في موضوع تعزيز المساواة بين الجنسين وتقاطع التمييز	المنهجية
	ضمان البحث وجمع البيانات المصنفة حسب الجنس والتي تراعي الفوارق بين الجنسين ((الكمية والنوعية	
	تحليل البيانات مع الأخذ في الاعتبار أسباب ونتائج التمييز المتعدد الجوانب	
	إدراج النساء والرجال على قدم المساواة إذا كانت هناك حاجة لأخذ العينات	
	التأكد من أن الفريق المسؤول عن تطوير المنهجية لديه معرفة وخبرة بأدوات تحليل الجنس / التقاطع	
	إضافة / اقتراح المؤشرات / البيانات المصنفة حسب الجنس والمراعية للنوع الاجتماعي في الاستبيانات والمسوحات وأدلة مجموعات التركيز، إلخ	جمع البيانات
	التفكير في بيانات / أسئلة محددة تتعلق بالتمييز الذي تتعرض له المرأة / التقاطعية	
	طرح أسئلة حول آراء وتصورات النساء والرجال حول قضية ذات أولوية لإظهار الاتجاهات حسب الجنس	
	اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان المشاركة الفعالة والأمن للنساء والفتيات	
	كتابة التقرير متضمناً تحليل البيانات المصنفة حسب الجنس والمراعية للنوع الاجتماعي	تقرير
	إضافة معلومات خاصة بالمرأة / تقاطع التمييز	
	التأكد من أن التحليل الجنساني لا يقتصر على فقرة إضافية واحدة أو ملحق أو قسم "نسائي"	
	وضع توصيات محددة للمهاجرات / تقاطع التمييز	
	يجب عرض البيانات المصنفة دائماً حسب الجنس إذا كان التقرير يحتوي على جداول أو إحصاءات أو أشكال أو أي نوع آخر من الأدوات	
	تجنب الرسوم التوضيحية التي تحمل الصور النمطية عن النساء وخاصة المهاجرات (إظهار التنوع (على سبيل المثال: الجنس، والعمر، والإعاقة، والأصل، وما إلى ذلك	نشر البحث
	إضافة المؤسسات والإدارات والجمعيات والهيئات الأخرى العاملة في مجال المساواة بين الجنسين بين الفئات المستهدفة بالنشر	
	التأكد من أن عرض التقرير يقدم استنتاجات فيما يتعلق بالمساواة بين النساء والرجال المهاجرين / التقاطع	
	تعزيز مشاركة المرأة عند عرض نتائج التقرير	
تعليقات		

قائمة المراجعة 3: دمج نهج النوع الاجتماعي في إعداد التدريب وتقديمه		
التحقق من العمل	التوصيات	المراحل
	ضمان لغة شاملة في جميع الوثائق المنتجة (البرنامج، والدعوات، والمواد التدريبية، وما إلى ذلك) وكذلك في العروض الشفوية	عام
	إضافة بناء مهارات وكفاءات الجنس / التقاطعية إلى أهداف البرنامج	تطوير البرنامج التدريبي
	دمج محتوى محدد حول التمييز المتعدد الجوانب	
	التأكد من أن الأدوات المقترحة تأخذ في الاعتبار مقارنة النوع/ التقاطع للتمييز	نهج البرنامج التدريبي
	التأكد من أن نهج النوع الاجتماعي / التقاطع يتم تناوله على مستوى التمارين العملية	
	التأكد من مشاركة المراجع حول نهج النوع الاجتماعي والتقاطع بين الجنسين كدعم تربوي	
	(ضمان المشاركة المتساوية للمرأة في الدورات التدريبية (على الأقل ٥٠٪ من النساء	التحضير اللوجستي
	التأكد من جدولة التدريب في مكان آمن ومأمون، وخاصة للنساء	
	الأخذ بالاعتبار ترتيب غرفة التدريب لتسهيل المشاركة المتساوية للمرأة والرجل. على سبيل المثال: النساء والرجال يجلسن ويجلسون معاً (اختلاط). تجنب وجود تخطيط للغرفة يسمح للنساء بالجلوس في الصف الخلفي / الأخير	
	التأكد من أن فريق التيسير لديه المعرفة والمهارات في مقارنة النوع/ التقاطع	تنشيط
	التأكد من أن فريق التنشيط يعطي صوتاً للنساء والرجال أثناء الجلسة	
	التأكد من أن تقييم البرنامج التدريبي يحتوي على أسئلة تتعلق بالجنس / التقاطع بالإضافة إلى تحليل مستوى المشاركة حسب الجنس	تقييم
تعليقات		

قائمة المراجعة 4: تكامل نهج النوع الاجتماعي في تصميم وتنظيم الندوات و / أو المؤتمرات و / أو ورش العمل			
المراحل	التوصيات	التحقق من العمل	
		نعم ✓	لا ✓
عام	ضمان لغة شاملة في جميع الوثائق التي سيتم إنتاجها (البرنامج، والدعوات، والنشرات الإعلانية، والتقارير، وما إلى ذلك) والتدخلات		
تطوير البرنامج	إضافة جلسة / مساحة للبرنامج لتعزيز المساواة بين الجنسين / التقاطعية		
	التأكد من أن نهج الجنس / التقاطع يتم التعامل معه بشكل عرضاني في جميع العروض التقديمية		
	ضمان تعزيز مساهمة المرأة فيما يتعلق بالموضوع في اختيار المداخلات		
	ضمان التمثيل المتوازن للجنسين بين مقدمات ومقدمي العروض والمنسقات والمنسقين والميسرات والميسرين		
اللوجستيات والإعداد	توعية صاحبات وأصحاب المصلحة بشأن دمج وتحليل البيانات الحساسة للنوع الاجتماعي أثناء المداخلات		
	ضمان المشاركة المتساوية بين الجنسين (50٪ من النساء) في إنشاء قائمة المشاركة		
	التأكد من أن عدد المضيفات والمضيفين متوازن لتجنب الصورة النمطية للمرأة، إذا كان الدعم الخارجي ضرورياً		
	الأخذ في الاعتبار المواعيد والمواقع لضمان مشاركة المرأة		
	الأخذ بالاعتبار ترتيب غرفة التدريب لتسهيل المشاركة المتساوية للمرأة والرجل. على سبيل المثال: النساء والرجال يجلسن ويجلسون معاً (اختلاط). تجنب وجود تخطيط للغرفة يسمح للنساء بالجلوس في الصف الخلفي / الأخير		
الإجراء	ضمان مداخلتة النساء والرجال خلال المناظرات وفضاءات النقاش		
تتبع النشاط	التأكد من أن تقرير البرنامج التدريبي يحتوي على أسئلة تتعلق بالجنس / التقاطع بالإضافة إلى تحليل مستوى المشاركة حسب الجنس		
تعليقات			

قائمة المراجعة 5: تكامل نهج النوع الاجتماعي في تصميم وإعداد الدراسة / الرحلات			
المراحل	التوصيات	التحقق من العمل	
		نعم ✓	لا ✓
عام	التأكد من استخدام لغة شاملة في جميع الوثائق المنتجة كجزء من النشاط (البرنامج، والدعوات، وما إلى ذلك)		
إعداد البرامج وتطويرها	ضمان دمج نهج النوع الاجتماعي / التقاطع في برنامج الزيارات (حتى عن طريق مطالبة المؤسسات الرئيسية بتضمين عرض تقديمي حول معالجة التمييز العنصري / الإثني من خلال مسألة الجنس و / أو من خلال دمج زيارة إلى مؤسسة / جمعية يعمل مع النساء المهاجرات)		
	تشجيع تبادل الخبرات مع مساهمات الإناث المتعلقة بالموضوع في اختيار الزيارات		
الخدمات اللوجستية	ضمان تمثيل متوازن للجنسين بين المشاركين والمتحدثات والمتحدثين		
الإجراء	التأكد من أن النساء والرجال يشاركون ويشاركون في التبادل، وأن النساء يشاركن في المناقشات وفضاءات النقاش بشكل ملحوظ		
تتبع النشاط	تضمن في تقرير الرصد الخبرات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين / التقاطعية وكذلك تحليل على مستوى المشاركة حسب الجنس		
تعليقات			

قائمة المراجعة 6: تكامل نهج النوع الاجتماعي في تطوير أدلة وأدوات توعية في مكافحة التمييز ومنع العنصرية وكره الأجنيبات والأجانب.			
المراحل	التوصيات	التحقق من العمل	
		نعم ✓	لا ✓
عام	التأكد من استخدام لغة شاملة في جميع محتويات الأدلة ومجموعات الأدوات		
تصميم أدلة ومجموعة أدوات	التحديد عند تطوير الشروط المرجعية أن المستندات يجب أن تتعامل مع التمييز المتعدد الجوانب		
	ضمان توفير المهارات المدربة وذات الخبرة من أجل التكامل المنهجي لمنهج النوع الاجتماعي في جميع مراحل عملية تطوير الوثيقة		

<<

قائمة المراجعة 6: تكامل نهج النوع الاجتماعي في تطوير أدلة وأدوات توعية في مكافحة التمييز ومنع العنصرية وكره الأجانب والأجانب.			
المراحل	التوصيات	التحقق من العمل	
		نعم ✓	لا ✓
تطوير أدلة وأدوات	الإشارة في الجزء المتعلق بالمرجع التشريعي والمعياري إلى الالتزامات الوطنية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، والتأكيد على تقاطع التمييز		
	تضمين بشكل منهجي في القسم المتعلق بأدوات زيادة الوعي والوقاية و / أو التوصيات والمعلومات والاقتراحات لتعميق الوعي ومنع التقاطع		
	شرح أن المهاجرات يواجهن التمييز بشكل مختلف عن الرجال بسبب الأدوار الاجتماعية وعلاقات القوة بين الجنسين		
	تضمين القسم المتعلق بالإجراءات والآراء وسبل الانتصاف لدعم ضحايا التمييز، معالجة تقاطع التمييز		
	تحليل القيمة المضافة للمؤسسات والمنظمات والجمعيات التي تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين في دعم النساء المهاجرات ضحايا التمييز، بما في ذلك التمييز المتعدد الجوانب، واقتراح إجراءات التنسيق		
	دراسة الفرص التي يمكن تطويرها مع السلطات المحلية لمكافحة التمييز المتبادل، بالتشاور مع هيئة الإنصاف وتكافؤ الفرص ونهج النوع الاجتماعي وإدماجها في برنامج التنمية الإقليمية وبرنامج تنمية الأقاليم والعمالات وخطة عمل البلدية ¹⁷¹		
	وضع توصيات محددة للمهاجرات من خلال الربط مع وجود منظمات ومؤسسات وجمعيات و / أو خدمات دعم محددة		
	الاستفادة من الخبرات الجيدة من حيث التمييز المتبادل حسب الجنس والأصل الإثني (والعرق) (في المغرب وعلى الصعيد الدولي)		
	عند استخدام البيانات (الجدول والإحصاءات والأشكال أو غيرها)، تأكد من تصنيفها حسب الجنس وأنها مصحوبة بتحليل يؤكد أسباب وعواقب التمييز المتقاطع		
	في حالة استخدام أمثلة على التمييز و / أو الشهادات و / أو الصور، تأكد من إبراز النساء المهاجرات، والتأكيد على التمييز متعدد الجوانب		
	تجنب الرسوم التوضيحية التي تحمل الصور النمطية عن النساء وخاصة المهاجرات (وتظهر التنوع) (على سبيل المثال: الجنس، والعمر، والإعاقة، والأصل، وما إلى ذلك)		
	التأكد من أن التحليل الجنساني لا يقتصر على فقرة إضافية واحدة أو ملحق أو قسم "نسائي"		
	استخدام ونشر الأدلة ومجموعة الأدوات	إضافة المؤسسات والإدارات والجمعيات والهيئات الأخرى العاملة في مجال المساواة بين الجنسين بين الفئات المستهدفة بالنشر	
في حالة تنظيم حدث لتقديم المستندات و / أو حملة، تأكد من أن الأدوات والرسائل والعروض التقديمية تتضمن نهج النوع الاجتماعي وأن النساء مدعوات للمشاركة			
تعليقات:			

قائمة المراجعة 7. دمج نهج النوع الاجتماعي في تعريف وإعداد جوائز المنح والدعوات للمشاريع¹⁷²

المراحل	توصيات	التحقق من العمل	
		نعم ✓	لا ✓
عام	ضمان لغة شمولية في الوثيقة تحدد شروط المنح ودعوات المشاريع		
توضيح كيفية تخصيص المنح للتصدي لمسألة نهج النوع الاجتماعي	<p>تحديد الخيار الأنسب لدمج نهج النوع الاجتماعي، عبر</p> <ul style="list-style-type: none"> • من خلال المطالبة بإدماج نهج النوع الاجتماعي بطريقة مستعرضة في جميع المقترحات، و / أو؛ • عن طريق تخصيص مبلغ محدد لمقترحات محددة تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين و / أو مكافحة التقاطع. <p>الجمع بين الخيارين هو الخيار الأكثر ملاءمة</p>		
إعداد محتوى الدعوة للمشاريع	إذا تم اختيار الخيار الثاني، يجب تحديد خط التمويل المحدد		
المساعدة التقنية لدعم المنظمات غير الحكومية في تطوير المقترحات	توضيح كيف تعالج الدعوة للمشاريع مسألة نهج الجنس / التقاطع في التمييز		
معايير اختيار المشروع (حسب الاختيار)	توضيح، في الشروط المرجعية لتوظيف هذه المساعدة الفنية، الحاجة إلى اكتساب مهارات في نهج النوع الاجتماعي / التقاطع في التمييز		
	الخيار 1: الإشارة إلى أن جميع المشاريع يجب أن تدمج نهج النوع الاجتماعي / التقاطع وتشرح النهج المنهجي الذي يجب أن يدمج: (أ) مكافحة عدم المساواة / التقاطع بين الجنسين، (ب) جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس، (ج) مشاركة المرأة وظهورها (كهدف، ممثلة، ...، د) استخدام لغة شاملة و (هـ) توفير المهارات الجنسانية		
	يجب ذكر هذه المعايير في نظام علامات الترقيم		
	الخيار 2: الإشارة إلى أن المقترحات التي تركز على مكافحة تقاطع التمييز / المساواة بين الجنسين ستستفيد من دعم محدد. يجب أن يحدد النهج المنهجي لهذه المقترحات ما يلي: (أ) تحليل المشكلة / التمييز الذي يؤثر بشكل كبير على النساء المهاجرات (بيانات كمية ونوعية)، (ب) مقترحات / إجراءات لمكافحة المشكلة المحددة، (ج) تعزيز المشاركة وإبراز النساء (كهدف، فاعلة، ...، د) استخدام لغة شاملة و (هـ) توفير الخبرة والمهارات في مجال النوع الاجتماعي		
	يجب أن تكون هذه المعايير جزءاً من نظام علامات الترقيم		
	وضع علامة ترقيم إضافية للمقترحات التي تظهر جمعيات مرشحات ومرشحيها خبرتها في مجال الجنس		
بث الدعوة	التأكد من أن قنوات نشر الدعوة تضمن وصول الجمعيات العاملة في مجال تعزيز حقوق المرأة والمهاجرات		
متابعة وتقييم الدعوة للمشاريع	إجراء تحليل، بعد منح المنحة، حول محتوى ومنهجيات المقترحات المقدمة والمختارة من حيث نهج الجنس / التقاطع. وهذا سيجعل من الممكن: (أ) تحديد الثغرات من حيث دمج نهج النوع الاجتماعي في جميع المشاريع المقدمة وكذلك في مهارات الجمعيات و (ب) تحديد مجالات الدعم اللازمة للمقترحات المختارة خلال مرحلة التنفيذ		
تعليقات:			

قائمة المراجعة 8. دمج نهج النوع الاجتماعي في تصميم المشاريع التجريبية¹⁷³

التحقق من العمل	التوصيات	المراحل
	ضمان لغة شاملة في جميع وثائق المشروع	عام
	تحلل المشكلة مع مراعاة التأثير المتباين على النساء والرجال / التقاطع	التعرف
	تحدد كيف يمكن للمشروع أن يساهم في تقليل المشكلة	
	التأكد من أن الجمعيات المرشحة لديها الخبرة اللازمة لتنفيذ أنشطة شاملة لتعزيز المساواة بين الجنسين / التقاطعية	
	الرجوع إلى الإطار المعياري الوطني لتعزيز المساواة بين الجنسين لوصف السياق والتبرير	صياغة
	التأكد من أن الأهداف والنتائج تتضمن الحد من عدم المساواة بين الجنسين / محاربة التقاطع	
	التحقق من التخطيط للتدابير لضمان توازن المشاركة بين الجنسين في الأنشطة (50%)	
	التأكد من أن المشروع يتضمن إجراءات لرفع مستوى الوعي بين النساء والرجال المهاجرين بهدف تحويل العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين	
	التأكد من أن الأنشطة تشمل مداخلات تهدف إلى تعزيز تمكين وصورة النساء المهاجرات	تنفيذ
	ضمان التمثيل العادل للنساء والرجال في فريق المشروع وفي هيئات صنع القرار	
	التأكد من أن فريق المشروع لديه مهارات في الجنس / تقاطع التمييز	
	التأكد من أن المشروع يخطط للتعاون مع خبرات وخبراء النوع الاجتماعي (الخبرة المستقلة، منظمات المجتمع المدني، المؤسسات، ...)	ميزانية
	التأكد من أن الأنشطة التي تهدف إلى تحويل العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين، وتعزيز المرأة / محاربة التقاطع لديها موارد مالية	
	التأكد من أن نظام الرصد والتقييم يستند إلى مؤشرات النوع الاجتماعي و / أو مصنفة حسب الجنس	مواكبة وتقييم
تعليقات:		

قائمة المراجعة 9. دمج نهج النوع الاجتماعي في حملات وأدوات الاتصال والتوعية

التحقق من العمل		التوصيات	المراحل
		التأكد من استخدام لغة شاملة في جميع وثائق الاتصال التي يتم إنتاجها شفهيًا (الإعلانات، والإذاعة، ومقاطع الفيديو، وما إلى ذلك) وفي الكتابة (النشرات، والملصقات، وما إلى ذلك).	عام
		التأكد من أن خبرة أو خبير الاتصال لديها/ه خبرة ومهارات في نهج النوع الاجتماعي	اختيار
		التأكد من أن استراتيجية الاتصال تدمج تعزيز المساواة بين الجنسين / التقاطعية كمحور شامل	تحضير
		التأكد من أن جميع البيانات المعالجة معروضة ومصنفة حسب الجنس	
		ضمان أن يتضمن موضوع الاتصال خطابًا مؤيدًا للمساواة بين الجنسين / مكافحة تقاطع التمييز	
		التأكد من أن تحديد قنوات الاتصال والنشر مواتية للمساواة بين الجنسين	
		التأكد من أن الرسائل المنقولة تعزز مكافحة التمييز المتقاطع والمساواة بين الجنسين	رسائل التواصل
		التأكد من أن الصور تحارب الصور النمطية الجنسية بما في ذلك من حيث التقاطع	
		تحديد الكلمات الرئيسية لتعزيز مكافحة التمييز المتقاطع والمساواة بين الجنسين	
		دمج شهادات النساء المهاجرات ضحايا تقاطع التمييز	
		التأكد من أن عدد أصوات الإناث والذكور في الإعلانات الإذاعية والتقارير وما إلى ذلك متوازن	قنوات الاتصال
		ضمان التواجد المتساوي للنساء والرجال اللواتي والذين يلعبون ويلعبون دور الوسيطات والوسطاء في وسائل التواصل الاجتماعي	
		التحقق من إزالة التعليقات الجنسية والعنصرية في وسائل التواصل الاجتماعي	
		تأكد من أن نظام المراقبة والتقييم لخطة الاتصال يقيس تأثير أنشطة الاتصال على النساء والرجال من خلال المؤشرات	مواكبة وتقييم
تعليقات:			

ملحق 2. تعزيز لغة شاملة تراعي الفوارق بين الجنسين

ما أهمية دمج اللغة الشاملة والمراعية للنوع الاجتماعي كجزء من مشروع «العيش معاً دون تمييز»؟
لأن...

- دمج نهج النوع الاجتماعي يعتبر محوراً مستعرضاً أو عرضانياً للمشروع؛
- يعد استخدام اللغة الشاملة أحد مبادئ دمج نهج النوع الاجتماعي في تنفيذ المشروع.

وفوق كل شيء، لأن استخدام لغة شاملة ومراعية للنوع الاجتماعي هي أداة لتعزيز المساواة بين الجنسين. إنه يتألف من تغيير الطريقة التي نتحدث بها ونكتبها لتشمل و / أو نجعل النساء مرئيّات، فغالباً ما يكن غير مرئيّات في خطابنا. يتعلّق الأمر أيضاً بتغيير اللغة للقضاء على الصور النمطية الجنسانية التي تتكرر باستمرار في الطريقة التي نتحدث بها ونكتبها. ولذلك فإن استخدام لغة شاملة هو مساهمة في تعزيز المساواة بين الجنسين، ومن هذا المنطلق، يجب اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدامها من قبل جميع شركاء المشروع.

إنّباه! تتعلّق المبادئ التوجيهية الرئيسية لاستخدام لغة حساسة للنوع الاجتماعي باستخدام المذكر والمؤنث بطريقة منهجية أو استخدام الصيغ الشاملة. ومع ذلك، يجب أن تكون حريصاً واستراتيجياً لإيجاد توازن بين الصيغ المختلفة ومعرفة كيفية تحديد اللحظات التي تكون فيها المرأة غير مرئية لجعلها مرئية و / أو المواقف التي يكون فيها من المهم كسر القوالب النمطية الجنسانية.

توصيات لإدماج اللغة المراعية للاعتبارات الجنسانية في إطار مشروع «العيش معاً دون تمييز»¹⁷⁴:

(أ) كتابة وثائق طويلة (دراسات، بحوث، أدلة، إلخ).

- تجنب المذكر العام: يستخدم الجنس المذكر للإشارة إلى كل من النساء والرجال. (على سبيل المثال، «عالم كمبيوتر مطلوب» أو «الموظف عليه التزام بأداء عمله»؛)
- يُنصح باستخدام صيغ شاملة، أي المصطلحات التي تشير إلى مجموعة أو وظيفة (على سبيل المثال: «الإدارة بدلاً من المديرين»)، مع دمجها مع استخدام الكلمات المؤنث والمذكر (على سبيل المثال: «الممثلات والممثلون»، «المهندسات والمهندسون»، «هؤلاء في صيغة الإشارة للذكور والنساء»، «هن وهم» (لاحظ أن المؤنث يجب أن يظهر في البداية وقبل المذكر)؛
- إذا كنت بحاجة إلى إضافة صفة إلى الكلمات في المؤنث والمذكر، فمن المستحسن تغيير الصفة باسم أو فعل (على سبيل المثال «ممثلات وممثلو الإقليم» بدلاً من «الممثلات والجهات الفاعلة الإقليمية» أو «النساء والرجال المعتدلون» بدلاً من «الوسطاء من النساء والرجال»). إذا كنت تريد حذف الصفة، فسيتم الاقتران بالكلمة الأخيرة، أي المذكر؛
- إذا كنت تستخدم كلمات تشير في نفس الوقت إلى المذكر والمؤنث (تلك التي لا يختلف شكلها وفقاً للجنس، على سبيل المثال: تلميذ، عضو، موظف حكومي، إلخ)، فمن المستحسن استخدام كلمة تشير إلى كلا الجنسين (على سبيل المثال، من خلال الاستخدام المحددات "موظف حكومي" أو بإضافة "رجال ونساء" إلى ال كلمة التي تشير في نفس الوقت إلى المذكر والمؤنث، وهي: "الصحفيون، رجال ونساء").

(ب) في صياغة الوثائق القصيرة (وسائل الاتصال، الملاحظات المنهجية، رسائل البريد الإلكتروني، إلخ):

- جميع التوصيات السابقة صالحة. ومع ذلك، في هذه الحالة، لذكر المذكر والمؤنث لكلمة، مهنة، إلخ. يمكن القيام بذلك من خلال استخدام النقاط على النحو التالي¹⁷⁵

جذر الكلمة + لاحقة مذكر + نقطة + لاحقة مؤنثة + نقطة و "S" في صيغة الجمع.

174 مراجع. دليل الكتابة الشامل، معهد البحث العلمي، كندا.

Guide-redaction-inclusive-inrs-vf.pdf (لغة شاملة، جامعة برن، - (unibe.ch) (Langage_inclusif_ger.pdf)

MANUEL D'ÉCRITURE INCLUSIVE – Ministère chargé de l'égalité entre les femmes et les hommes, de la diversité et de l'égalité des chances (egalite-femmes-hommes.gouv.fr)

(دليل الناتو حول اللغة الشاملة. NATIONS, 210514-GIL-Manual_fr.pdf (nato.int), الأمم المتحدة لغة شاملة

175 هذه الصيغة صحيحة لكتابة وثائق طويلة. ومع ذلك، يوصى به حصرياً للوثائق القصيرة. في الواقع، تصبح القراءة ثقيلة عندما تجد الكثير من الأسماء بها نقاط. ثم يصبح إجراء شكلياً ويجعل ظهور المرأة أمراً صعباً، والتي هي في النهاية الغرض من استخدام النقاط.

في هذه الحالة يتم وضع المذكر أولاً ، على سبيل المثال: «المهندسين»¹⁷⁶. إذا كنت بحاجة إلى إضافة صفة ، يوصى بتغييرها إلى اسم أو فعل ، كما هو موضح في القسم الخاص بالمستندات الطويلة لتجنب مشاكل الاقتران (على سبيل المثال ، "مهندسو المدينة أو على المستوى المحلي" ، بدلاً من «المهندسين المحليين»). ومع ذلك ، إذا اخترت استخدام صفة ، في هذه الحالة ، فسيتم الاقتران مع الجنس الأخير للكلمة ، أي في هذه الحالة ، المؤنث (على سبيل المثال ، المهندسين المحليين)

(ج) في الشفوي:

- تجنب المذكر العام؛
- يُنصح باستخدام الصيغ الشاملة، جنباً إلى جنب مع استخدام المؤنث والمذكر (لاحظ أن المؤنث يجب أن يظهر قبل المذكر)؛
- يُنصح بتغيير الصفات إلى التعبيرات باستخدام المذكر والمؤنث، واستبدالها باسم أو فعل؛

توصيات عامة:

- كلمة «ممثل» شائعة الاستخدام محيرة. إذا كان يشير إلى الناس، فيجب أن يشير إلى «الممثلات والممثلين». ومع ذلك، إذا كانت تشير إلى المؤسسات والمنظمات وما إلى ذلك، فمن الأفضل استبدالها بهذه الكلمات الأخيرة.
- اكتب أو أطلق اسماً بالمذكر أو المؤنث حصرياً (الجمع أو المفرد)، عندما تريد الإشارة إلى الشخص (أو الأشخاص) وفقاً لجنسهم، في سياق معين. على سبيل المثال، في تقرير التدريب، إذا كنا نتحدث عن تدريب معين يقدمه رجل، فإننا نقول «المعلم».

ملحق 3. نظام مراقبة الجودة لجمع البيانات المصنفة حسب الجنس والمراعية للنوع

الغرض من هذه الأداة هو اقتراح نهج لتعريف وجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس والمراعية للنوع الاجتماعي في كل مكون من مكونات المشروع. وهو مصمم كنظام لمراقبة الجودة لإنشاء «دليل» لتغذية مؤشرات النوع الاجتماعي في نظام مراقبة وتقييم المشروع¹⁷⁷.

وللتذكير، فإن جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس والمراعية للمنظور الجنساني هو أحد مبادئ تكامل النهج الجنساني لمشروع «العيش معاً دون تمييز».

وبالتالي فإن النهج المقترح يتعلق بجميع أنشطة المشروع ومديرات ومديري جميع المكونات والشركاء والشركاء. يجب ضمان مراقبة خاصة للأنشطة التي تديرها المساعدة التقنية.

يمكن حشد جهة تنسيق الشؤون الجنسانية في وحدة إدارة المشروع والمساعدات التقنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي لضمان إنتاج وإبراز البيانات المصنفة حسب الجنس والمراعية للنوع الاجتماعي. كما سيكونون مسؤولين عن التحقق من إنتاج هذه «الأدلة» وضمان استكمال وتبرير المؤشرات الجنسانية لنظام المراقبة والتقييم.

1.3 البيانات المصنفة حسب الجنس والتي تراعي الفوارق بين الجنسين؟ عن ماذا نتحدث؟

إن ضمان إنتاج بيانات مصنفة حسب الجنس وتراعي المنظور الجنساني هو «الدليل» الذي سيجعل من الممكن ملء المؤشرات الجنسانية لنظام رصد المشروع وتحمل المسؤولية عن التزاماته فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وعلى وجه التحديد على:

- مشاركة المرأة في الأنشطة (ندوات، رحلات دراسية، تدريب ... الخ)؛
- تقوية المهارات (التدريب، التبادل، الرحلات الدراسية، إلخ)؛

176 لاحظ أن استخدام النقاط يجب أن يكون كما هو معروض في هذه الوثيقة، أي النقاط قبل وبعد الحرف الذي يشير إليه المؤنث.

177 المبادئ الخمسة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشروع هي:

- دمج التقاطع (المفروق) بين التمييز العنصري / الإثني والجنساني في محتوى النشاط؛
- الجمع والتحليل المنهجي للبيانات المصنفة حسب الجنس والتي تراعي الفوارق بين الجنسين؛
- عملية تعزيز مشاركة المرأة؛
- المهارات والمعرفة في مقاربة النوع؛
- استخدام لغة شاملة.

- استخدام لغة شاملة (أدلة، دراسات، كتيبات تدريب، إلخ)؛
- دمج التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس كموضوع تفكير (ورش عمل، تدريب، رحلات تبادل، دراسات، إلخ).

تحدد بعض المؤشرات في نظام مواكبة وتقييم المشروع بوضوح في بيانها المقصود عند الإشارة إلى النوع الاجتماعي، على سبيل المثال: «1.1 ICR عدد المقترحات المتعلقة بالتمييز المتعدد والمتقاطع القائم على العرق والأصل الإثني والجنس كجزء من أدوات تحسين المعايير واللوائح». ومع ذلك، تظل المؤشرات الأخرى غامضة، على سبيل المثال: «1.5.7 CI3 عدد التوصيات التي تؤخذ في الاعتبار، بما في ذلك تلك التي تدمج النوع الاجتماعي. لسد هذه الفجوة، يساعد قسم «الشرح» في نظام المراقبة والتقييم في توضيح تعريف مؤشرات النوع الاجتماعي غير المحددة وتجنب التفسيرات المختلفة (اعتمادًا على مبادئ دمج النوع الاجتماعي في المشروع).

من أجل الحصول على بيانات عن دمج النهج الجنساني في تنفيذ مشروع «العيش معا دون تمييز»، من المهم ضمان تكامل مبادئ المشروع من حيث الجنس من تحديد الأنشطة وحتى تنفيذها، ومواكبتها وتقييمها. لهذا فقد قدم المشروع تدريبات ولديه الأدوات وهي:

- خطة النوع الاجتماعي؛
- قوائم المراجعة التسعة الخاصة بإدماج نهج النوع الاجتماعي في المشروع؛
- نهج مشاركة المرأة؛
- توصيات لاستخدام لغة شاملة؛
- قاعدة بيانات «الخبرة» في المساواة بين الجنسين والتمييز المتعدد والمتقاطع على أساس العرق والأصل الإثني والجنس.

2.3 مؤشرات كمية ونوعية حساسة للنوع الاجتماعي لنظام الرصد وكيفية جمعها

1.2.3 مؤشرات كمية مصنفة حسب الجنس ومراعية للجنس

المؤشرات الكمية لنظام مراقبة المشروع تقيس «عدد» الأشخاص المشاركات والمشاركين في الأنشطة المختلفة (ورش العمل، التبادلات، الجولات الدراسية)، يجب تصنيفها حسب الجنس، على سبيل المثال:

النشاط	المؤشر	القيمة المتوقعة
نشاط 4.1.2.1 ورشة عمل تشاورية مع الفاعلات والفاعلين المحليين.	عدد الأشخاص المشاركات والمشاركين من كل CI4.1.2.1	نساء 50.
		رجال 50.
	الكل 100.	

مؤشرات كمية أخرى حساسة للنوع الاجتماعي لنظام الرصد تقيس مهارات المشاركات والمشاركين / المنظمات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين و / أو التمييز متعدد الجوانب، مثل «عدد الأشخاص أو المنظمات ذات الخبرة في هذا الموضوع».

كيف نضمن القيمة المتوقعة؟ من أجل ضمان تحقيق القيمة المتوقعة من مشاركة المرأة، يجب أن تؤخذ التدابير في الاعتبار من تصميم النشاط. لهذا، يحتوي المشروع على نهج لتعزيز مشاركة المرأة في الأنشطة كمستفيدات وصاحبات مصلحة، بالإضافة إلى توصيات في قوائم المراجعة المتعلقة بالتدريب والندوات والرحلات الدراسية.

كيف تجمع هذه المعلومات؟ من خلال قوائم المشاركة والتواجد في الأنشطة (في التدريب، الرحلات الدراسية، اللقاءات، إلخ).

2.2.3 المؤشرات النوعية التي تراعي الفوارق بين الجنسين

تقيس المؤشرات النوعية التي تراعي النوع الاجتماعي بشكل عام التغييرات في المساواة بين الجنسين، بناءً على مبادئ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشروع. غالبًا ما يتم ذكر المؤشرات النوعية في جدول نظام مراقبة المشروع مع مكون كمي، «عدد التوصيات التي تتناول نهج النوع أو درجة تعميم مراعاة المنظور الجنساني» في نشاط ما. ومع ذلك، من المهم أن نتذكر أن ما يهم في سياق هذه المؤشرات ليس في الحقيقة «الرقم» ولكن الطريقة التي يتم بها التعامل مع نهج النوع الاجتماعي.

سيتم عرض أمثلة لتسهيل الفهم:

المؤشرات النوعية المتعلقة بالتوصيات المتعلقة بالتمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس

تشير هذه المؤشرات النوعية إلى التغييرات في معاملة التمييز المتعدد الجوانب بين الساكنات والسكان المهاجرين، والذي يؤثر على النساء على وجه التحديد. على سبيل المثال :

النشاط	المؤشر	القيمة المتوقعة
نشاط 4.2.4. ندوات عامة لعرض النتائج (1 في الرباط و 3 في مناطق أخرى).	عدد الاجتماعات التي تتناول CI4.2.4.2 قضية المساواة بين الجنسين والتمييز المتقاطع	4.

كيف نضمن القيمة المتوقعة؟ إذا كانت القيمة المراد تحقيقها محددة كميًا، فإن المهم هو كيفية التعامل مع موضوع التمييز المتقاطع على أساس العرق والأصل الإثني والجنس. لهذا، يتم اقتراح الحد الأدنى من المبادئ على أساس توصيات قوائم المراجعة.

المبادئ الدنيا لإنشاء "الأدلة" بشأن معالجة موضوع التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس يجب أن تذكر وثيقة الإثبات الأسئلة التالية على الأقل:

عموماً :

- الاعتراف بوجود تمييز متعدد الجوانب على أساس العرق والجنس و / أو؛
- الاهتمام / الالتزام بالحفر بشكل أعمق في الاعتراف بالتمييز المتقاطع القائم على العرق والأصل الإثني والجنس ووجوده؛
- كيف تم معالجة قضية التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس، و / أو؛
- الخبرات / الأمثلة على التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس؛
- الإشارة إلى المنظمات العاملة في الميدان والتي يمكن تصور التعاون معها.

أنشطة المكون 1:

- «التجارب» المؤسسية التي تتناول (أو تهدف إلى معالجة) قضية التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس (في المغرب وعلى الصعيد الدولي)، و / أو؛
- الأطارات التشريعية والمعمارية التي تعالج مسألة التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس «(دوليًا) و / أو؛
- تعديلات و / أو مقترحات لقوانين لمكافحة التمييز الذي يؤثر بشكل خاص على النساء بحكم كونهن نساء ومهاجرات (في المغرب).

أنشطة المكون 2:

- وضع مقترحات لآليات / تدابير محددة للاعتراف بالتمييز الذي تتعرض له المهاجرات ومعالجته بطريقة معينة؛
- تعديلات و / أو مقترحات لقوانين لمكافحة التمييز الذي يؤثر بشكل خاص على النساء المهاجرات (في المغرب).

أنشطة المكونين 3 و 4:

- تطوير محتوى محدد في الأدلة، والتدريب، وبرامج الزيارة، والدعوة للمشاريع، وما إلى ذلك. بشأن التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس، بما في ذلك أمثلة للتعرف عليها ومعالجتها.
- تنفيذ المشاريع وأعمال التوعية التي تراعي التمييز متعدد الجوانب.

أنشطة المكون 5:

- شهادات من النساء المهاجرات ضحايا التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس.
- إنتاج محتوى إعلامي يراعي الوضع الخاص للمهاجرات.

كيف يتم جمع المعلومات؟ من خلال ضمان معالجة التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس في محتوى الوثائق (أدلة، دراسات، إلخ) ومن خلال الإبلاغ عن المداخلات، وتبادل الخبرات، والشهادات، وما إلى ذلك، والتي تأخذ في الاعتبار

الموضوع لذلك من المهم جدًا استخدام هذه المعلومات في تقارير الأنشطة وتقارير المشروع وتقارير الرحلات الدراسية وتقارير الندوات وما إلى ذلك. ... لتسهيل هذه المهمة، وكمثال على ذلك، تم دمج قسم «النوع الاجتماعي» في النشرات الأسبوعية.

المؤشرات النوعية المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة

تشير هذه المؤشرات إلى عدد مبادئ تعميم مراعاة المنظور الجنساني التي يتم أخذها في الاعتبار وكذلك الطريقة التي تم بها معالجة القضية. على سبيل المثال:

القيمة	المؤشر	النشاط
.5	عدد التوصيات التي CI3.1.5.7 تؤخذ في الاعتبار، بما في ذلك تلك التي تدمج النوع الاجتماعي	النشاط 3.1.5. إنشاء شبكة من المدربات والمدربين لتعزيز التدريب على منع العنصرية وكراهية الأجانب والأجانب تجاه النساء والرجال المهاجرين من، من منظور قائم على حقوق الإنسان.

كيف نضمن القيمة المتوقعة؟ إذا كانت القيمة المراد تحقيقها محددة كميًا، فإن الشيء المثير للاهتمام حقًا هو قياس كيفية تعامل الموضوع مع الاندماج أو تقاطع التمييز أو الخصائص التي تعاني منها المهاجرات. لهذا، يتم اقتراح الحد الأدنى من المبادئ على أساس توصيات قوائم المراجعة.

الحد الأدنى من المبادئ التي يجب مراعاتها عند استكمال المؤشرات النوعية القائمة على النوع الاجتماعي

- الإشارة إلى التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق / الإثنية والجنس؛
- عرض وتحليل البيانات مع الإشارة بشكل خاص إلى النساء المهاجرات؛
- تعزيز مشاركة المرأة، كمستفيدة، و / أو صاحبة مصلحة و / أو من خلال شهادات المهاجرات؛
- من خلال الاعتراف بأهمية بناء القدرات من حيث مقارنة النوع و / أو التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس؛
- استخدام لغة شاملة

كيف يتم جمع المعلومات؟ من خلال ضمان الإبلاغ عن مبادئ تعميم مراعاة المنظور الجنساني التي كفلها النشاط (تقارير الأنشطة، وتقارير المشروع، وتقارير الجولات الدراسية، وتقارير الندوات، وما إلى ذلك) ... لتسهيل هذه المهمة، وكمثال على ذلك، تم دمج قسم «النوع الاجتماعي» في النشرات الأسبوعية.

المؤشرات النوعية المتعلقة بقياس درجة تعميم مراعاة المنظور الجنساني

المؤشرات النوعية الأخرى في نظام مراقبة المشروع تقيس «درجة التكامل بين الجنسين»، بما في ذلك خطط التدريب والأدلة للمكونين 3 و 4¹⁷⁸ على سبيل المثال:

القيمة	المؤشر	النشاط
%100	درجة دمج مقارنة النوع CI3.1.6.2 الاجتماعي في محتوى الدليل	النشاط 3.1.6. تطوير دليل تقني للنوعية حول التمييز.

كيف نضمن القيمة المتوقعة؟ تعمل قوائم مراجعة المشروع كمبادئ توجيهية لإدماج مبادئ النوع الاجتماعي في المشروع من تحديد الأنشطة وتنفيذها ومواكبتها.

178 أمثلة: مؤشر الأداء الرئيسي 3.1.4 درجة دمج النوع الاجتماعي في أدوات التدريب، مؤشر الأداء الرئيسي 3.1.3.3 درجة دمج نهج النوع الاجتماعي في خطة التدريب، مؤشر الأداء الرئيسي 3.1.4.2 درجة دمج نهج النوع الاجتماعي في محتوى وحدات التدريب، CI4.1.3.3 درجة دمج مقارنة النوع الاجتماعي في البرنامج التدريبي.

لضمان قياس درجة تكامل نهج النوع الاجتماعي في الأنشطة، تم اقتراح أداة سهلة وبسيطة بناءً على المبدأ القائل بأن بيان المؤشرات يتعلق فقط بقياس محتوى الخطط والأدلة (وليس التطوير أو النشر العملية، على النحو الوارد في قوائم المراجعة). تقدم هذه الأداة 5 معايير قياس مقتبسة من المبادئ الخمسة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشروع،¹⁷⁹ وهي :

- دمج التقاطع (المفرق) بين التمييز العنصري / الإثني والجنساني في محتوى النشاط؛
- الجمع والتحليل المنهجي للبيانات المصنفة حسب الجنس والتي تراعي الفوارق بين الجنسين؛
- تعزيز مشاركة المرأة مقابل إبراز تجربة المرأة؛
- المهارات والكفاءات والمعرفة في مقارنة النوع، مقابل تعريف المساواة بين الجنسين كهدف ذي أولوية ؛
- استخدام لغة شاملة

وبالتالي، تم اقتراح نظام تسجيل بسيط، مستوحى من مؤشر النوع الاجتماعي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في الجدول أدناه لكل معيار قياس، وهو¹⁸⁰:

- 0% للوثائق التي لا تأخذ بعين الاعتبار (أو ضعيفة للغاية) كل معيار ؛
- 10% للوثائق التي تراعي كل معيار على أساس مخصص ؛
- 20% للوثائق التي تراعي كل معيار على أساس مخصص ؛

القيمة القصوى التي يمكن توقعها هي 100% للمستندات التي تأخذ في الاعتبار جميع المعايير بشكل منهجي، وإلا بالنسبة للباقي، فسيكون مجموع النسب المئوية التي تم الوصول إليها بواسطة المعيار.

معايير ونظام تسجيل لقياس درجة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مؤشرات رصد لوحة القيادة	
تقييم قيمة الحد الأقصى مجموع %100	معايير القياس
1. دمج التقاطع (العبر) بين التمييز العنصري / الإثني والجنساني في محتوى الوثيقة	
0%	1.1. لم يتم ذكر مسألة التقاطعية أو ظهرت بإيجاز شديد
10%	2.1. قسم محدد مخصص لهذا السؤال
20%	3.1. يتم التعامل مع هذه المسألة بشكل عرضي في جميع أنحاء الوثيقة، بما في ذلك في المراجع
2. جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس والمراعية للنوع	
0%	1.2. لم يتم تصنيف البيانات حسب الجنس أو أنها مخصصة للغاية (دون توضيح السبب)
10%	2.2. يتم تصنيف البيانات بشكل منهجي حسب الجنس عند توفرها، ولكن لا يوجد تحليل لها.
20%	3.2. يتم تصنيف البيانات بشكل منهجي حسب الجنس عند توفرها (أو توضح المعلومات أنها غير متوفرة) وتكون مصحوبة بتحليل.
3. بروز المرأة	
0%	1.3. لم يتم الاستشهاد بتجربة المرأة
10%	2.3. يتم تقديم أمثلة على تجربة النساء على أساس كل حالة على حد
20%	3.3. يتم إعطاء أمثلة مختلفة على تجربة النساء، بما في ذلك في التدريبات العملية

<<

179 تم تكيف المعيارين 3 و 4 المتعلقين بمشاركة المرأة وبناء القدرات مع السياق (والذي يمكن قياسه من خلال المؤشرات ومحتوى خطط التدريب والأدلة وليس الأحداث وأنشطة بناء القدرات).

180 نظام التسجيل مستوحى من مؤشر النوع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي يحتوي على ثلاث قيم، وهي: القيمة 0. عندما لا تكون المساواة مستهدفة؛ القيمة 1. عندما تكون المساواة بين الجنسين هدفاً ذا مغزى؛ القيمة 2. عندما تكون المساواة بين الجنسين هي الهدف الرئيسي. اطلع على مزيد من المعلومات على: <http://www.oecd.org/dac/gender-development/dac-gender-equality-marker.htm>

معايير ونظام تسجيل لقياس درجة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مؤشرات رصد لوحة القيادة	
تقييم قيمة الحد الأقصى مجموع %100	معايير القياس
4. تحديد المساواة بين الجنسين في الأهداف	
0%	1.4. لم يتم ذكر قضية المساواة بين الجنسين في الأهداف
10%	2.4. تم ذكر قضية المساواة بين الجنسين في الأهداف ولكنها غير موجودة في المحتوى
20%	3.4. تم ذكر قضية المساواة بين الجنسين في الأهداف غير أنها موجودة في المحتوى 4.3
5. لغة شاملة	
0%	1.5. لا يحتوي المستند على لغة شاملة
10%	2.5. لا تدمج الوثيقة لغة شاملة بشكل منهجي
20%	3.5. لا تدمج الوثيقة لغة شاملة بشكل منهجي

كيف يتم جمع المعلومات؟ من خلال ضمان معالجة التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس في محتوى الوثائق (أدلة، دراسات، إلخ) ومن خلال الإبلاغ عن المداخلات، وتبادل الخبرات، والشهادات، وما إلى ذلك، والتي تأخذ في الاعتبار الموضوع كما هو الحال في المؤشر السابق، من المهم جدًا تضمين هذه المعلومات في تقارير الأنشطة وتقارير المشروع وتقارير الجولات الدراسية وتقارير الندوات وما إلى ذلك. لتسهيل هذه المهمة، وكمثال على ذلك، تم دمج قسم «النوع الاجتماعي» في النشرات الأسبوعية.

ملحق 4. نهج مشاركة المرأة

الهدف الرئيسي من هذه الأداة هو تزويد فريق إدارة مشروع «العيش معاً» وشركائه وشركائه بتوصيات لتنظيم مشاركة المرأة في جميع الأنشطة، بما في ذلك داخل الفريق. الإدارة. ويشكل هذا بشكل خاص جزءاً من تنفيذ الأنشطة «اعتماد نهج يضمن مشاركة المرأة في جميع أنشطة المشروع» و «تنفيذ تدابير تتكيف مع طبيعة النشاط من أجل ضمان مشاركة المرأة» في خطة عمل النوع الاجتماعي.

تعزيز مشاركة المرأة بهدف التكافؤ هو التزام من المشروع. وبالفعل، تنص مؤشرات نظام الرصد على مشاركة 50% من النساء في الأنشطة المتعلقة بالتدريب والمؤتمرات وورش العمل والندوات. وبالتالي، يجب أن يكون التكافؤ بين النساء والرجال هدفًا يجب تحقيقه في جميع أنشطة المشروع ويجب بذل الجهود من أجل ذلك.

علاوة على ذلك، يجب فهم مشاركة المرأة على أنها جزء من عملية إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين التي بدأها المشروع، من خلال تطوير وتنفيذ دليل تنفيذ المشروع ونظام الرصد الذي يراعي ويطبق المنظور الجنساني.

في هذا السياق، تقدم هذه الأداة أوراقًا تحتوي على توصيات للأهداف المختلفة التي تظهر بشكل عرضاني من جميع أنشطة الدليل الاستشاري، وهي:

- الهدف 1: مشاركة المرأة في فريق إدارة المشروع؛
- الهدف 2: مشاركة النساء في اجتماعات تنسيق مجموعات العمل مع المؤسسات والهيئات والمنظمات الشريكة في المشروع؛
- الهدف 3: مشاركة المرأة في المساعدة التقنية؛
- الهدف 4: مشاركة النساء كمتحدثات ومنسقات ومقررات في تنظيم الفعاليات وعقدها؛
- الهدف 5: مشاركة النساء كمستفيدات من الأنشطة؛
- الهدف 6: مشاركة المرأة في المساعدة التقنية لدعم تنفيذ صندوق منح المنظمات غير الحكومية وكذلك في اقتراح المشاريع؛
- الهدف 7: مشاركة المرأة في أدوات الاتصال.

توصيات لتعزيز مشاركة المرأة حسب الفئات المستهدفة		
الشخص (الأشخاص) المسؤولون والمسؤولون	التوصيات	نشاط (أنشطة) خطة عمل النوع الاجتماعي
الهدف 1: النساء في فريق إدارة المشروع		
<ul style="list-style-type: none"> • إدارة الموارد البشرية • تنسيق وحدة إدارة المشروع • جهة تنسيق الشؤون الجنسانية في وحدة إدارة المشروع • الخبرة الجنسانية 	<ul style="list-style-type: none"> • تضمين دليل إجراءات وحدة إدارة المشروع الإلحاق بمبادئ منع التمييز على أساس الجنس وكذلك تعزيز مشاركة المرأة في عملية التوظيف بهدف التكافؤ ونظام الأجور وظروف العمل والوصول إلى التدريب و / أو مواقع المسؤولية ؛ 	<p>4.2.1. دمج مراعاة نهج النوع الاجتماعي في التوصيفات الوظيفية و / أو الاختصاصات لاختيار أعضاء وحدة إدارة المشروع.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> • تحليل وجود (أو عدم وجود) عدم توازن بين الجنسين داخل الفريق (يؤثر على النساء) قبل بدء عملية التوظيف ؛ • وضع معايير اختيار الموظفين والموظفين وفقاً للوظيفة والمهارات المطلوبة، مع الإشارة إلى أنه سيتم تطبيق تدابير التمييز الإيجابي تجاه النساء على المرشحات والمرشحين المستوفين للشروط الأساسية (إذا لزم الأمر) ؛ • الإبلاغ عن معايير التمييز الإيجابية المعتمدة في الشروط المرجعية والإشارة إلى تشجيع مشاركة المرأة (إذا لزم الأمر) ؛ • استخدام لغة شاملة في صياغة الشروط. 	<p>4.2.2. ضمان المشاركة العادلة لفريق المشروع في التدريب و / أو أنشطة بناء القدرات والندوات وما إلى ذلك، حيث يمكن دعوتهم.</p>
الهدف 2: مشاركة النساء في اجتماعات تنسيق مجموعات العمل مع المؤسسات والهيئات والمنظمات الشريكة في المشروع ؛		
<ul style="list-style-type: none"> • تنسيق وحدة الإدارة • رؤساء المكونات داخل وحدة إدارة المشروع والمؤسسات الشريكة • جهة تنسيق الشؤون الجنسانية في وحدة إدارة المشروع • الخبرة الجنسانية 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز التكافؤ بين الرجل والمرأة ؛ • تحليل عدد النساء والرجال (من حيث الكمية والمسؤولية) • ضمن فرق المؤسسات الشريكة ؛ • توعية رؤساء المؤسسات الشريكة بأهمية مشاركة المرأة في تنفيذ أنشطة المشروع (انظر الحجة في الملحق 1)؛ 	<p>1.1.4. إشراك نقاط الاتصال الخاصة بالنوع الاجتماعي في MDCMREAM والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمؤسسات الأخرى داخل هيئات إدارة المشروع.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> • تحليل وجود المهارات الفنية الأنثوية في مجالات تدخل المشروع (ومع المعرفة بنهج النوع الاجتماعي) ضمن فرق المواكبة والتنسيق للمؤسسات الشريكة؛ • دعوة النساء المحددات للمشاركة في اجتماعات التنسيق وفرق العمل (على أساس مستمر و / أو مخصص)؛ • إشراك النساء المسؤولات عن مراقبة المشروع داخل المؤسسات الشريكة في دورات وجلسات بناء القدرات بهدف تعزيز قيادتهن وضمان متابعة العمل الذي بدأ (من المهم التأكيد على أننا يجب ألا ننع في الخطة لدعوة النساء بشكل منهجي إلى التدريب على نهج النوع الاجتماعي)؛ • استخدام لغة شاملة في الاجتماعات الداخلية وكذلك في إنتاج الوثائق؛ • تحليل وتقديم تقرير والتواصل بشأن مشاركة المرأة في الاجتماعات ومجموعات العمل (كما ونوعاً). 	<p>1.2.1. بذل الجهود لتحقيق التوازن بين الجنسين بين أعضاء هيئات الحكم (من خلال إدخال نظام الحصص، وتمثيل كلا الجنسين حسب المؤسسة، وما إلى ذلك)</p>
الهدف 3: مشاركة المرأة في المساعدة التقنية		
<ul style="list-style-type: none"> • تنسيق وحدة إدارة المشروع • رئيس الموارد البشرية في وحدة إدارة المشروع • رؤساء المكونات داخل وحدة إدارة المشروع والمؤسسات الشريكة • جهة تنسيق الشؤون الجنسانية في وحدة إدارة المشروع • الخبرة الجنسانية 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز التكافؤ بين الرجل والمرأة؛ • وضع معايير لاختيار الخبرات (انظر الملحق 2) لتعزيز مشاركة المرأة؛ • ضمان احترام التوازن والمساواة بين الجنسين في نظام التعويضات، وظروف العمل، والوصول إلى التدريب و / أو مناصب المسؤولية لفرق الخبرة، وكذلك للتطبيقات الفردية؛ • دمج معايير اختيار الخبرة في مدونة قواعد السلوك و / أو دليل الإجراءات لوحدة إدارة المشروع؛ • يرجى الإشارة في الاختصاصات إلى معايير اختيار الخبرة والتدابير لتقييم التطبيقات التي تعزز مشاركة المرأة، اعتماداً على الوظيفة والمهارات المطلوبة (انظر المزيد من التفاصيل في الملحق 2) • استخدام لغة شاملة في صياغة الشروط؛ • ضمان إيصال العروض إلى الخبرات (من خلال إنشاء قاعدة بيانات أولية)؛ • تحليل وتقديم تقرير عن المشاركة الفعالة للمرأة في تقديم العروض (من وجهة نظر كمية ونوعية). 	<p>4.1.1. ضمان دمج نهج النوع الاجتماعي في جميع الاختصاصات ووثائق المناقصة (بما في ذلك السياق، والنهج المنهجي، ومهارات وخبرات الفرق الفنية ومعايير الاختيار)</p>
	<ul style="list-style-type: none"> • تضمين دليل إجراءات لوحدة إدارة المشروع الإلحاق بمبادئ منع التمييز على أساس الجنس وكذلك تعزيز مشاركة المرأة في عملية التوظيف بهدف التكافؤ ونظام الأجور وظروف العمل والوصول إلى التدريب و / أو مواقع المسؤولية ؛ 	<ul style="list-style-type: none"> • تضمين دليل إجراءات وحدة إدارة المشروع الإلحاق بمبادئ منع التمييز على أساس الجنس وكذلك تعزيز مشاركة المرأة في عملية التوظيف بهدف التكافؤ ونظام الأجور وظروف العمل والوصول إلى التدريب و / أو مواقع المسؤولية ؛
الهدف 4: مشاركة النساء كمتحدثات ومنسقات ومقررات في تنظيم الفعاليات وعقدها		

توصيات لتعزيز مشاركة المرأة حسب الفئات المستهدفة		
الشخص (الأشخاص) المسؤولون والمسؤولون	التوصيات	نشاط (أنشطة) خطة عمل النوع الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> • تنسيق وحدة إدارة المشروع • رؤساء المكونات داخل وحدة إدارة المشروع والمؤسسات الشريكة • جهة تنسيق الشؤون الجنسانية في وحدة إدارة المشروع • الخبرة الجنسانية 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز التكافؤ بين الرجل والمرأة؛ • النظر بشكل منهجي في مشاركة الخبيرات كمتحدثات، اعتماداً على موضوع الحدث؛ • توعية المؤسسات الشريكة في تنظيم الحدث بأهمية مشاركة المرأة (انظر الملحق 1)؛ • تحديد وتعبئة الخبيرات في مجال التدخل و / أو الخبيرات في المساواة بين الجنسين اللاتي يمكنهن تقديم مناهج جديدة لتنفيذ العمل؛ • تحديد وتعبئة الملفات الشخصية للنساء كمنسقات ومراسلات، سعياً دائماً لتحقيق التوازن بين الجنسين؛ • التحليل والإبلاغ عن الصعوبات أو عدم وجودها في حشد النساء لعقد الحدث، والتأكيد على الأسباب والنتائج. 	<p>2.2.4. تعزيز خبرات وتجربة المرأة في الندوات والمؤتمرات والرحلات الدراسية،</p>
الهدف 5: مشاركة النساء كمستفيدات من الأنشطة		
<ul style="list-style-type: none"> • تنسيق وحدة إدارة المشروع • رئيسات ورؤساء المكونات داخل وحدة إدارة المشروع والمؤسسات الشريكة • جهة تنسيق الشؤون الجنسانية في وحدة إدارة المشروع • الخبرة الجنسانية 	<p>عقد إجراء الدراسات والمسوحات والتقييمات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • دمج معايير الاختيار المستهدفة حسب الجنس والمتغيرات الأخرى مثل العمر والجنسية ومستوى التعليم وإلى آخره (حسب العينة) والسعي إلى استهداف 50% من النساء؛ 	<p>2.2.1 اعتماد نهج يضمن مشاركة المرأة في أنشطة المشروع (من خلال نظام الحصص، ومعايير الاختيار العادلة، وما إلى ذلك)</p>
	<ul style="list-style-type: none"> • التحليل والإبلاغ عن التحديات و / أو الفرص التي تمت مواجهتها في تعبئة النساء؛ • جمع الشهادات من النساء لإبراز مشكلة معينة و / أو ممارسة جيدة (والتي يمكن استخدامها بعد ذلك من خلال استراتيجيات الاتصال). 	<p>2.2.2 وضع تدابير تتلاءم مع طبيعة النشاط من أجل ضمان المشاركة الفعالة للمرأة (على سبيل المثال الساعات المعدلة، خدمة رعاية البنات والأطفال، إشارة محددة في الدعوات المتعلقة بمشاركة النساء، الاختيار العادل للنساء / الرجال) إلخ.</p>
	<p>في إطار عقد الأحداث الكبرى المفتوحة للجمهور:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إنشاء قاعدة بيانات من خلال دمج المؤسسات والمنظمات والجمعيات والخبرات القائمة في مجالات المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز، من أجل دعوتهم بشكل منهجي؛ • الإشارة في الدعوات إلى تشجيع مشاركة المرأة مع الإشارة إلى التدابير الخاصة المتخذة لهذا الغرض، إذا كان الأمر كذلك (انظر المرفق 3)؛ • استخدام الرسائل التي تستهدف مشاركة المرأة في الملصقات ومواد الاتصال؛ • استخدام لغة شاملة في جميع الوثائق والمواد؛ • ضمان مساحة مريحة للنساء للتحدث أثناء الحدث؛ • تقييم متى نتحدث النساء لطرح الأسئلة و / أو إبداء التعليقات (مع الأخذ في الاعتبار جميع الأسئلة المطروحة)؛ • النظر في إجراءات العمل الإيجابي التي يمكن أن تسهل مشاركة المرأة (انظر الملحق 4)؛ • تحليل وتقديم تقرير عن مشاركة المرأة على المستوى الكمي والنوعي خلال عقد الحدث، من خلال تحليل الصعوبات و / أو الفرص التي واجهتها. <p>كجزء من تنظيم الندوات والتدريب و / أو ورش العمل والرحلات الدراسية المقيدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد معايير تعزيز مشاركة المرأة (تحديد حصة 50% في اختيار المشاركين)؛ • توعية المسؤولين بأهمية مشاركة المرأة وتعزيز التوازن بين الجنسين (انظر المرفق 1)؛ • النظر في إجراءات العمل الإيجابي التي يمكن أن تسهل مشاركة المرأة (انظر الملحق 4)؛ • تحليل وتقديم تقرير عن مشاركة المرأة على المستوى الكمي والنوعي أثناء انعقاد الحدث، من خلال تحليل الصعوبات و / أو الفرص المتاحة؛ • استخدام لغة شاملة في جميع الوثائق والمواد. 	<p>5.2.2 ضمان مشاركة المرأة من الفئات المستهدفة والمستفيدات والمستفيدين في تقييم المشروع.</p>
		<p>الهدف 6: مشاركة المرأة في المساعدة التقنية لدعم تنفيذ صندوق منح المنظمات غير الحكومية وكذلك في اقتراح المشاريع</p>

توصيات لتعزيز مشاركة المرأة حسب الفئات المستهدفة		
الشخص (الأشخاص) المسؤولون والمسؤولون	التوصيات	نشاط (أنشطة) خطة عمل النوع الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> • تنسيق وحدة إدارة المشروع • رؤساء المكونات داخل وحدة إدارة المشروع والمؤسسات الشريكة • جهة تنسيق الشؤون الجنسانية في وحدة إدارة المشروع • الخبرة الجنسانية 	<ul style="list-style-type: none"> • توعية المنظمات غير الحكومية ودعمها بأهمية تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في سياق مقترحات المشاريع؛ • إنشاء نظام تصنيف ملائم للمشاريع التي تقترح دمج المرأة وتعزيزها (والمساواة بين الجنسين) من خلال التأكيد على التأثير من حيث تغيير التمييز الذي تتعرض له المرأة؛ • إنشاء نظام تصنيف ملائم للمشاريع التي تقترح دمج المرأة وتعزيزها (والمساواة بين الجنسين) من خلال التأكيد على التأثير من حيث تغيير التمييز الذي تتعرض له المرأة؛ • استخدام لغة شاملة في مستندات دعم المنظمات غير الحكومية وفي طلب المنح 	<p>3.2.6. تضمين جمعيات شبكة الاختيار المستفيدة من صندوق المنح للمشاريع التي تركز على زيادة الوعي بالتمييز العنصري ضد المرأة</p>
الهدف 7: مشاركة المرأة في أدوات الاتصال		
<ul style="list-style-type: none"> • تنسيق وحدة إدارة المشروع • رئيسات ورؤساء المكونات داخل وحدة إدارة المشروع والمؤسسات الشريكة • جهة تنسيق الشؤون الجنسانية في وحدة إدارة المشروع • الخبرة الجنسانية 	<ul style="list-style-type: none"> • جمع الممارسات الجيدة والتواصل بشأنها فيما يتعلق بمشاركة المرأة في أنشطة المشروع المختلفة؛ • تحديد شهادات وأصوات النساء اللواتي يمكنهن مشاركة الأدوات و / أو حملة الاتصالات؛ • استخدام لغة شاملة بشكل منهجي في جميع الوثائق ومواد الاتصال المنتجة 	<p>6.1.4. التأكد من أن جميع أدوات الاتصال والمواد التي تم تطويرها ونشرها في إطار المشروع تراعي الفوارق بين الجنسين.</p> <p>6.1.5. تطوير مواد الاتصال التي تسلط الضوء على تجربة النساء وربطات المهاجرات من أجل نشر "قصص النجاح"، وما إلى ذلك. وتعزيز مشاركة المرأة في الفعاليات المختلفة</p>

أهمية التحليل والإبلاغ والإعلام عن تأثير الإجراءات على تعزيز مشاركة المرأة.

من المهم جدًا تنظيم تحقيق التحليلات والتقييمات حول مشاركة المرأة في نهاية حدث معين (تدريب، رحلة، دراسة، ألخ) من أجل وضع توصيات و / أو تعديلات في إطار النهج الذي اقترحته هذه الأداة.

وبالتالي، يجب أن تتم عملية التقييم والإبلاغ من خلال المستويين التاليين:

- داخلياً، مباشرة بعد عقد الحدث؛
- خارجياً، على أساس منتظم، على سبيل المثال في سياق تقديم التقارير إلى الاتحاد الأوروبي.

في كلتا الحالتين، سيسمح التمرين بمعرفة ما إذا كانت الأهداف قد تحققت أم لا، مع التركيز على الأسباب (على سبيل المثال، نقص المهارات / الاهتمام بالموضوع، والمشكلة اللوجستية وما غلأى ذلك) والعواقب (عدم التوازن بين الجنسين في المشاركة).

يمكن دمج هذا التمرين في تقارير المواقبة و / أو الأنشطة ربع السنوية من خلال تضمين قسم فرعي حول مشاركة المرأة في الأنشطة (كماً ونوعاً).

11. قائمة المراجع

- دليل لنظام حقوق الإنسان في أفريقيا. جامعة بريتوريا، 2016. <https://www.corteidh.or.cr/tablas/31712.pdf>
- تحليل التفاوتات المتعددة الأبعاد في غرب إفريقيا واستراتيجية الحد من عدم المساواة. مشروع أبحاث المديرية العامة للتنمية والتعاون ووكالة التنمية الفرنسية و الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي و أوكسفام، 2020.
https://www.aecid.es/Centro-Documentacion/Documentos/Divulgaci%C3%B3n/Comunicaci%C3%B3n/WAF%20Research%20Report%20111120_FV_FR.pdf
- الشؤون الجنوبية ومنظمة الدول الأمريكية (2017). أجندة نشاط النساء المنحدرات من أصل أفريقي في المنطقة. الأولويات والرهانات المستقبلية. الشؤون الجنوبية بوينس ايرس. <https://oig.cepal.org/sites/default/files/afro-final3.pdf>
- بيانات لتحديد التقاطعات في الدولة الإسبانية: مهمة مستحيلة اليوم؟، IDHC، برشلونة، 2020.
https://www.academia.edu/44682221/Datos_para_la_identificaci%C3%B3n_de_interseccionalidades_en_el_estado_espa%C3%B1ol_una_misi%C3%B3n_imposible_hoy_IDHC_Barcelona_2020?email_work_card=view-paper
- تفكيك تقاطع العرق والجنس: نقد نسوي أسود لعقيدة مناهضة التمييز والنظرية النسوية والسياسة المناهضة للعنصرية
- التحالف من أجل التضامن، أصوات صاعدة، تحليل لخطابات ومقاومة المهاجرات من جنوب الصحراء في المغرب، 2018.
<https://www.alianzaporlasolidaridad.org/axs2020/wp-content/uploads/Informa-Helena-Maleno-2018-Alzando-voces-Franc%C3%A9s.pdf>
- تمييز متعدد على أساس الجنس والانتماء إلى أقلية عرقية، 2010. ايكاليتاس.
https://dialnet.unirioja.es/buscar/documentos?query=Dismax.DOCUMENTAL_TODO=discriminaci%C3%B3n+multiples+por+raz%C3%B3n+de+g%C3%A9nero+y+minoría+étnica
- تمييزات متعددة: منظور من القانون الدولي لحقوق الإنسان. حالة المهاجرات، 2016، تشيلي. المعهد الوطني لحقوق الإنسان.
<https://bibliotecadigital.indh.cl/bitstream/handle/123456789/1001/Tesis-2016.pdf?sequence=1>
- الاعتراف بالتمييز المتعدد من قبل المحاكم، جامعة بلنسية، 2020.
<https://teoriayderecho.tirant.com/index.php/teoria-y-derecho/article/view/524>
- آثار الأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز والعنف في سياق العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على تمتع النساء والفتيات الكامل بجميع حقوق الإنسان الخاصة بهن. تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 2017.
https://ap.ohchr.org/documents/dpage_f.aspx?si=A/HRC/35/10
- آثار وتحديات وضع التقاطعية موضع التنفيذ في هيئة مساواة. حالة المركز الفيدرالي لتكافؤ الفرص 2019.
<https://dial.uclouvain.be/memoire/ucl/en/object/thesis%3A18849>
- تطور التمييز في إسبانيا. تقرير مسح IMO-CIS لعامي 2013 و 2016. معهد المرأة وتكافؤ الفرص 2018.
<https://www.inmujeres.gob.es/actualidad/NovedadesNuevas/docs/2018/EvolucionDiscrimEsp2018-0159.pdf>
- هل الجنس بالنسبة للنوع الاجتماعي هو العرق بالنسبة للأصل الإثني. والطبيعة بالنسبة للمجتمع؟
<https://www.redalyc.org/pdf/267/26701403.pdf>

- حالة التمييز في المغرب، المجلس المدني لمكافحة كافة أشكال التمييز، 2020.
- حالة التمييز في المغرب، المجلس المدني لمكافحة كافة أشكال التمييز، 2018.
<https://www.gadem-asso.org/wp-content/uploads/2018/05/Rapport-Conseil-civil-fran%C3%A7ais-1-compress%C3%A9.pdf>
- دراسة مقارنة للقواعد والتشريعات المتعلقة بالتمييز العنصري/الإثني والعنصرية وكره الأجانب والأجانب في إسبانيا وفرنسا وتونس والمغرب.
- التعقيم التسري عبر التقاطعات: نهج هيكلية لعدم المساواة المعقدة. جامعة ديوبستو، 2019.
<https://dialnet.unirioja.es/servlet/articulo?codigo=6735618>
- الأبعاد الجنسانية للتمييز العنصري، أغسطس 2001. الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
<https://documentation.lastradainternational.org/lsidocs/362%20Gender%20Dimnsions%20of%20Racial%20Discrimination.pdf>
- دليل للتمييز بين القطاعات. حالة المرأة العجزية. مؤسسة أمانة العجز، 2017
https://www.gitanos.org/upload/18/56/GUIA_DISCRIMINACION_INTERSECCIONAL_FSG.pdf
- تحسين جمع بيانات المساواة في بلجيكا. المركز الفيدرالي لتكافؤ الفرص (بلجيكا) 2021
https://www.unia.be/files/Documenten/Publicaties_docs/Rapport_IEDCB-FR-1106.pdf
- الابتكار عند التقاطع. المركز الفيدرالي لتكافؤ الفرص، 2016
https://equineteurope.org/wp-content/uploads/2018/01/equinet_perspective_2016_-_intersectionality_final_web.pdf
- التمييز المتعدد الجوانب في قانون الاتحاد الأوروبي للمساواة بين الجنسين وعدم التمييز، 2016.
<https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/d73a9221-b7c3-40f6-8414-8a48a2157a2f>
- التمييز بين القطاعات في أوروبا، شبكة عموم أوروبا لمكافحة العنصرية، 2020.
[/https://www.enar-eu.org/intersectionalityreport](https://www.enar-eu.org/intersectionalityreport)
- التقاطعية في القانون والسياقات القانونية. صندوق العمل والتعليم القانوني للمرأة (2020)، (FAEL).
- تقاطع العرق والجنس في ورقة موقف المنظمات غير الحكومية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ المعدة للدورة 45 للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، 2001.
<https://www.hurights.or.jp/wcar/E/doc/gender/CSWpositionpaper.htm>
- التمييز بين الجنسين في فقه محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، جامعة المكسيك المستقلة، 2020.
[/https://www.redalyc.org/journal/628/62863298003/html](https://www.redalyc.org/journal/628/62863298003/html)
- «التمييز المتعدد» كمفهوم قانوني لتحليل حالات التمييز، الجامعة الكاثوليكية في بيرو، 2015.
<https://www.corteidh.or.cr/tablas/r36876.pdf>
- المجتمع المدني: شريك رئيسي في مكافحة العنصرية والتعصب، المؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسة العامة، 2021.
[/https://www.fiiapp.org/las-organizaciones-de-la-sociedad-civil-claves-contra-el-racismo](https://www.fiiapp.org/las-organizaciones-de-la-sociedad-civil-claves-contra-el-racismo)
- الحركة النسوية المتقاطعة، 2018، AWSA-Be
http://awsa.be/uploads/outils%20p%C3%A9dagogiques/outil_feminisme_intersectionnel_AWSA_2018.pdf

- تحديات وعود التقاطع في المغرب. مؤسسة هاينريش بول الرباط - المغرب (HBS الرباط)، 2021.
<https://ma.boell.org/sites/default/files/2021-09/HBS%20-%20VF%20Toolkit%20intersectionnalite%CC%81%20-%20Version%20FR%20-%20Sommaire%20cliquable.pdf>
- مكافحة التمييز المتعدد: الممارسات والسياسات والقوانين، المفوضية الأوروبية، 2007.
<https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/f1f6da3a-2c36-4ef7-a7c2-b906349220b4>
- دليل التشريعات الأوروبية ضد التمييز، وكالة الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، 2018.
https://www.echr.coe.int/Documents/Handbook_non_discr_law_SPA.pdf
- ما وراء البعد الواحد: تصور العلاقة بين العنصرية والتمييز على أساس الجنس، جامعة برلين التقنية، 2009.
http://www.scielo.org.mx/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S1665-13242009000100007
- تصور التمييز القائم على الأصل العرقي أو الإثني من قبل ضحاياه المحتملين في عام 2020، مجلس القضاء على التمييز العنصري والعرقي في إسبانيا.
https://igualdadynodiscriminacion.igualdad.gob.es/destacados/pdf/08-PERCEPCION_DISCRIMINACION_RACIAL_NAV.pdf
- تقرير الاجتماع عبر الإنترنت لتبادل الخبرات الإسبانية في مجال التشبيك والتعاون لمكافحة التمييز العنصري أو الإثني والعنصرية وكراهية الأجانب والأجانب. مشروع العيش معا دون تمييز، أبريل 2021.
www.gitanos.org/centro_documentacion/publicaciones/fichas/120142.html.es
- 2017 تقرير أمانة العجر.
www.gitanos.org/centro_documentacion/publicaciones/fichas/120142.html.es
- التحيز الجنسي العدائي والخير: العلاقات مع مفهوم الذات والعنصرية والحساسية بين الثقافات، جامعة إقليم الباسك، 2011.
<https://www.redalyc.org/pdf/175/17518828008.pdf>
- موجز عن المشاركة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ مع المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه،
<https://apwld.org/wp-content/uploads/2018/10/SRVAW-2010-Different-but-not-Divided-Web-Resolution.pdf>
<https://apwld.org/wp-content/uploads/2018/10/SRVAW-2010-Different-but-not-Divided-Web-Resolution.pdf>
- تحول القوة: الشمول متعدد المستويات والتقاطع
https://forum.generationequality.org/sites/default/files/2020-12/FR_FINAL_%20Curated%20Discussion%20Report.pdf
- <https://www.erudit.org/fr/revues/rf/2015-v28-n2-rf02280/1034173ar>، تبييض التقاطعات، البحوث النسوية، 2015،
- موجز عن المشاركة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ مع المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه،
<https://apwld.org/wp-content/uploads/2018/10/SRVAW-2010-Different-but-not-Divided-Web-Resolution.pdf>
<https://apwld.org/wp-content/uploads/2018/10/SRVAW-2010-Different-but-not-Divided-Web-Resolution.pdf>
- فهم التمييز المتعدد ضد العمال المهاجرين في آسيا، فريدريش إيبيرت شتيفتونغ،
<https://library.fes.de/pdf-files/iez/10073.pdf>
 ..2013

المواقع الإلكترونية التي تم الاطلاع عليها

- منتدى آسيا والمحيط الهادئ حول المرأة والقانون والتنمية. <https://apwld.org>



- <https://www.intersectionaljustice.org/about#what-we-do> مركز العدالة المتقاطعة.
- مجموعة معاهدات الأمم المتحدة.
https://treaties.un.org/Pages/showDetails.aspx?objid=08000002804ec1cd&clang=_fr
- محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. <https://www.corteidh.or.cr>
- لجنة التمييز ضد المرأة، الأمم المتحدة. <https://www.ohchr.org/es/treaty-bodies/cedaw>
- لجنة القضاء على التمييز العنصري. <https://www.ohchr.org/es/treaty-bodies/cerd>
- مجلس أوروبا.. <https://www.coe.int/fr/web/human-rights-channel/stop-sexism>
- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
[https://hudoc.echr.coe.int/eng/#%22itemid%22:\[%22002-5579%22\]}](https://hudoc.echr.coe.int/eng/#%22itemid%22:[%22002-5579%22]})
- العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الأمم المتحدة.
<https://www.un.org/fr/observances/decade-people-african-descent/background>
- التمييز بين الجنسين والتمييز العنصري وحقوق المرأة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة.
<https://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/GenderNormsAndRacism.aspx>
- EQUINET: <https://equineteurope.org>
- منتدى جيل المساواة. https://forum.generationequality.org/fr/news/curated_discussions_Sep
- مسرد مركز تدريب المرأة التابع لهيئة الأمم المتحدة.
<https://trainingcentre.unwomen.org/mod/glossary/view.php?id=150&mode=letter&hook=1&sortkey=&sortorder=asc>
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.
<https://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/GenderNormsAndRacism.aspx>
- <https://www.unwomen.org/fr/how-we-work/un-system-coordination/gender-mainstreaming>
تعميم مراعاة المنظور الاجتماعي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- المؤتمرات العالمية للمرأة، الأمم المتحدة.
<https://www.un.org/french/womenwatch/followup/beijing5/session/fond.html>
- مشروع «العيش معا دون تمييز». <https://vivre-ensemble.ma/projet>
- الجنس والنوع الاجتماعي، مجلس أوروبا. <https://www.coe.int/fr/web/gender-matters/sex-and-gender>
- المركز الفيدرالي لتكافؤ الفرص (بلجيكا). <https://www.unia.be/fr>
- الارتباط النسائي في جميع أنحاء العالم.
<https://www.womenslinkworldwide.org/informate/sala-de-prensa/el-tribunal-europeo-condena-a-espana-por-la-violencia-discriminatoria-contra-una-mujer-negra>



– الارتباط النسائي في جميع أنحاء العالم.

<https://www.womenslinkworldwide.org/observatorio/base-de-datos/munoz-diaz-v-espana>

توصيات لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب

– التوصية العامة رقم 24 بشأن تعديل المادة 12 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1999.

https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/1_Global/INT_CEDAW_GEC_4738_F.pdf

– التوصية العامة رقم (26) بشأن العمالات المهاجرات 2008.

https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/1_Global/CEDAW_C_2009_WP-1_R_7138_F.pdf

– التوصية رقم 28 بشأن الالتزامات الأساسية للدول الأطراف الناشئة عن المادة 2 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (التعليم). 2010

<https://www.right-to-education.org/fr/resource/comit-pour-l-elimination-de-la-discrimination-l-gard-des-femmes-recommandation-g-n-rale-no28>

– التوصية العامة رقم 32 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن النساء والفتيات اللاجئات وطالبات اللجوء.

https://www.hlrn.org/img/documents/CEDaW_GenCec_34_FR.pdf 2014

– التوصية العامة رقم 33 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن وصول المرأة إلى العدالة. 2015

https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/1_Global/CEDAW_C_GC_33_7767_E.pdf

– لتوصية العامة رقم 34 بشأن حقوق المرأة الريفية 2016.

http://www.hlrn.org/img/documents/CEDaW_GenCec_34_FR.pdf

– التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة (تحديث للتوصية العامة رقم 19)، 2017.

<http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPrICAqhKb7yhslidCrOIUTvLRFDjh6%2Ffx1pWAeqJn4T68N1uqnZjLbtFuaHH7R8k5Mnp0Y%2B8GycpttjE5ykz2IIAC1bdhQn6JFf%2FwhEa9qyLwjPumD9BaAu7Y>

– توصية السياسة العامة رقم 13 (2011) بشأن مكافحة العنصرية والتمييز ضد العنصر، اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب.

<https://www.coe.int/en/web/european-commission-against-racism-and-intolerance/recommendation-no.13>

– توصية السياسة العامة 3، المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، 1998.

<https://rm.coe.int/recommandation-de-politique-generale-n-3-de-l-ecri-sur-la-lutte-contre/16808b5a3e>

– توصية السياسة العامة رقم 5 حول مكافحة التعصب والتمييز ضد المسلمين.

<https://rm.coe.int/recommandation-de-politique-generale-n-5-de-l-ecri-sur-la-lutte-contre/16808b5a78>

توجيهات مجلس أوروبا وقرارات البرلمان الأوروبي

- توجيه مجلس أوروبا CE EC/2000/43 ..
<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=CELEX%3A32000L0043>
- توجيه مجلس أوروبا CE / 2000/78
<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex%3A32000L0078>
- قرار البرلمان لعام 2009 بشأن اقتراح توجيه المجلس بشأن تنفيذ مبدأ المساواة في المعاملة بين الأشخاص بغض النظر عن الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو العمر أو التوجه الجنسي (CNS) 0140 / 2008-2008 / 0426-C6-0291 COM (2008)
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-6-2009-0211_FR.html?redirect
- قرار البرلمان الأوروبي لعام 2013 بشأن النساء نوات الاحتياجات الخاصة (INI / 2013/2065)
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-7-2013-0579_FR.html?redirect
- قرار عام 2014 بشأن العنف ضد المرأة (INL / 2013/2004)
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-7-2014-0126_FR.html
- قرار البرلمان الأوروبي لعام 2014 بشأن الاستغلال الجنسي والبيعاء (INI / 2013/2013)
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-7-2014-0162_FR.html

قوانين

- القانون 75-00 المتعلق بالجمعيات، 1958
<http://www.khidmat-almostahlik.ma/portal/sites/default/files/reglementation/Dahir%201.02.206.pdf>
- القانون رقم 29-38 المتعلق بتنظيم وتشغيل مؤسسات السجون، 1999.
<http://adala.justice.gov.ma/production/legislation/fr/penal/Dahir%20etablissement%20penitentiaire2008.htm>
- القانون رقم 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب في المملكة المغربية والهجرة غير النظامية والهجرة، 2003.
<http://adala.justice.gov.ma/production/legislation/fr/penal/immigration%20clandestine.htm>
- القانون 65-99 المتعلق بمدونة الشغل المغربية، 2003.
http://www.sgg.gov.ma/Portals/0/lois/code_travail_fr.pdf
- القانون رقم 09-09 الخاص بمكافحة العنف أثناء الأحداث الرياضية لعام 2010.
http://www.mjs.gov.ma/sites/default/files/bo_0909.pdf
- القانون 73.155 الذي يعدل ويكمل بعض أحكام قانون العقوبات لعام 2016.
<https://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/loi/73.15.pdf>
- قانون رقم 88-13 المتعلق بالصحافة والنشر لعام 2016
http://www.sgg.gov.ma/Portals/0/lois/Loi_88.13_Fr.pdf?ver=2017-02-16-145209-063
- قانون رقم 27-14 لمكافحة الاتجار بالبشر (2016)
<https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/103357/125489/F1582466313/MAR-103357.pdf>



- القانون الإطاري رقم 51.17 المتعلق بنظام التعليم والتدريب والبحث العلمي (الظهير الشريف رقم 1-19-113 المؤرخ في 9 آب / أغسطس 2019)
http://www.sgg.gov.ma/Portals/0/BO/2020/BO_6944_Fr.pdf?ver=2020-12-24-133647-943
- قرار وزارة الصحة 456-11 بشأن القانون الداخلي للمستشفيات، 2011.
<https://www.sante.gov.ma/Reglementation/ETABLISSEMENTSSOUSTUTELLEDUMISTEREDELASANTE/456-11.pdf>
- القانون رقم 79-14 بشأن هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز (APALD)،
<https://adala.justice.gov.ma/production/legislation/fr/Nouveautes/autorit%C3%A9%20pour%20la%20parite%20et%20la%20lutte%20contre%20toutes%20formes%20de%20discrimination.pdf>
- قانون العمال المنزليين 19.12، 2016.
<https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/105362/128832/F-1170153818/MAR-105362.pdf>
- القانون رقم 103.13 الخاص بمكافحة العنف ضد المرأة، 2018
<https://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/103-13-fr.pdf>
- القانون 83.13 الذي يكمل ويعدل المادتين 4 و 9 من القانون رقم 77 بشأن الاتصال السمعي البصري، 2015.
<https://www.haca.ma/fr/dahir-n%C2%B0-1-15-120-portant-promulgation-de-la-loi-n%C2%B083-13-compl%C3%A9tant-la-loi-n%C2%B077-03-0>
- القانون 83.13 الذي يكمل ويعدل المادتين 4 و 9 من القانون رقم 77 بشأن الاتصال السمعي البصري، 2015.
<https://www.haca.ma/fr/dahir-n%C2%B0-1-15-120-portant-promulgation-de-la-loi-n%C2%B083-13-compl%C3%A9tant-la-loi-n%C2%B077-03-0>

الخطط والاسراتيجيات

- خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان.
(PANDDH)، 2018-2021
<https://didh.gov.ma/fr/publications/plan-daction-national-en-matiere-de-democratie-et-des-droits-de-lhomme-2018-2021>
- الخطة الحكومية الثانية للمساواة 2017-2021، خطة 2 ICRAM، التي اعتمدها مجلس الحكومة في أغسطس 2017.
<http://www.social.gov.ma/sites/default/files/icram%202%20fr.pdf>
- الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SCIA)، التي اعتمدها المجلس الحكومي في 18 ديسمبر 2014.
<https://marocainsdumonde.gov.ma/wp-content/uploads/2018/02/Strate%CC%81gie-Nationale-dimmigration-et-dAsile-ilovepdf-compressed.pdf>
- السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، تقرير 2018.
https://marocainsdumonde.gov.ma/wp-content/uploads/2019/01/Politique-Nationale-dimmigration-et-dAsile-_Rapport-2018.pdf
- الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة والهجرة 2021-2025.
[https://www.sante.gov.ma/Publications/Guides-Manuels/Documents/2021/PSNSI%202021-2025%20\(DELM\).pdf](https://www.sante.gov.ma/Publications/Guides-Manuels/Documents/2021/PSNSI%202021-2025%20(DELM).pdf)



مصادر أخرى

De lo multidimensional a lo personal: el abordaje de la discriminación interseccional que sufren las mujeres gitanas – Ideas (revistaidees.cat)

- مما هو متعدد الأبعاد إلى مكا هو شخصي: معالجة التمييز المتقاطع الذي يعاني منه النساء العجريات. Ideas (revistaidees.cat)

- مقابلة مع السيد فرانك يونجا، الأمين العام للمنظمة الديمقراطية للعاملات والعمال المهاجرين في المغرب، أجريت في فبراير 2020. <https://fr.le360.ma/societe/video-dans-la-peau-des-travailleuses-domestiques-etrangeres-aumaroc-208537>



vivre ensemble sans
discrimination

يتم تنفيذ مشروع «العيش معاً دون تمييز: مقارنة قائمة على حقوق الإنسان والبعد الجنساني» عن طريق التعاون المفوض من الاتحاد الأوروبي (EU) إلى الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)، وهي الشريك الرئيسي، والمؤسسة الدولية وأمريكا الأيبيرية للإدارة والسياسات العامة (FIIAPP)، وهي الجهة المشاركة المفوضة، بدعم تقني من المرصد الإسباني للعنصرية وكراهية الأجانب والأجانب (OBERAXE) التابع لكتابة الدولة للهجرة لدة وزارة الإدماج والضمان الاجتماعي والهجرة الإسبانية. كما يشارك في المشروع كشريكين رئيسيين كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) والوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغربيات والمغاربة المقيمين بالخارج (MDCMRE).



بتمويل من
الاتحاد الأوروبي



الشركاء:

